جامـــــــــعة وهـــران 2

كلية العلـوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

أطروحـــــــة

للحصول على شهـــــادة دكتوراه في العلوم

في العلوم الاقتصادية

تقييم أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (1990-2015).

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

الطالب: عتـــيق شيـــــخ

أمام لجنـــــــة المناقشـــــــة:

كربالي بغداد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـــــران 2	رئيـــــــسا
حاكمي بوحفص	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـــــران 2	مقـــــــررا
صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	مساعد المشرف
كيحل محمد	أستاذ محاضر –أ–	جامعة وهـــــران 2	منـــــاقشا
بن يمينة خيرة	أستاذ محاضر –أ–	المركز الجامعي عين تموشنت	منـــــاقشا
رزين عكاشة	أستاذ محاضر –أ–	جامعة سعيدة	منـــــاقشا

السـنة الجامعية: 2019/2018.

كلمة شكر وتقدير

قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله و من أزدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له"

أولاً وقبل كل شيء أحمد المولى سبحانه وتعالى الذي ثبت أقدامنا و شد عزمنا و متن عودنا و زرع في ذواتنا صبرا و زاد في نفوسنا عزما في الإقبال على هذا العمل إلى آخر حرف منه مذللا كل العقبات ومهونا علينا كل الصعوبات، فاللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ملئ السموات و الأرض و ما بينهما. والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا محمد.

كما أتقدم بخالص الشكر و التقدير للأستاذ المشرف: "حاكمي بوحفص" والأستاذ الفاضل: "صوار يوسف" الذين أشرفا على هذا العمل عرفانا بفضلهما و تقديرا لمجهوداتهما لما أولاه لنا من العون والتوجيه والتشجيع.

كما اتقدم بوافر التقدير وعظيم الامتنان لأعضاء لجنة المناقشة مسبقا على تفضلهم باستقراء محتويات هذا العمل والذي يساعد في إثراءه.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم من بعيد أو قريب في انجاز هذا العمل.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

-من قال فيهما الله عز وجل " **و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا** " سورة الاسراء الاية (24)

إلى أمي و أبي العزيزين. أطال الله في عمرهما.

- إلى من قاسموني الدفئ العائلي إخوتي و أخواتي وأزواجهم و أبنائهم ، و كل عائلة عتيق.

- إلى كل الاصدقاء ورفقاء الدرب.

"عتيـــق شيخ"

فهرس المحتوى

المحتوى	رقم الصفحة
شكر.	
الإهداء.	
فهرس المحتويات.	**VII- I**
فهرس الجداول والأشكال.	**VIII**
المقدمة العامة.	**أ**
التقديم.	**ب**
الإشكالية.	**ت**
الأسئلة الفرعية.	**ت**
الفرضيات.	**ت**
منهجية الدراسة.	**ث**
تقسيمات الدراسة.	**ح**
أهداف الدراسة.	**خ**
الدراسات السابقة.	**د**
صعوبات البحث.	**ذ**
مبررات اختيار الموضوع.	**ذ**
حدود الدراسة.	**ر**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**12**
تمهيد.	**13**
المبحث الأول : مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**14**
المطلب الأول :ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**14**
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**32**
المطلب الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**35**
المبحث الثاني :أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكلها.	**37**
المطلب الأول :مكانة وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية	**37**

والاجتماعية.	
المطلب الثاني :المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**42**
المطلب الثالث: عوامل نجاح وفشل ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**46**
المبحث الثالث: مجالات أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تمويلها.	**51**
المطلب الأول: مجالات أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**51**
المطلب الثاني : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**54**
المطلب الثالث: العوامل المتحكمة في الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**58**
الخلاصة.	**61**
الفصل الثاني: دراسة نظرية حول برامج التأهيل.	**62**
تمهيد.	**63**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي برامج التأهيل.	**64**
المطلب الأول: مفهوم التأهيل وبرنامج التأهيل.	**64**
المطلب الثاني: أهداف عملية التأهيل.	**70**
المطلب الثالث: متطلبات عملية التأهيل.	**75**
المطلب الرابع: الفرق بين مفهوم التأهيل وبعض المصطلحات الأخرى.	**76**
المبحث الثاني: إجراءات التأهيل و وسائل تنفيذ سياسة التأهيل.	**79**
المطلب الأول: إجراءات التأهيل.	**80**
المطلب الثاني: وسائل تنفيذ سياسة التأهيل.	**84**
المطلب الثالث: صعوبات عملية التأهيل.	**88**
المطلب الرابع: المطلب الرابع: خطوات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**92**
المبحث الثالث: أسس ومقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**95**
المطلب الأول: أسس تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**95**
المطلب الثاني: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**99**
المطلب الثالث: مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**101**
الخلاصة.	**103**

الفصل الثالث: تجارب دولية لواقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**104**
تمهيد.	**105**
المبحث الأول: التجارب الدولية لواقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول المتقدمة.	**106**
المطلب الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.	**106**
المطلب الثاني: التجربة الايطالية.	**109**
المطلب الثالث: التجربة الكندية.	**114**
المطلب الرابع: التجربة الألمانية.	**116**
المطلب الخامس: التجربة التركية.	**120**
المبحث الثاني: التجارب الدولية لواقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول الأسيوية.	**122**
المطلب الأول: التجربة الصينية.	**122**
المطلب الثاني: التجربة اليابانية.	**125**
المطلب الثالث: تجربة سنغافورا.	**128**
المطلب الرابع: التجربة الهندية.	**131**
المبحث الثالث: التجارب الدولية لواقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية.	**134**
المطلب الأول: التجربة الأردنية.	**134**
المطلب الثاني: التجربة المغربية.	**138**
المطلب الثالث: تجربة البحرين.	**141**
المطلب الرابع: تجربة السعودية.	**143**
الخلاصة.	**146**
الفصل الرابع: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2015/2004).	**147**
تمهيد.	**148**
المبحث الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري وقابلية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**149**
المطلب الأول: لمحة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	**149**
المطلب الثاني: الإطار القانوني والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	**160**
المطلب الثالث: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات (2015/2004).	**163**

المطلب الرابع: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2015/2004).	**169**
المبحث الثاني: مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.	**173**
المطلب الأول: مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل.	**173**
المطلب الثاني: مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة والناتج المحلي.	**174**
المطلب الثالث: مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.	**178**
المبحث الثالث: آليات وبرامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	**182**
المطلب الأول: الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**182**
المطلب الثاني: صناديق دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**197**
المطلب الثالث: العراقيل التي تواجه تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**199**
الخلاصة.	**202**
الفصل الخامس: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى تأثيرها على الاقتصاد في الجزائر.	**203**
تمهيد.	**204**
المبحث الأول: برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية (2000-2006).	**205**
المطلب الأول: أهداف برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية.	**205**
المطلب الثاني: إجراءات و شروط الاستفادة تأهيل المؤسسات الصناعية.	**206**
المطلب الثالث: تقييم برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية.	**211**
المبحث الثاني: برنامج التعاون الجزائري-الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**219**
المطلب الأول: برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2002-2007).	**220**
المطلب الثاني: برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال"PME II" (2009-2012).	**224**
المطلب الثالث: تقييم البرامج الدولية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.	**226**
المبحث الثالث: البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2006-2014).	**229**

المطلب الأول: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2006-2010).	**229**
المطلب الثاني: برنامج تأهيل 20000 مؤسسات صغيرة ومتوسطة في إطار المخطط الخماسي (2010-2014).	**232**
المطلب الثالث: تقييم البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**240**
المبحث الرابع: دراسة قياسية لمدى تأثير برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	**248**
المطلب الأول: تقديم النموذج الإحصائي.	**249**
1- التعريف بالنموذج.	**249**
2- متغيرات الدراسة.	**251**
المطلب الثاني: التحليل والتفسير الاحصائي للنتائج.	**252**
1- تقديم النموذج الأول: أثره على الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.	**253**
2- النموذج الثاني: أثره على القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**255**
3- النموذج الثالث: أثره على الصادرات خارج المحروقات.	**257**
4- النموذج الرابع: أثره على التشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**260**
المطلب الثالث: التحليل والتفسير الاقتصادي للنتائج.	**262**
الخلاصة.	**265**
خاتمة.	**267**
قائمة المراجع.	**272**
الملاحق.	**285**

فهرس الجداول والأشكال

1. فهرس الجداول:

رقم الجدول	المحتوى	رقم الصفحة
(1– 01)	تعريف اليابان للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.	18
(1– 02)	تعريفات ماليزيا للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.	20
(1– 03)	تعريفات البنك الدولي لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة.	22
(1– 04)	تعريف المؤسسات حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	26
(1– 05)	المعايير المستخدمة في تحديد حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	31
(1– 06)	أهم العوامل المؤثرة في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	49
(2– 01)	وسائل تسهيل عملية التأهيل.	87
(3– 01)	تصنيف المؤسسات حسب عدد العمال في الولايات المتحدة الأمريكية.	106
(3– 02)	مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة في التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية سنة 2007.	109
(3– 03)	مساهمة القطاعات الاقتصادية التركية في الناتج المحلي خلال الفترة 2002-2014.	121
(3– 04)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية في بعض المؤشرات الاقتصادية.	123
(3– 05)	مساهمات المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الهندي.	133
(3– 06)	تصنيف المشاريع في الأردن من حيث الحجم ووفقا للجهة التي حددت التصنيف.	135

رقم الجدول	المحتوى	رقم الصفحة
(4– 01)	توزيع الاعتمادات المالية المرخصة خلال البرنامجين (1967-1973) و(1974-1979).	150
(4– 02)	الاعتمادات المالية المرخصة في إطار تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (1967-1979).	151
(4– 03)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (1991-1999).	155
(4– 04)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2000-2005).	156
(4– 05)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2006-2014).	158
(4– 06)	أهم الأطر القانونية والتشريعية المشجعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	160
(4– 07)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط (2014-2015).	164
(4– 08)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب قطاع النشاط (2014-2015).	167
(4– 09)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب المناطق (2013-2015).	169
(4– 10)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الولايات (2013-2014).	172

رقم الجدول	المحتوى	رقم الصفحة
(4– 11)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل خلال 2011-2015.	174
(4– 12)	تطور القيمة المضافة حسب فروع النشاط (2011-2014).	175
(4– 13)	تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني.	176
(4– 14)	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2014-2015.	179
(4– 15)	أهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات 2014-2015.	180
(4– 16)	حصيلة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR حسب نوع المشاريع (2004-2015).	184
(4– 17)	حصيلة صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق (2006-2015).	186
(4– 18)	توزيع المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ حسب قطاع النشاط (إلى غاية 2015/12/31).	189
(4– 19)	توزيع القروض الممنوحة من طرف وكالة ANGEM حسب قطاعات النشاط (إلى غاية 2015/12/31).	192
(4– 20)	توزيع المشاريع الممولة من طرف وكالة (**CNAC**) حسب قطاع النشاط (إلى غاية 2015/12/31) .	194
(4– 21)	توزيع المشاريع الممولة من طرف وكالة (APSI) حسب قطاع النشاط (إلى غاية 2015/12/31) .	196

رقم الجدول	المحتوى	رقم الصفحة
(5– 01)	طلبات المؤسسات في إطار برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية.	211
(5– 02)	عدد المؤسسات التي خضعت لعمليات مخطط العمل والإستراتيجية في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية.	213
(5– 03)	عدد المؤسسات حسب القطاعات التي شملتها عملية التشخيص في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية.	214
(5– 04)	نتائج مرحلة التأهيل في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية.	216
(5– 05)	مبلغ النفقات المخصصة والمنفقة على عمليات التأهيل في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية.	218
(5–06)	برنامج دعم الشراكة الأورومتوسطية "Meda I" للدول المغاربة.	221
(5–07)	مجالات تدخل Meda I في الجزائر.	222
(5–08)	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في برنامج ميدا خلال الفترة 2002-2007.	227
(5– 09)	التشخيص المخفف والتشخيص الشامل.	234
(5– 10)	التكلفة القصوى لعمليات التأهيل لصالح المحيط المباشر للمؤسسة.	236
(5– 11)	المساهمات الخاصة بالاستثمارات المادية – الإنتاج.	237
(5– 12)	المساهمات الخاصة بالاستثمارات المادية ذات الأولوية.	237
(5– 13)	المساهمات الخاصة بالاستثمارات التكنولوجية ونظام المعلومات.	238

رقم الجدول	المحتوى	رقم الصفحة
(5– 14)	المساهمات الخاصة بالتأطير.	239
(5–15)	المساهمات الخاصة بالمرافقة والمساعدة في ميدان تكنولوجيات الإعلام والاتصال.	239
(5– 16)	شهادات المطابقة.	240
(5– 17)	وضعية المؤسسات المنخرطة في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2005-2009.	241
(5– 18)	توزيع المؤسسات المقبولة في البرنامج الوطني للتأهيل حسب قطاع النشاط.	242
(5– 19)	الملفات المعالجة للتأهيل حتى نهاية 2015.	243
(5– 20)	عدد الملفات الخاص بالمؤسسات الراغبة في التأهيل إلى غاية 2015 حسب الطابع القانوني للمؤسسة.	244
(5– 21)	عدد الملفات الخاص بالمؤسسات الراغبة في التأهيل إلى غاية 2015 حسب طابع النشاط.	246
(5– 22)	عدد الملفات الخاص بالمؤسسات الراغبة في التأهيل إلى غاية 2015 حسب الوكالات.	247
(5– 23)	جدول قيم معامل الارتباط الثلاثة للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.	253
(5– 24)	جدول تحليل التباين للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.	254
(5– 25)	جدول قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الاحصائية.	254
(5– 26)	جدول قيم معامل الارتباط الثلاثة للقيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	256
(5– 27)	جدول تحليل التباين للقيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	256
(5– 28)	جدول قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الاحصائية.	257

رقم الجدول	المحتوى	رقم الصفحة
(5– 29)	جدول قيم معامل الارتباط الثلاثة للصادرات خارج المحروقات.	258
(5– 30)	جدول تحليل التباين للصادرات خارج المحروقات.	258
(5– 31)	جدول قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الاحصائية.	259
(5– 32)	جدول قيم معامل الارتباط الثلاثة للتشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	260
(5– 33)	جدول تحليل التباين للتشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	261
(5– 34)	جدول قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الاحصائية.	261

2. فهرس الأشكال:

رقم الشكل	المحتوى	رقم الصفحة
(2– 01)	مضمون برامج التأهيل.	69
(2– 02)	أهداف التأهيل.	71
(2– 03)	إجراءات التأهيل و وسائل تنفيذ سياسة التأهيل.	84
(2– 04)	مخطط يوضح مراحل عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	94
(2– 05)	مبررات تأهيل الموارد البشرية في المنظمة.	100
(4– 01)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2000-2005).	157
(4– 02)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2006-2014).	159
(4– 03)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط (2015).	166
(4– 04)	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب قطاع النشاط (2015).	168
(4– 05)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب المناطق (2015).	170
(4– 06)	تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني.	178

رقم الشكل	المحتوى	رقم الصفحة
(4– 07)	عدد الملفات الممنوحة من طرف صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق (2006-2015).	187
(4– 08)	نسبة الملفات الممنوحة من طرف صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق (2006-2015).	187
(4– 09)	توزيع المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ حسب طبيعة النشاط.	190
(5– 01)	طلبات المؤسسات في إطار برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية.	212
(5– 02)	عدد المؤسسات التي خضعت لعمليات مخطط العمل والإستراتيجية في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية.	214
(5– 03)	عدد المؤسسات حسب القطاعات التي شملتها عملية التشخيص في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية.	215
(5– 04)	نتائج مرحلة التأهيل في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية.	217
(5– 05)	مخطط يوضح كيفية متابعة وتقييم عملية التأهيل.	242
(5– 06)	عدد الملفات الخاص بالمؤسسات الراغبة في التأهيل إلى غاية 2015 حسب الطابع القانوني للمؤسسة.	245
(5– 07)	عدد الملفات الخاص بالمؤسسات الراغبة في التأهيل إلى غاية 2015 حسب الوكالات.	248

المقدمة العامة

1. التقديم:

إن معظم دول العالم أضحت تدرك الدور الاقتصادي والاجتماعي المهم الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليس فقط القومي بالنسبة لتوفير فرص العمل وللدخل، لكن أيضا في الابتكارات التكنولوجية وإعادة هيكلة وتحديث الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم مساهمة فعالة في مختلف المؤشرات الاقتصادية، فهي تمثل المصدر الأساسي لخلق السلع والخدمات وتحقيق النمو الاقتصادي الذي يسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

إن البيئة الاقتصادية الجديدة التي تعد أبرز سماتها العولمة و فتح المجال أمام المنافسة الأجنبية، فانه قد أصبح لا بد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محاولة التكيف مع هذه المتغيرات من أجل تحسين خدمتها لتكون في استعداد لمجابهة تحديات العولمة والاستجابة لمتطلباتها، كما أن الالتزام بالمواثيق الدولية مثل قوانين منظمة التجارة العالمية التي تقبل الجزائر إلى الانضمام لها، واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أدت إلى زيادة الضغوطات عليها خاصة في مواجهة المنافسة الخارجية القوية. و لا يتأتى هذا إلا عن طريق تأهيل هذه المؤسسات وفق البرامج المعتمدة عالميا، أو الاقتداء بالتجارب الدولية التي حققت انجازات باهرة في مجال ترقية وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و إدراكا من الجزائر بحاجتها الماسة والحتمية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمصدر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة مع التوجه إلى سياسة السوق المفتوح، باشرت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات والتدابير للنهوض بهذا القطاع، حيث خصصت وزارة كاملة للإشراف عليه، إضافة إلى حزمة من التدابير التنظيمية كقانون الخوصصة أو القانون التوجيهي الصادر سنة 2001، هذا مع تبني برامج وطنية لتأهيلها كبرنامج تأهيل المؤسسات الصناعية أو برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

وغيرها من البرامج الوطنية، وبغية نقل التجارب الدولية قامت الوزارة الوصية بإبرام اتفاقيات دولية كان بدايتها الشراكة الاورو متوسطية ببرنامج "ميدا 1" و "ميدا 2"، والبرنامج الألماني، وغيرها. و هذا ما يدفعنا إلى معرفة مدى نجاعة هذه البرامج.

2. الإشكالية:

بناء على ما سبق ذكره، ينبغي إيجاد إجابة واضحة للسؤال الأتي الذي يبلور إشكالية بحثنا وهو:

" ما مدى تأثير برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ؟.

3. أسئلة فرعية:

على ضوء ذلك و لأجل بلورة حقيقية لإشكالية بحثنا، و من ثم البحث عن تلك الحقيقة الجوهرية، يجب صياغتها في مجموعة من التساؤلات المحورية، والتي يجب أن نجد لها أجوبة واضحة هي أيضا، وتتمثل تلك التساؤلات فيما يلي:

- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟.
- ما هي أهم البرامج المعتمدة لتأهيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟.
- ما مدى فعالية البرامج التأهيلية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمدة في الجزائر ؟.

4. الفرضيات:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث و أملا في تحقيق أهداف البحث يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي يسعى الباحث لاختبارها وهي على النحو التالي:

- يرتبط برنامج التأهيل بدرجة كبيرة بمتابعة وتعميق الإصلاحات الاقتصادية من طرف الدولة، ولهذا فإن من واجب الدولة أن تواصل مسار مرافقتها للمؤسسات الاقتصادية عن طريق تحديد سياسة إنتاجية قومية قادرة على متابعة التوجهات الكبرى للاقتصاد العالمي، وضمان الشروط الضرورية لتطور هذه المؤسسات.

- من خلال إجراءات التأهيل التي تبناها الاقتصاد الجزائري فإنه استطاع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن يجد له مكانا كمحور لقاطرة التنمية الاقتصادية و يشكل أهم معالمها، خاصة مساهمته الفعالة في الناتج الاجمالي الخام خارج قطاع المحروقات.

- تساهم برمج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة القدرة الانتاجية والرفع من القيمة المضافة، وزيادة في الدخل الوطني ويتحسن ميزان المدفوعات من خلال تقليص فاتورة الواردات والرفع من قيمة الصادرات.

- إن خلق مناخ ملائم لتطبيق برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، ويعطي معدلات أعلى في التشغيل ومساهمات أكبر للاقتصاد الوطني .

5. منهجية الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على هذا الموضوع، والإلمام به و اختبار الفرضيات المعتمدة اعتمدنا في دراستنا على منهجين:

- المنهج الوصفي:

وذلك بإتباع الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف وصف وتحليل مختلف أبعاد الموضوع والوصول إلى النتائج المتوخاة من البحث، الذي يركز على طبيعة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوره عبر مراحل زمنية مع إعطاء مفاهيم حول التأهيل.

- المنهج الإحصائي:

ننتقل من التحليل الوصفي إلى التحليل الرياضي والإحصائي، وذلك بإنشاء قوانين وأساليب للخوض في دراسة العلاقات بين الحوادث والظواهر الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى ذلك إيجاد نظريات وطرائق مناسبة تساعد على تحليل العلاقات الاقتصادية من أجل التطور السريع للأوضاع الاقتصادية، ومن بين هذه النظريات نظريات الاقتصاد القياسي، والتي تستعمل فيها الأساليب الرياضية بغية التقدير والتنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية المدروسة، فمن خلال هذا البحث سنقوم ببناء نموذج اقتصادي قياسي لأثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).

6. تقسيمات الدراسة:

وإجابة لكل تلك التساؤلات أفردنا للبحث خمسة فصول:

فتطرقنا في الفصل الأول الذي اخترنا له **عنوان "الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"** في ثلاث مباحث، تناولنا في الأول مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي الثاني عرضنا أهميتها ومشاكلها، أما في المبحث الثالث تطرقنا إلى أهم مجالات أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تمويلها.

وفي الفصل الثاني **"دراسة نظرية حول برامج التأهيل"** حاولنا معرفة العلاقة التي تربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببرامج التأهيل وذلك في ثلاث مباحث، تطرقنا في الأول إلى الإطار المفاهيمي برامج التأهيل، وفي الثاني إلى إجراءات التأهيل و وسائل تنفيذ سياسة التأهيل، وفي الثالث إلى أسس ومقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما الفصل الثالث تطرقنا فيه إلى مختلف "**التجارب الدولية لواقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**" في ثلاث مباحث، تناولنا في الأول التجارب الدولية لواقعها ومستقبلها بالدول المتقدمة، أما الثاني فكان حول التجارب الدولية لواقعها ومستقبلها بالدول الأسيوية. و المبحث الأخير تناولنا بعض التجارب الدولية لواقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية.

و الفصل الرابع تحت عنوان "**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2004/2015)**"، تطرقنا ثلاث مباحث، تناولنا في الأول طبيعة الاقتصاد الجزائري وقابلية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي الثاني والثالث تناولنا فيه مساهماتها في الاقتصاد الوطني، و أهم آليات وبرامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

وأخيرا الفصل الخامس كان عبارة عن **دراسة تطبيقية لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى تأثيرها على الاقتصاد في الجزائر** خلال الفترة الممتدة بين سنتي (1990-2015)، والذي تضمن أربعة مباحث. حيث المبحث الأول والثاني تناولنا برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية (2000-2006)، وبرنامج التعاون الجزائري-الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثالث في هذا الفصل فكان متعلق بالبرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2006-2014). وأخيرا المبحث الرابع بدراسة قياسية لمدى تأثير برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تم تقديم النموذج الإحصائي وإعطاء تفسير للنتائج وتحليل الفرضيات.

إلى أن توصلنا في الأخير إلى خاتمة تضمنت مجموعة من النتائج والتوصيات.

والجدير بالذكر هو التذكير بمختلف المصادر التي اعتمدنا عليها في إعداد موضوع بحثنا هذا، فلقد تمثلت في مختلف الكتب والدوريات والتقارير، والمؤتمرات الوطنية والدولية، إلى جانب بعض المواقع الالكترونية من الانترنيت.

7. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية هذا الموضوع، و ضرورة البحث فيه خاصة بعدما أصبحت الجزائر على أبواب الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومعرفة مدى جاهزية المؤسسات للمنافسة الأجنبية، ومن ثم البحث و بدقة عن الحلول الضرورية من خلال معرفة نقاط ضعف وقوت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من أجل الوصول إلى التنمية الاقتصادية المنشودة.

8. أهمية الدراسة:

تدعو الضرورة في البداية إلى الإحاطة بالأهمية العلمية، والفائدة العملية من القيام بهذا البحث، حيث تبرز أهميته ضمن المجالات التالية:

- يعتبر هذا البحث مساهمة علمية في بناء الإطار النظري لإشكالية التأهيل الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- يمكن لهذا البحث أن يساهم في زيادة الاهتمام العلمي والعملي خاصة لأصحاب المشاريع المستحدثة.
- محاولة إبراز جميع الإحصائيات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني ومدى نجاعة السياسات الخاصة بدعم وترقية هذا القطاع والنهوض به.
- مساعدة المسيرين و المشرفين على المؤسسات في التفكير حول ضرورة الدخول ضمن برامج التأهيل والاستفادة منها.

9. الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع نذكر منها:

- دراسة decarlo and Lyons 1980:

نفذت هذه الدراسة على مجموعة من المشروعات الصناعية الصغيرة في بريطانيا، حيث بينت الدراسة أن هناك نسبة كبيرة من الفشل في المشروعات الصغيرة، ويعود ذلك بصفة أساسية إلى افتقارها إلى التخطيط الاستراتيجي بشكل عام، وان نجاح هذه المشروعات يعتمد على قدرتها على التحليل البيئي وبناء الاستراتيجيات، والأهداف والخطط التي تساهم في تحقيق فرص اكبر لنموها وبقائها في دنيا الأعمال، وان ذلك يتم من خلال تحقيق الانسجام بين عوامل المنافسة، المزودين أو الموردين، المستهلكين، والتغير التكنولوجي وقرارات الإدارة الإستراتيجية لهذه المشروعات.

- دراسة Stoner 1983:

أكدت هذه الدراسة على أهمية التخطيط الاستراتيجي في المشروعات الصغيرة، حيث أجريت الدراسة على (451) مؤسسة صناعية صغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى الربط بين عمليات التخطيط الاستراتيجي والعوامل البيئية المتمثلة في الصناعة والتكنولوجيا، القوى العاملة، العوامل الاقتصادية، واثر ذلك علفي بقاء واستمرار المؤسسات، ووجد الباحث علاقات معنوية بين ظروف البيئة وعواملها وعمليات التخطيط الاستراتيجي لهذه المؤسسات.

- لزهر عابد: (إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه، 2013/2012).

تهدف الرسالة إلى تحليل تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يمكن تحسين تنافسيتها بتوافق الجهود على ثلاث مستويات عن طريق التركيز على تنمية الكفاءات

وترقية الإبداع، والبداية يجب أن تنطلق من المؤسسة في حد ذاتها ثم على مستوى الصناعة في إطار التحالفات الإستراتيجية وسياسات العناقيد وأخيرا على مستوى الدولة بالاعتماد على برامج التأهيل ومختلف سياسات دعم قطاع الأعمال.

وبخصوص المؤ.ص.م في الجزائر فإن التحليل أوضح بأن تنافسيتها في تحسن وفقا لتطور مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، لكن بالنسبة للتنافسية العامة وتنافسية الاستيراد فهما في تراجع، وبالرغم من التحسن في تنافسية التصدير إلا أن وضعها غير قوي وغير دائم، وهو ما أشارت إليه وأكدته الدراسة المقارنية إذ أظهرت تراجعا كبيرا للميزة التنافسية وكذلك العوامل المؤثرة فيها بشكل إيجابي.

10. صعوبات البحث:

لقد واجهتنا عدة صعوبات في إعداد هذا البحث خاصة فيما يتعلق بجمع البيانات والإحصائيات التي كانت في بعض الأحيان متضاربة فيما بينها، واستحالة الحصول عليها لحساسية القطاع، إضافة إلى مشكل تحديد المصطلحات.

11. مبررات اختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب دفعتني لاختيار البحث في هذا الموضوع دون غيره نلخصها فيما يلي:

- الميول الشخصي للموضوع خاصة وأنني كنت موظف سابق في مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سعيدة.

- الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات و تحولات متلاحقة باعتبارها موضوع الساعة، لا سيما أمام التحديات التي يفرضها واقع تأهيل المؤسسات خاصة في ظل سياسة السوق المفتوح والمنافسة هذا من جهة، و مساعي الجزائر الحثيثة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى.

- الوقوف عند بعض التجارب الدولية في ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و انعكاساتها على التنمية الاقتصادية، للاستفادة منها في الجزائر.

- المساهمة في إثراء المكتبات الجامعية.

- إمكانية البحث في هذا الموضوع نظرا لتوفر المادة العلمية.

12. حدود الدراسة:

حتى يتم معالجة الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع، تم تحديد الإطار العام وحدود البحث المكانية والزمان في النقاط التالية:

- دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والمتمثل في تقييم السياسة الخاصة بدعم وترقية هذه المؤسسات، وأثر برامج التأهيل ودورها ومدى نجاحها في تحقيق أهداف التنمية ورفع معدلات النمو.
- حددت فترة الدراسة لتطور ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ الاستقلال، ولكن ركزت الدراسة التطبيقية على مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1990 – 2015).

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد أولت الكثير من الدول اهتماما كبيرا لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتباره من القطاعات الحساسة، حيث يعتبر المحرك الأساسي للنشاط الاقتصاد داخل الدولة وخارجها، حيث أصبحت الكثير من الدول تعول كثيرا على هذا القطاع في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة مع التطورات والتغيرات المتسارعة لتفعيل دور القطاع الخاص وزيادة قدرته على المشاركة والمساهمة في التنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو أكبر.

هذا و قد أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية من جهة، و التنمية الاجتماعية من جهة أخرى، وذلك بتوفيرها لمناصب الشغل وخلق الثروة وتحقيق التنمية، ذلك أن المؤسسات الكبرى وبالرغم من مميزاتها إلا أنها ما فتئت تطرح عدة مشاكل كصعوبة إنشائها سواء من حيث التكاليف أو حتى التحكم في التسيير.

لذا سوف نحاول من خلال هذا الفصل إعطاء تعريفات مفصلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بعض الدول والمنظمات الدولية، وإبراز أهميتها في التنمية الاقتصادية سواء على المستوى الفردي أو المستوى الكلي. لذا سوف نتناول خلال هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول : مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكلها.

المبحث الثالث: مجالات أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تمويلها.

المبحث الأول : مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هناك عدة تصنيفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها التصنيف على أساس الحجم، وهو التصنيف المعتمد في تحديد مفهوم المؤسسات في العديد من الدول، لذا من الصعب إعطاء تعريف واضح ودقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وترجع صعوبة تحديد تعريف موحد يتفق عليه جميع الدول والهيئات المعنية إلى حجم الاقتصاد، أو الأهمية الاقتصادية للمؤسسات، أو دور هذه المؤسسات وسبل ترقيتها و النهوض بها.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قبل التطرق إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب أولا التعريف بالمؤسسات الاقتصادية بصفة عامة باعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزء لا يتجزأ من هذه المؤسسات:

I. تعريف المؤسسة الاقتصادية:

لقد عرف مفهوم المؤسسة الاقتصادية تطورا واختلافا كبيرا بين المفكرين والأكاديميين الاقتصاديين، وهذا باختلاف الآراء أو المدارس حيث عرفت على أنها:

حسب المدرسة الكلاسيكية فقد أعطت تعريف بسيط وتقليدي للمؤسسة حيث تعرف المنشأة على أنها: "وحدة إنتاجية تحول مجموعة من المواد الأولية إلى منتجات نهائية "[1].

[1] بوراس احمد (2008)، تمويل المنشأة الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، ص 10.

إن المؤسسات الاقتصادية:"تمثل نظام تفاعلي مؤلف من مجموعة من الموارد المادية والمعنوية ومجموعة من الأفراد الذين تجمعهم علاقات رسمية وغير رسمية من اجل تحقيق رسالة والغاية التي وجدت من أجلها"[1].

وتعرف المؤسسة الاقتصادية كذالك: "بأنها اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل سلع أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، وهذا في إطار قانوني واجتماعي معين وضمن شروط اقتصادية مختلفة زمانيا ومكانيا، تبعا لمكان وجود المنشاة ونوع النشاط الذي تقوم به، ويتم هذا الاندماج لعوامل الإنتاج بواسطة تدفقات نقدية وحقيقية"[2].

II. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول والمنظمات:

فيما يلي نستعرض بعض التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض دول العالم وحسب بعض المنظمات الدولية مع التطرق إلى تعريفها في الجزائر:

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بعض الدول:

لكل دولة تعريف خاص بها فيما يخصى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع الى عدة اعتبارات في تحديد المفهوم منها ما هو متعلق بعجلة التنمية الاقتصادية للبلد، او معدلات النمو او درجة التطور والتحرر الاقتصادي، أو حتى عدد السكان، وهذه بعض التعاريف:

[1] خبابة عبد الله (2013)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة ، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، ص 12.

[2] بوراس احمد، مرجع سابق الذكر، ص 11.

أ- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

مما لا يخفى على احد أن الولايات المتحدة الأمريكية من الدول السباقة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد عرفتها على أنها: " الصناعات التي يعمل بها 250 عاملا و يمكن أن يصل العدد إلى 1500 عامل، ولا يزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن 90 مليون دولار"[1]، ومن خلال التعريف نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت معيار عدد العمال ومعيار رأس المال في تحديدها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية مكتب نطاق الأحجام "O.S.T"مهمته، تعريف وتعديل التعاريف الموجودة للمؤسسات الصغيرة وذلك للأغراض المتعلقة بالبرامج الحكومية، ومع ذلك تحدد كل ولاية تعريف خاص بها، وجميع تلك التعاريف استمدت جوهرها من التعريف الرسمي المحدد من طرف ميثاق المؤسسات الصغيرة[2].

هذا ويعرف دليل إدارة المشروعات الصغيرة في أمريكا هذه المشروعات حسب مجال النشاط المختلفة، (joel Corman 1996) فمنها مثلا في مجال التصنيع بصفة عامة عدد العمال أقل من 250 عامل، ويمكن أن يصل إلى 1500 عامل في بعض الصناعات اعتمادا على مستوى الصناعة، ويعبر هذا التعريف عن مرحلة التقدم الاقتصادي والذي تعيشه أمريكا حيث ما يعتبر عندها صغيرا هو بالقطع كبير في الدول النامية[3].

[1] فتحي السيد عبده (2005)، الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 55.

[2] العايب ياسين (2011)، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص 165.

[3] أبو بكر الجندي (نوفمبر 2010)، دراسة المؤسسات المصرفية الحكومية ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر، مطابع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر، ص 75.

تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية معيار واحد بالنسبة لكل قطاع فإما أن يستخدم معيار عدد العمال، أو معيار إجمالي رقم الأعمال السنوي، حيث يستخدم في قطاعي الصناعة وتجارة الجملة معيار عدد العمال، وتعد من خلاله مؤسسة صغيرة كل مؤسسة تضم أقل من 500 عامل، أما قطاع تجارة التجزئة، الخدمات والبناء فيستخدم معيار رقم الأعمال السنوي، ومن خلاله تعتبر مؤسسة صغيرة، كل مؤسسة تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 6 ملايين دولار في قطاعي تجارة الجملة والخدمات، وأقل من 28,5 مليون دولار في قطاع البناء[1].

ب- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لبريطانيا:

تتبنى المملكة المتحدة اتجاها أخر في تعريف المؤسسات الصغيرة يقوم على استخدام مجموعة من المعايير والمتمثلة في[2]:

- أن لا يزيد حجم المبيعات السنوي للمشروع عن 1.4 مليون جنيه إسترليني (2.2 مليون دولار).
- أن لا يزيد حجم الأموال المستثمرة عن 0.8 مليون جنيه إسترليني ويمكن أن تصل إلى سبعة مليون جنيه إسترليني.
- أن يقل عدد العاملين في المشروع عن خمسين عاملا أسبوعيا.
- أن يكون نصيب المشروع من السوق محدودا.
- استقلالية المشروع من أية تكتلات اقتصادية.
- أن تتم إدارة المشروع من طرف أصحابه.

[1] العايب ياسين، المرجع السابق، ص 166.

[2] رابح خوني ورقية حساني (2008)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 27-28.

ت- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لليابان:

كانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد نص القانون المسمى القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Small and Medium Enterprise Basic Law)، و الذي يعتبر بمثابة دستور للمؤسسات الصغيرة، و يشدد هذا القانون على ضرورة القضاء على كافة الحواجز والعقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة ومحاولة تطويرها وتنميتها[1].

هذا و قد عرف القانون الذي عدل في الثالث من ديسمبر من عام 1999 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الشكل الذي يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1- 01): تعريف اليابان للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

عدد العمال	رأس المال (مليون ين)	القطاع
الصناعة والقطاعات الأخرى	300 أو أقل	300 عامل أو أقل
مبيعات الجملة	100 أو أقل	100 عامل أو أقل
مبيعات التجزئة	50 أو أقل	50 عامل أو أقل
الخدمات	50 أو أقل	100 عامل أو أقل

المصدر: لخلف عثمان، المرجع السابق، ص 16.

[1] لخلف عثمان(السنة الجامعية 2003 -2004)، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 15.

ث- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لتركيا:

لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و إن كان هناك نهج سياسي متسق إزاء هذا القطاع، فهناك جماعات قوية للدفاع عن مصالحه: "اتحاد أصحاب المهن والحرف" و"اتحاد الغرف والسلع" فهي هيئات لها وضعها الاستشاري لدى الحكومة، وهناك تعاريف متعددة نعرضها فيما يلي[1]:

تعرف غرفة الصناعة المشروعات الصغيرة على أنها يعمل بها بين 1-9 عمال، والمشروعات المتوسطة هي من يعمل بها 20-99 عامل.

و تعرف هيئة الصناعات الصغيرة (KOSGEB) تلك المشروعات على أن العاملين بها 1-49 عاملا، والمشروعات المتوسطة على أن العاملين بها 50-150 عاملا.

و لاستحقاق الحصول على القروض، يعرف "بنك HALK المشروعات الصغيرة على أنها من يعمل بها اقل من 100 عامل وإجمالي أصولها اقل من 20.000 ألف دولار أمريكي، والمشروعات المتوسطة على أنها من يعمل بها اقل من 250 عاملا وإجمالي الأصول تقل عن 120.000 دولار أمريكي، قد جرى تعديل الحد المتعلق بالأصول عدة مرات، كان آخرها في 1995 بسبب ارتفاع معدلات التضخم.

و من أجل إعداد الإحصاءات يعرف "المعهد الحكومي للإحصاء" المشروعات المتناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة على أنها المشروعات التي يعمل بها 1-9 عمال، 10-49 عاملا، و50-199 عاملا على التوالي.

[1] وزارة التجارة الخارجية (أكتوبر 2003)، دراسة عن تعرف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، منتدى البحوث الاقتصادية لمشروع تنمية سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزارة التجارة الخارجية ومركز بحوث التنمية الدولية الكندى، مصر، ص 101.

و لأهلية الحصول على المساعدة الحكومية تعرف وكالة وزارة الخزانة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على أنها من يعمل بها أقل من 150 عاملا، وتبلغ قيمة إجمالي أصولها المسجلة في دفاترها أقل من 50 مليون ليرة تركية مع استبعاد الأرض والمباني.

و لاستحقاق المعونة التي توفرها مجموعة من برامج التنمية وتشجيع التصدير، وان تكون المنشأة خاضعة للقرار المتعلق بالمساعدات الحكومية لمنشآت التصدير، وتعرف وزارة التجارة الخارجية في تركيا المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها التي يعمل بها 200 عامل ويبلغ إجمالي أصولها المسجلة في دفاترها (2) مليون دولار على الأكثر مع استبعاد الأرض والمباني.

د- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لماليزيا:

تعطي مؤسسة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الماليزية تعريفا مختلفا للمؤسسات الصغرى، والصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة الصناعات حيث أن[1]:

- المؤسسات المصغرة والتي تكون ناشطة في مجال الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والتي يشتغل بها اقل من 05 موظفين أو مبيعاتها اقل من 66 ألف دولار، أما المؤسسات الصغيرة فهي المؤسسات التي يشتغل فيها اقل من 50 موظفا أو مبيعاتها اقل من مليون دولار، أما المؤسسات المتوسطة فيشتغل بها اقل من 150 موظفا أو مبيعاتها اقل من 6.6 مليون دولار.
- أما المؤسسات الناشطة في مجال الخدمات، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فإنها تعتبر كل مؤسسات مصغرة ناشطة في هذا القطاع من يشتغل بها أقل من 05 موظفين أو مبيعات بأقل من 53 ألف

[1] مؤسسة التمويل الدولية، مؤسسة التمويل الدولية (2009)، دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية القدرة على الحصول على التمويل، مجموعة البنك الدولي، ص 68.

دولار، أما الصغيرة فيكون عدد العمال أقل من 19 موظفا أو مبيعات بأقل من200 ألف دولار، والمؤسسات المتوسطة عدد العمال بها أقل من 50 موظفا أو مبيعات بأقل من مليون دولار.

و الجدول التالي يوضح تعريف المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في ماليزيا:

الجدول رقم (1– 02): تعريفات ماليزيا للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

حجم الشركة	الصناعات التحويلية، والصناعات الزراعية.	الخدمات، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
صغرى	أقل من 5 موظفين أو مبيعات بأقل من 66 ألف دولار.	أقل من 5 موظفين أو مبيعات بأقل من 53 ألف دولار.
صغيرة	أقل من 50 موظفا أو مبيعات بأقل من مليوني دولار.	أقل من 19 موظفا أو مبيعات بأقل من 200 ألف دولار.
متوسطة	أقل من 150 موظفا أو مبيعات بأقل من 6.6 مليون دولار.	أقل من 50 موظفا أو مبيعات بأقل من مليون دولار.

المصدر: مؤسسة التمويل الدولية، مؤسسة التمويل الدولية (2009)، دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية القدرة للحصول على التمويل، مجموعة البنك الدولي، ص 68.

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بعض المنظمات الدولية:

كذالك بالنسبة للمؤسسات الدولية فإنها تختلف نوعا ما في بعض في تحديد مفهوم دقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتأخذ بعين الاعتبار درجة التقدم والتخلف في تحديد المفهوم، حيث نجد ان اغلب هذه المؤسسات قد عرفتها كالتالي:

- البنك الدولي:

يعرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة على أنها: " ذلك المشروع الذي يستخدم اقل من (50) عاملا في الدول النامية وإجمالي أصول ومبيعات الواحد منها ثلاثة ملايين دولار، واقل من (500) عاملا في الدول الصناعية المتقدمة". و يعتبر المشاريع المتناهية الصغيرة حتى عشرة عمال ومبيعاتها الإجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار، وإجمالي أصولها حتى عشرة ألاف دولار، بينما المشاريع المتوسطة حتى 300 عامل وإجمالي أصولها ومبيعاتها حتى عشرة ملايين دولار[1]. و يمكن من خلال الجدول التالي توضيح تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنك الدولي و الذي يركز على- ثلاث معايير أساسية: معيار عدد العمال ومعيار رأس المال ومعيار المبيعات السنوية.

الجدول رقم (1– 03): تعريفات البنك الدولي لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

حجم الشركة	عدد العاملين	الأصول	المبيعات السنوية
صغرى	أقل من 10	أقل من 100 ألف دولار	أقل من 100 ألف دولار
صغيرة	أقل من 50	أقل من 3 ملايين دولار	أقل من 3 ملايين دولار
متوسطة	أقل من 300	أقل من 15 مليون دولار	أقل من 15 مليون دولار

المصدر: مؤسسة التمويل الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

[1] هايل عبد المولى طشطوش (2012)، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، الأردن، ص18.

- مؤسسة التمويل الدولي:

يتضمن التعريف الشائع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاريع الأعمال المسجلة التي يقل عدد العاملين في كل منها عن250 موظفا، و يضع هذا التعريف الغالبية العظمى من الشركات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشير التقديرات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل على الأقل 95 في المائة من الشركات المسجلة في العالم، وفي أوروبا مثلا، تزيد هذه النسبة عن 99 في المائة، ولتضيقة هذه الفئة يتم أحيانا تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الصغرى بأنها هي التي يعمل بها عدد أدنى من الموظفين مثل 5 أو 10 عاملين. ويمكن تقسيمها أكثر من ذلك إلى مؤسسات صغيرة الحجم و مؤسسات متوسطة الحجم، و إن كان هناك دائما قدر أقل من التوافق في الرأي بشأن نقطة التقسيم التصنيفي و الفئوي فيما بينهما، وتتضمن المعايير البديلة لتعريف هذا القطاع المبيعات السنوية، والأصول، و حجم القرض أو الاستثمار[1]. (م ت د)

- الاتحاد الأوروبي:

يعرف الاتحاد الأوروبي المشاريع المتناهية في الصغر على أنها: "تلك المشاريع التي تعمل بها من واحد إلى تسعة عمال، و الصغيرة يعمل بها من عشرة إلى تسعة وأربعين عاملا، أما المتوسطة فيعمل فيها من خمسين إلى مائتين وتسعة وأربعين عاملا، و الكبيرة يعمل فيها أكثر من مائتين وخمسين عاملا "[2].

(الاتحاد الاوروبي)

[1] مؤسسة التمويل الدولية (2009)، مرجع سابق الذكر، ص 10- 11.

[2] إلهام فخري طمليه (2009)، التسويق في المنشاة الصغيرة،دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ص 20.

- **لجنة الأمم المتحدة :**

تقسم لجنة الامم المتحدة في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تطور الدولة او تخلفها، حيث تعرفها على أنها[1]:

– في الدول النامية على أنها كل مؤسسة يعمل فيها:

- من 15-19 – عامل مؤسسة صغيرة.
- من 20-90 – عامل مؤسسة متوسطة.
- أكثر من 100 – عامل مؤسسة كبيرة.

– أما بالنسبة للدول الصناعية فإنها تعتبر كل مؤسسة يعمل فيها:

- من 05-99 عامل، مؤسسة صغيرة.
- من 100-499 عامل، مؤسسة متوسطة.
- أكثر من 500 عامل مؤسسة كبيرة.

نجد من خلال التعاريف السابقة ان المعيار المعتمد في تحديد مفهوم المؤسسات هو معيار درجة النمو الاقتصادي، وان المؤسسات الصغيرة في الدول المتقدمة تعتبر مؤسسات كبرى في الدول النامية.

- **تعريف منظمة العمل الدولية:**

عرفتها على أنها "وحدات صغيرة الحجم جدا تنتج و توزع سلعا وخدمات وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، والبعض الآخر قد يستأجر عمالا أو حرفيين، ومعظمهم يعمل برأس مال ثابت صغير جدا

[1] علي عبد الله العرادي (26 يناير 2012)، ملف بشان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم البحوث والدراسات – إدارة شؤون اللجان و البحوث، ص27.

أو ربما بدون رأس مال ثابت، وتستخدم مكافأة ذات مستوى منخفض، و عادة ما تكتسب دخولا غير منتظما، و توفر فرص عمل غير مستقرة، و هي تدخل في القطاع غير الرسمي يعني أنها ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية و لا تتوافر عنها بيانات في الإحصاءات الرسمية"[1]. (م ع د)

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري:

لقد تطرق المشرع الجزائري إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة الرابعة من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث عرفها على أنها: " تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا.
- لا تتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار.
- تستوفي معايير الاستقلالية"[2].

هذا و قد تطرق التعريف إلى التفرقة ما بين المؤسسات المتوسطة والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المصغرة في كل من المواد [3]:

[1] نعرورة بوبكر وآخرون (2013)، المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، ص 03-04.

[2] قانون رقم 01-18 مؤرخ في(2001/12/12)، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، 2001، ص 05.

[3] المرجع السابق، المواد، 5-6-7، ص06.

- **المادة الخامسة:** "تعرف المؤسسات المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي (200) مليون ومليارى (2) دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار".

- **المادة السادسة:** "تعرف المؤسسات الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار".

- **المادة السابعة:** " تعرف المؤسسات المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال، و تحقق رقم أعمال اقل من عشرين (20) مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار".

الجدول رقم (1– 04): تعريف المؤسسات حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المعيار / المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون دينار)	مجموع الميزانية (مليون دينار)
المؤسسات المصغرة	1-9	اقل من 20	اقل من 10
المؤسسات الصغيرة	10-49	من 20 إلى اقل من 200	من 10 إلى اقل من 100
المؤسسات المتوسطة	50-250	200 إلى اقل من 2000	100 إلى اقل من 500

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من القانون رقم 18/01.

I. معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن محاولة تحديد تعريف جامع وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعترضه تعدد المعايير التي تستند إليها هذه التعاريف، فمنها ما يعتمد على حجم العمالة، حجم المبيعات، حجم الأموال المستخدمة، حصة المؤسسة من السوق وطبيعة الملكية والمسؤولية...الخ. لذلك وقع شبه إجماع عام بين الكتاب والمؤسسات ومراكز البحوث والهيئات الحكومية والبنوك ومختلف الدوائر المهتمة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاحتكام إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات لوضع وإيضاح الحدود الفاصلة بين مختلف المؤسسات الأخرى وتتمثل هذه المعايير في المعايير الكمية والمعايير النوعية[1].

المعايير الكمية:

تعتبر من أهم معايير التفرقة بين المؤسسات، و هي تختلف من دولة إلى دولة أخرى لكن هذا الاختلاف يكون فقط قليل خاصة في التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المصغرة، و من أهم هذه المعايير نجد:

أ- معيار العمالة:

يعد معيار العمالة احد المعايير الأساسية الأكثر انتشارا واستخداما لتمييز وتحديد حجم المشاريع، ولكن يختلف هذا المعيار من دولة لأخرى، ومن تصنيف لأخر، ومن التصنيفات المشهورة لأحجام المشاريع والتي تعتمد على هذا المعيار تصنيف "بروتش و هيمنز" فقد صنف المشاريع اعتمادا على هذا المعيار على أربعة أحجام على النحو التالي[2]:

[1] رابح خوني ورقية حساني، مرجع سبق ذكره ص18.

[2] محمد الصيرفي (2010)، البرنامج التأهيلي لإعداد أصحاب المشروعات الصغيرة، مؤسسة حورس الدولية للنشر، الطبعة الثانية، الإسكندرية، ص 22.

- **مشاريع تجارية أسرية:** و هي التي يعمل بها اقل من عشرة عمال ما بين (1-7) عامل.
- **المشاريع التجارية الصغيرة:** و هي التي يعمل بها اقل من خمسين عاملا، ما بين (10-49) عامل.
- **المشاريع التجارية متوسطة الحجم:** و هي التي يعمل بها اقل من مائة عامل ما بين (50-99) عامل.
- **المشاريع التجارية الكبيرة:** و هي التي يعمل بها أكثر من مائة عامل.

ب- معيار رأس المال:

و يعتبر من بين المعايير الحديثة والمهمة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية ويستخدم هذا المقياس كثيرا في الولايات المتحدة وأوروبا، حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فاقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية، غير أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص ولا يعبر بصورة صادقة عن حسن أداء المؤسسة نظرا لأنه في حالة الارتفاع المستمر لأسعار السلع المباعة فان ذلك سيؤدي إلى ارتفاع رقم أعمال المؤسسة ويسود الاعتقاد بان ذلك نتيجة تطور المؤسسة، ولكن في الواقع فهو ناتج عن ارتفاع أسعار السلع المباعة، ولذلك يلجا الاقتصاديون إلى تصحيح الصورة عن طريق الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي لرقم الأعمال وليس الاسمي. إضافة إلى ذلك يواجه هذا المعيار صعوبة أخرى تكمن في خضوع المبيعات في الكثير من الأحيان إلى الفترات الموسمية[1]، لهذه الأسباب فإن هذا المعيار لا يعتبر كافي لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] السعيد بريبش (نوفمبر 2007)، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (حالة الجزائر)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني عشر، ص 62.

ت- معيار معامل رأس المال:

يعتبر معيار رأس المال من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمؤسسة وكذلك معيار العمالة لذا فإن الاعتماد على أي منهما منفردا يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة، لذا وجد معيار ثالث يمزج بين كل من معيار رأس المال ومعيار العمالة وهو معيار معامل رأس المال ويمثل حجم رأس المال المستخدم بالنسبة لوحدة العمل ويحسب بقسمة رأس المال الثابت على عدد العمال والناتج يعني كمية الإضافة إلى رأس المال (الاستثمار) المطلوب لتوظيف عامل واحد في المؤسسة وعادة ما يكون هذا منخفضا في القطاعات التي تتميز بقلة رأس المال بصفة عامة مثل قطاع الخدمات والقطاعات التجارية، ويكون مرتفعا في القطاعات الصناعية لا سيما تلك المصانع التي تستخدم خطوط إنتاج ذات مستوى تكنولوجي مرتفع[1].

المعايير النوعية:

نظرا لصعوبة تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على المعايير الكمية فقط، هناك معايير أخرى تتمثل في المعايير النوعية، و التي يمكن التفريق بها بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة كالمعيار القانوني، ومعيار التنظيم و معيار مستوى التكنولوجيا:

أ- المعيار القانوني:

يتوقف الشكل القانوني للمنشاة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيه وطريقة تمويله، فوفقا لهذا المعيار تقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نطاق منشآت الأفراد وشركات الأشخاص و شركة تضامنية ومؤسسة ذات أسهم وغيرها.

[1] غالم عبد الله وسبع حنان (يومي 05 و2013/05/06)، مداخلة بعنوان: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، ص 05.

تقع المسؤولية القانونية والإدارية بالنسبة لمالك أو مسير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على عاتق المالك وحده الذي يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات، و تنظيم العمل داخل المؤسسة، وتحديد نموذج التموين والتسويق.

ب- معيار التنظيم والملكية:

إن ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود في أغلبها إلى القطاع الخاص، وهذا في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال، غير أن النسبة الكبيرة منها عبارة عن مشروعات فردية وعائلية، يلعب فيها المالك دورا كبيرا على جميع المستويات.

ت- معيار مستوى التكنولوجيا:

يعتمد عادة على معيار المستوى المستخدم من التكنولوجيا (أو أسلوب الإنتاج) لتعريف المؤسسات الصناعية الصغيرة فقط، حيث أصبحت التكنولوجيا المستخدمة في كثير من المؤسسات الكبيرة تسمح بتجزئة العمليات والمراحل الإنتاجية بما يؤدي إلى إتمام هذه المراحل في مؤسسات صغيرة مستقلة وعادة ما يقترن هذا المعيار بمعيار عدد العمال، وقد يرجع ذلك إلى اعتبار حجم المؤسسة هو المحصلة النهائية لتفاعل كل من عنصر العمل والآلات (رأس المال) المستخدمة فيه، وكلما كانت هذه المحصلة صغيرة مقارنة بمثيلاتها في الصناعة كانت المؤسسة صغيرة[1].

و الجدول الموالي يتضمن أهم المعايير المستخدمة في تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى أغلب الدول:

[1] منظمة العمل العربية (11 أفريل 1994)، مكتب العمل العربي : الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي أداة للتنمية، القاهرة، ص13.

الجدول رقم (1– 05): المعايير المستخدمة في تحديد حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المعيار	دول العالم
1– معيار رأس المال	بعض الدول الأسيوية شملت الفيليبين، الهند، كوريا وباكستان (مدى رأس المال المشروع الصغير قد تتراوح ما بين 35 إلى 200 ألف دولار) ويبلغ مقدار رأس المال حوالي 700 ألف دولار في بعض الدول المتقدمة.
2– معيار العمالة	تصنيف بروش وهينمز يعتبر المشروعات أعمال سرية إذا كان عدد العمال بين (1-9) عامل ومشروعات أعمال صغيرة إذا كان عدد العمال بين (10-49) عامل.
3– معيار معامل رأس المال	قسمة حجم رأس المال الثابت على عدد العمال ويعني المعيار كمية الإضافة إلى رأس المال (الاستثمار) المطلوب لتوظيف عامل واحد في المشروع.
4– معيار المبيعات	يعتبر من معايير تصنيف حجم المشروعات ويعتبر مقياسا صادقا لمستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية.
5– المعيار القانوني	يتوقف على الطبيعة القانونية للمشروع وعلى حجم رأس المال المستثمر في المشروع وطريقة تمويل رأس المال.
6– معيار التنظيم	تصنف المنشأة الصغيرة وفقا لهذا المعيار إذا كان المشروع يتسم بخاصيتين أو أكثر من خواص الجمع بين الملكية والإدارة (مدير المشروع مالكه) وقلة عدد مالكي رأس المال وضيق نطاق العمل.
7– معيار الاستثمار	يختلف المعيار العالمي في حجم الاستثمار الذي يمثل مشروعا صغيرا أو متوسطا من بلد إلى أخر.
8– المعيار التكنولوجي	المشروعات التي تستخدم أساليب إنتاج بسيطة ذات كثافة رأسمالية منخفضة وكثافة عمالية عالية.

المصدر: أحمد عارف العساف وآخرون (2012)، الأصول العلمية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص 21-22.

نلاحظ من خلال الجدول (1– 05) أن اغلب المعايير هي معايير كمية، وهذا لأهميتها في تحديد دقيق لنوع وحجم المؤسسة، حيث أن هناك دراسة قامت بها لجنة الاتحاد الأوروبي خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجد أن في مختلف دول الاتحاد الأوروبي يتم التمييز بين المؤسسات بالاعتماد على

المعايير الكمية، والتي تختلف من دولة إلى أخرى، ويرجع الاعتماد على المعايير الكمية في هذه الدول لأسباب إحصائية وأخرى جبائية، وكذلك من اجل تحديد شروط الاستفادة من بعض المزايا والمساعدات التي يقدمها الاتحاد في الجوانب المالية والجبائية.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءا مهما من القطاع الإقتصادي لما تتميز به من سهولة الإنشاء، صغر حجمها، وقلة رأسمالها ، و كذا نجاحها في حلها لبعض المشاكل الاقتصادية، و كذا قدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية، وغيرها من الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الكبرى أو باقي الصناعات و التي تتمثل فيما يلي:

- **سهولة التأسيس:**

تتميز هذه المنشأة بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل تلك الشركات أو المؤسسات، ومن ثم أداة فاعلة لجذب مدخرات الأفراد وتوظيفها في المجال الإنتاجي، كما تتميز بسهولة إجراءات تكوينها وتتمتع بانخفاض مصروفات التأسيس والمصروفات الإدارية نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي، وجمعها في اغلب الأحيان بين الإدارة والتشغيل[1].

[1] حسن عبد المطلب الأسرج (2010)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، وزارة التجارة والصناعة المصرية، القاهرة، ص10. على الموقع: http://mpra.ub.uni-muenchen.de/22300/ تاريخ الإطلاع: 2014/02/21.

- **سهولة الحصول على العقار:**

ملائمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملائمته لأصحاب هذه المشروعات، حيث أن تدني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظرا لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة[1].

- **التمتع بالاستقلالية:**

تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستقلالية التامة، فلا تكون تابعة من الناحية المالية أو من ناحية المراقبة أو التسيير أو التصويت إلى مؤسسة أخرى، فهي ليس بفرع تابع لمؤسسة او منظمة، وبهذا فإن اتخاذ القرارات يكون بكل حرية.

- **المرونة وسهولة التغيير:**

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بمرونة كبيرة خاصة في أنماط العمل وأساليبه وذلك نظرا لحجم استثماراتها وحصتها في السوق حيث تتميز هذه المؤسسات بأن لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار، من خلال تغيير النشاط أو تعديله بسرعة أكبر من المؤسسات الكبيرة مراعاة لسد احتياجات السوق أي التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته، كما تتميز بسهولة الدخول والخروج من السوق[2].

- **سهولة الانتشار:**

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كذلك القدرة على الانتشار بسهولة، وهذا نظرا لقدرتها على التكيف و التأقلم مع الظروف، وخلق التنمية في أي منطقة.

---

[1] سيد سالم عرفة (2010)، الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة، دار الراية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 64.

[2] نعرورة بوبكر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 05.

- **سهولة التمويل:**

تمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل مؤسسيها، كما تحصل على إعانات ومساعدات من طرف الدولة وفقا لبرنامج خاص، وتحصل أيضا على قروض بنكية في إطار نفس البرنامج، حيث يتم ضمان القروض من طرف الدولة أو عندما تثبت المؤسسة قدرتها على التسديد بعد بدء نشاطها وتحقيقها لمؤشرات مالية مشجعة، حيث تتحول إلى عميل جيد للبنك الممول، إذ يقوم بتمويل النشاط الاستغلالي أو النشاط الاستثماري سواء بهدف التوسيع أو تغيير التجهيزات وتطويرها[1].

- **لا تحتاج إلى كوادر ذات خبرة كبيرة:**

لا تتطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة الإنتاج، كما أن هذه المؤسسات تستعمل طرق تسيير غير معقدة وبسيطة فرئيس المؤسسة يتدخل في كل ميادين التسيير، و يمثل المحور الأساسي في كل القرارات المتعلقة بالتنظيم والتسيير، وهو ما يعطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرونة وتسيير بدون تعقيد[2].

- **مركز للتدريب الذاتي:**

إن طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب لمالكيها والعاملين فيها وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم باستمرار، وهذا ما يساعدهم للحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة ما ينمي قدراتهم[3].

---

[1] لزهر العابد (2013)، إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قسنطينة، ص 30.

[2] كتوش عاشور وطرشي محمد (2006)، تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، إشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص 1034.

[3] نعرورة بوبكر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 05.

المطلب الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع مختلفة وهذا انطلاقا من معايير مختلفة فمنها ما يصنف حسب القطاعات الاقتصادية ومنها ما يصنفها حسب الحجم أو الوضع القانوني أو حتى حسب الأهداف، واهم هذه المعايير نذكر ما يلي:

1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار الاقتصادي:

يعتبر من أكثر و اهم التصنيفات دقة وانتشار لدى مختلف الدول، حيث تصنف المؤسسات حسب النشاط الاقتصادي إلى:

أ- مؤسسات صناعية:

و هي التي يتمثل نشاطها في إنتاج السلع انطلاقا من مواد استهلاكية أو مواد أولية، ويحتاج هذا النوع من المؤسسات الى طاقات انتاجية كبيرة اذا ما قورنت بالمؤسسات الأخرى، ويد عاملة خبيرة ومؤهلة، وتستغرق وقت في العملية الانتاجية.

ب- مؤسسات فلاحية:

وتكون مؤسسات تنشط في الجانب الزراعي وتربية المواشي والصيد البحري والدواجن، وكل المهن المتعلقة بالجانب الطبيعي، ويعتبر هذا القطاع الاكثر انتشارا وتوسعا من حيث عدد المشاريع، وهذا لأهميته وكذا اقبال اغلبية اصحاب المشروع عليه نظرا للأرباح والفوائد السريعة والمضمونة التي يجنيها القطاع.

ت- مؤسسات خدماتية:

و هي المؤسسات التي تقدم خدمات كالنقل والصحة والاتصالات والمواصلات وغيرها.

2- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجه المؤسسة:

أ- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية:

و هي المؤسسات التي تعتمد على وسائل بدائية بسيطة، وعلى اليد عاملة غير ماهرة، وهي تتكون من عدد محدود جدا من اليد العاملة وتكون منتشرة غالبا في الأرياف والمناطق ذات الدخل المنخفض.

ب- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحديثة:

هي مؤسسات تعتمد على وسائل حديثة وتكنولوجيا متطورة في عملية الإنتاج ويد عاملة ماهرة ومؤهلة، وهي تضم عدد كبير من اليد العاملة. ومن أمثلة هذه الصناعات خاصة في الدول النامية نجد: تركيب وإصلاح الآلات والمعدات سواء في مجال الميكانيكي (تركيب وإصلاح السيارات، المعدات الفلاحية وغيرها....)، تركيب وإصلاح الأجهزة الكهربائية.

3- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتوج:

لا يعتمد على هذا المعيار كثيرا خاصة في التجارة الداخلية، لكن بالنسبة للتجارة الخارجية فهو معتمد بكثرة، حيث تقسم المؤسسات حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أقسام:

أ- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الاستهلاكية:

يتمثل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا التصنيف إلى إنتاج السلع الاستهلاكية مثل: المنتجات الغذائية، الملابس، النسيج، التبغ، وبعض المنتجات الكيماوية[1].

ونجد أن الكثير من المؤسسات تصنف في هذا الجانب نظرا لان السلع الاستهلاكية تعتمد في إنتاجها على مواد أولية بسيطة، وبتكاليف قليلة وجهد بسيط لتصنيعها، إضافة إلى الحصول على هذه المواد من مناطق مختلفة وهذا ما يتلاءم مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] غالم عبد الله وسبع حنان، مرجع سبق ذكره، ص 05.

ب- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الوسيطة:

يدمج في هذا التصنيف كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع التالية: معدات فلاحية، قطع غيار، أجزاء الآلات، المكونات الكهربائية وغيرها.

ت- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز:

تتطلب صناعة سلع التجهيز تكنولوجية مركبة، ويد عاملة مؤهلة، ورأس مال اكبر مقارنة بالصناعات السابقة. وهذا ما يجعل مجال تدخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضيق، بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط.

من خلال ما سبق فإن التصنيف من الناحية العملية و في الكثير من الدول تتم التفرقة فقط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى، بدون أي تفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها.

المبحث الثاني :أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكلها.

يسعى منشؤوا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق عدة أهداف اقتصادية و اجتماعية، و هذا ما تأكد فعلا بحيث أن المؤسسة لعبت دورا هاما في الاقتصاد الوطني، لكن بالمقابل هناك عدة مشاكل تقف كعائق امام انشاءها أو حتى تطورها.

المطلب الأول: مكانة وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدد من المزايا التي تؤهلها لان تحتل مكانة اقتصادية واجتماعية مهمة في جميع خطط وبرامج التنمية الاقتصادية في جميع الدول باختلاف درجة تطورها أو تخلفها من بينها:

1- الأهمية الاقتصادية:

نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول فإن دورها يظهر بشكل جلي وواضح على جميع المؤشرات الاقتصادية، و يمكن حصر هذا الدور فيما يلي:

أ- تلبية رغبات وحاجيات الأفراد:

و هذا بتوفير مختلف الخدمات الإنتاجية والإدارية والاجتماعية، وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي لأغلب السلع و الخدمات، ورفاهية المستهلك من خلال تنويعها، مما يقلل من التبعية إلى الخارج.

ب- تعبئة الموارد المالية:

و ذلك بجمع أموال مختلفة المصادر، إذ بإمكان هذه المؤسسات أن تنشأ من طرف العائلات، والأسر، وبالتالي تجميع تلك الأموال، أو كأن يقوم أحد الأشخاص أو العمال الذين يمتلكون مهارات أو خبرة مع مجموعة من العاملين بتكوين وحدات إنتاجية بالاعتماد على مدخراتهم، و بالتالي تشكيل طاقات إضافية، تمكنهم من إبراز كفاءاتهم والمحافظة على استقلاليتهم المالية و وحدتهم.

ت- المساهمة في زيادة الادخارات والاستثمارات:

و ذلك من خلال تعبئة رؤوس أموال الأفراد والجمعيات غير الحكومية والتي كان من الممكن أن توجه إلى الاستهلاك، وتؤدي بالتالي إلى ارتفاع الأسعار.

ث- القدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها القدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة إذ في حالة زيادة الطلب يؤدي ذلك على زيادة القدرة على الاستثمار، أما في حالة الركود الاقتصادي فان لها القدرة على خفض الإنتاج والتأقلم مع الظروف السائدة، وطبقا لتقريرINSEE، فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على مقاومة فترات الاضطرابات الاقتصادي من المؤسسات الكبيرة والسبب في ذلك يرجع لاختيار الاستثمار في القطاعات الديناميكية وتضع نفسها في القطاعات ذات الاستثمار المالي الأقل وبالتالي تكون اقل تأثرا بالأزمات المالية حيث أن هذه القطاعات تتلاءم وفترات الركود الاقتصادي الذي يتسم بقلة رؤوس الأموال اللازمة لإقامة الاستثمارات[1].

ج- تحسن وضعية ميزان المدفوعات:

من حيث توسيع عملية تصدير المنتجات الصناعية وزيادة التدفقات الاستثمارية تتم بمشاركة شركات صغيرة ومتوسطة الحجم، حيث تعد هذه المؤسسات الوسيلة الأفضل لمواجهة التحديات المفروضة على الاقتصاد العالمي المستند استنادا رئيسيا على منتجات المشروعات الكبيرة، وتؤكد التجارب العديد من الدول التي نجحت في تنمية وتطوير اقتصادياتها مستندة بذلك على هذا النوع من المشروعات[2].

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة الناتج القومي المحلي وتحسين وضعية ميزان المدفوعات مما يعطي استقرار ورخاء اقتصادي والنهوض بالأنشطة الإنتاجية في الدولة.

ح- حماية الاقتصاد من التقلبات الاقتصادية:

و التي تكون اقل ضرر بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عكس المؤسسات الكبرى والتي تتأثر بمثل هذه التقلبات كالتضخم والكساد وغيرها.

[1] رابح خوني ورقية حساني، مرجع سابق الذكر، ص53.

[2] ميساء حبيب سليمان وسمير العبادي (2015)، المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، ص 39.

خ- تكوين الإطارات المحلية:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية و المالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات في ظل قلة وضعف إمكانيات معاهد الإدارة و مراكز التدريب، و قد يكون التدريب داخل المؤسسة، و هو التدريب الذي يعد للعاملين في مؤسسة ما، على أن يتم بداخلها وقد تقوم بتصميم برامجه جهة خارجية و قد يكون تدريب خارج المؤسسة، يحتاج التدريب على بعض الأعمال الخروج بالمتدرب عن الموقع الطبيعي للعمل أو موقع التدريب لاكتساب المهارات التي يتطلبها العمل[1].

و كذلك تتميز منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب[2]:

- ضيق السوق المحلي الذي تعرض فيه أحيانا و قد يكون سوقا إقليميا.
- يتطلب تصنيع المنتجات درجة عالية من الخبرة و المهارة.
- تتميز بانخفاض تكاليف النقل.
- تلاءم أذواق المستهلكين المختلفين (بالنسبة للسلع غير النمطية).

2- الأهمية الاجتماعية:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفتاح التنمية الاقتصادية في الدولة، كما تعمل على إحداث تطورات على المستوى الاجتماعي، و يمكن حصر الدور الاجتماعي لهذه المؤسسات في النقاط التالية:

[1] عزيز سامية (2011)، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، ص88.

[2] سعد عبد الرسول محمد (1998)، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص 35- 36.

أ- محاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية:

إن المشروعات الصغيرة يمكن اعتبارها آلية فعالة لمكافحة الفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء، وسعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية الأقل حظا في النمو أو الأكثر احتياجا للتنمية، الأمر الذي يؤهل هذه الأقاليم إلى فرص اكبر في التنمية والتطور من خلال إنعاشها بهذه المشاريع[1].

ب- القضاء على الآفات الإجتماعية:

تواجه المؤسسات الصغيرة البطالة وتحاول القضاء على فرص تكوين فئات من أفراد المجتمع تعاني من عدم توافر فرص عمل لهم مما يدفعهم إلى ممارسات سلوكية غير سوية ينتج عنها العديد من ظواهر الانحراف والفساد الاجتماعي، وتستطيع هذه المؤسسات وخاصة الحرفية منها استغلال الصبية والأطفال كمساعدين في بعض الأعمال بدلا من تحويله إلى طاقات تضر المجتمع بسبب إهمالهم اجتماعيا، لأنهم سيعتمدون في كسب قوتهم اليومي على الأعمال المنحرفة وارتكاب الجرائم بصورها المختلفة وانسياقهم إلى تيارات تؤدي إلى خلق فئة من العاطلين المتسببين في نشر الفساد مما يضر بمقدرات البلاد الاقتصادية والاجتماعية[2].

ت- تقوية العلاقات والأواصر الاجتماعية:

إن الاتصال المستمر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعملائها وزبائنها يتم في جو من الإخاء والود والتآلف والعمل على استمرارية مصالح الطرفين وتحقيق المنافع المشتركة وعادة ما يكون عملاء المؤسسة هم أنفسهم الأصدقاء والأهل مما يسهل التعامل ويزيد الترابط الاجتماعي بينهم[3].

---

[1] مرجع سابق الذكر، ص 37.

[2] شبوطي حكيم (2018)، الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 218.

[3] عزيز سامية، مرجع سبق ذكره، ص 89.

ث- الإستغلال الأمثل للموارد المحلية:

الإستغلال الأمثل للطاقات المادية و البشرية لان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة بل يمكن ومن خلال المدخرات العائلية أو الأفراد إقامة مشاريع مصغرة بدلا من ترك هذه الأموال معطلة، كما تقوم باستغلال اليد العاملة خاصة في الصناعات الزراعية والفلاحية والمهن التقليدية.

كما للمؤسسات كذلك دور كبير في استرجاع النفايات وإعادة رسكلتها، والمواد الأولية المنتشرة في مناطق معزولة وتقريبها للشركات والمؤسسات الكبرى.

ج- تطوير وإحياء الصناعات التقليدية:

وتظهر أهمية هذه الصناعات اجتماعيا من خلال تطور الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتقليدية البدائية وتحويلها إلى صناعات حديثة ومتطورة من خلال تحول الصناعات التقليدية والمتمثلة في الصناعات المنزلية، والصناعات الريفية اليدوية، والصناعات البيئية إلى صناعات حديثة تستخدم أساليب التكنولوجيا الحديثة، وذلك نتيجة تفضيلهم للعمل في صناعات حديثة عن ممارستهم لأنشطة غير منتجة[1].

المطلب الثاني: المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تختلف المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مؤسسة لأخرى لاختلاف نوع المشروع أو القطاع أو المنطقة أو حتى الدولة التي ينتمي إليها المشروع، لذا لا يمكن حصر جميع المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و على الرغم من ذلك فهناك مشاكل ومعوقات مشتركة بينها تتمثل في:

[1] شبوطي حكيم، مرجع سبق ذكره ، ص 218.

1- غياب التنسيق:

غياب التنسيق ما بين فعاليات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية مما يؤدي إلى تعدد المرجعيات وتداخل في المهام والصلاحيات ما بين هذه المؤسسات، الأمر الذي يضيع الفرصة على الصناعيين، ولا سيما العاملين في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق أعلى قدر ممكن من الاستفادة من برامج هذه المؤسسة[1].

2- مشكلة التأمينات الاجتماعية:

حيث تشترط هيئة التأمينات الاجتماعية على صاحب العمل التأمين على كافة العاملين بالمؤسسة أيا كان عددهم، وقد يتقاعس أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن ذلك بسبب قصور الوعي وعدم إدراك مفهوم التأمينات الاجتماعية أو عدم الرغبة في تحمل أقساط التأمين أو لعدم استقرار العمالة وسرعة دورانها، كما قد يتأخر بعضهم في سداد ما عليهم من مستحقات للتأمينات الاجتماعية إذا لم تتوفّر لديهم السيولة الكافية مما يعرّضهم إلى دفع غرامات وفوائد تأخير تضيف أعباءً جديدة عليهم[2].

3- مشكلة التمويل:

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبة تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني)، وعليه تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في مختلف مراحل نموها (التأسيس – الأولية – النمو الأولي – النمو

[1] هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق الذكر، ص40.

[2] لخلف عثمان، المرجع السابق ص 63.

الفعلي – الاندماج)، و نظرا لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظرا لحرصهم على نقود المودعين[1].

4- مشكلة المنافسة في الأسواق الخارجية (الأسواق التصديرية):

لا تحظى الصناعات الصغيرة والمتوسطة بفرص كبيرة في دخولها الأسواق التصديرية لضعف قدرتها التسويقية و الترويجية بتلك الأسواق، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لضعف قدراتها الإنتاجية في مواجهة متطلبات و احتياجات تلك الأسواق، لا سيما بأسواق الدول غير التقليدية كالأوربية والأمريكية، و من حيث كذلك ضعفها باكتساب مهارات تحسين وسائل التعبئة و التغليف لمنتجاتها الأمر الذي يضعف من مركزها التنافسي بهذه الأسواق[2].

5- مشكلة العبء الضريبي:

تعتبر الضرائب كذلك احد أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء لأصحاب المؤسسات حيث تزيد من عبئها نظرا لنقص رأس المال أو المنافسة الشرسة، أو بالنسبة للجهاز الضريبي حيث انه لا يملك بيانات كافية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة.

6- مشكلة عدم توافر المعلومات و البيانات:

تعاني المؤسسات الصغيرة من نقص شديد في المعلومات والبيانات التي تمكنها من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عنه عدم إدراك صاحب المؤسسة الصغيرة لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط، كما أن عدم الإلمام بتطورات الإنتاج والطلب السوقي وحجم الواردات المناظرة ومستويات الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية يجعل من الصعوبة

[1] سيد سالم عرفة، مرجع سابق الذكر، ص 74.

[2] هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق الذكر، ص39.

على صاحب المؤسسة الصغيرة تحديد سياسات الإنتاج والتسويق التي تمكنه من تدعيم قدرته التنافسية في السوق أو علاقاته التكاملية مع المؤسسات الكبيرة[1].

7- مشكلة الأسواق:

ضيق نطاق السوق المحلية بسبب انخفاض القدرة الشرائية للأفراد الناجمة عن انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، مما يعني عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير للصناعات الكبيرة[2].

8- مشكلة الوعي المحاسبي:

غياب الوعي المحاسبي لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إما لعدم معرفتهم بالقواعد والأصول المحاسبية والتحكم بها، أو لعدم خبرتهم في هذا المجال مما يؤدي إلى لجوء معظمهم إلى المكاتب المحاسبية المعتمدة من طرف الدولة، لإعداد الحسابات الختامية، و هو ما تتكبد منه المؤسسة نفقات أكثر هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعدد وتنوع المشاكل الضريبية.

9- ارتباط المؤسسة بحياة مالكيها:

حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونظرا لحجمها وسهولة تأسيسها مرتبطة بمالكها، فسواء كان المالك فردا أو شركاء، فإن حياة المؤسسة مرتبطة بحياة مالكيها، أو بانسحاب أحدهم أو كلهم، وبالتالي فإن هذه المؤسسات تتصف بحياة قصيرة بالرغم من إمكانية ظهور مؤسسات أخرى تحمل نفس النشاط.

[1] فرحي محمد وصالحي سلمى (2006)، المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص 742.

[2] سيد سالم عرفة، مرجع سابق الذكر، ص 70.

10- المشاكل التنظيمية والإدارية:

في كثير من الدول يسود إدارة المؤسسات الصغيرة الطابع الفردي بسبب سيادة الشخصية أو العائلية التي تقوم على مزيجٍ من التقاليد والاجتهادات الشخصية، والتي تتميّز بمركزية اتخاذ القرار(حيث يضطلع فرد واحد أو عدد قليل من الأفراد بكافة المهام والمسئوليات الفنية والإدارية والتمويلية والتسويقية)، وهي ظاهرة تشكل قصورا واضحا في الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، وعدم الاستفادة من مزايا التخصّص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية، و غياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة (أي عدم وجود تنظيم واضح للأقسام يحدّد الاختصاصات و المهام و غياب اللوائح المنظمة لسير العمل داخل المنشأة)، و عدم اتساق القرارات بسبب نقص القدرة و المهارة الإدارية للمدير المالك غير المحترف وتدخله في كافة شؤون المؤسسة[1].

و هناك من يرى أن المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تصنف إلى مشاكل داخلية و مشاكل خارجية [2]:

1- مشكلات داخلية: كنقص الخبرة و الإمكانيات، وقصور في الإدارة و الأنظمة وقصور الجهود التسويقية.

2- مشكلات خارجية: كعدم وجود دعم حكومي كاف، و هذا ما يفسر أن هناك قيود تشريعية تحد من نشاط هذه المؤسسات، و إضافة إلى منافسة المؤسسات الكبرى لها، وعدم توفير التمويل الكافي لها.

المطلب الثالث: عوامل نجاح وفشل ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد تطرقنا في المطلب السابق المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند بداية إنشائها أو تأسيسها، لكن هناك بعض العوامل الأخرى التي تدخل في نجاح أو فشل المشروع بعد

[1] فرحي محمد وصالحي سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 744.

[2] أيت عيسى عيسى (2006)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة شلف، الجزائر، ص 276.

التأسيس والتي تتحكم في مدى استمرارية هذه المؤسسات في النشاط، ومدى مقاومة المنافسة بين المؤسسات.

1. عوامل نجاح ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك مجموعة من العوامل التي تساعد في تطور المؤسسات واستمراريتها، و من أهمها نجد:

- الخصائص الشخصية والإدارية للمالك:

الدراسات الإدارية تعطي مكانة أولى للاستعدادات والمؤهلات النفسية والشخصية لصاحب العمل الصغير والمعارف والمهارات الإدارية التي يحتاجها حتى يقيم ويدير عملا ناجحا، أي أنها تبين بأنه ليس كل شخص مؤهل لان يكون صاحب عمل ناجح، ولكن الشخص الذي يتمتع بهذه المؤهلات يحتاج معرفة ومهارات محددة، وسبب ذلك هو أن صاحب المشروع الصغير مضطر أن يتولى بنفسه الكثير من الوظائف التي غالبا ما تستند إلى متخصصين في الأعمال الكبيرة، فهو مضطر أن يتولى بنفسه الاهتمام بكل وظائف المنظمة[1].

- المعرفة الممتازة للسوق:

يجب على المسير أو المدير لمؤسسة تسطير الأهداف التي يجب الوصول إليها وهذا برسم خارطة طريق للمؤسسة، و يجب إشراك جميع العمال في تحديد هذه الأهداف ومن ثم اتخاذ القرار الخاص بأي خطوة تخطوها، خاصة و أن المؤسسة غالبا ما تكون في بيئة تنافسية شرسة، واقتحام السوق لا يكون إلا

[1] أوبختي نصيرة (2014)، تقييم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحول إلى اقتصاد السوق، رسالة دكتوراه في إدارة الأفراد وحوكمت الشركات، جامعة تلمسان، ص98.

بتحديد دقيق وواضح للأهداف. فكلما كانت الأهداف صائبة كلما ساعد في ازدهار وتقدم وتطور المنشأة الاقتصادية.

- القدرة على فهم التقارير المالية:

على كل مالك للمشروع الصغير الاعتماد على السجلات المحاسبية والتقارير المالية لمعرفة ظروف عمله، والملاحظ بشكل عام أن هذه السجلات والتقارير المالية تستخدم لأغراض ضريبية، ولا تعتمد كأداة أساسية للرقابة المالية، والواقع أن هذه السجلات والتقارير المالية تمكن من تحديد المشاكل التي يواجهها العمل مثل: انخفاض المبيعات، الربحية، زيادة الديون، انخفاض رأس المال العامل وغيرها[1].

- قدرة المؤسسة على تقديم شيء مميز:

إن إنشاء مشروع جديد وغير موجود في منطقة معينة أو عدد المؤسسات الناشطة فيه قليل، يساهم في تطور وترقية ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهذا نظرا لقلة حدة المنافسة بين المؤسسات و منه تحقيق مداخيل و إرباح كبيرة نظرا لزيادة الطلب على المنتج أو الخدمة، هذا من جهة. و من جهة أخرى فإن تقديم المؤسسة منتوج أو خدمة مميزة أو مبتكرة يساهم في ديمومة المؤسسة واكتسابها مكانة في السوق.

- إدارة متكيفة مع التطور:

و يعني مسايرة المؤسسات للتطورات الحاصلة سواء بالتقنيات التكنولوجية الحديثة أو ابتكارات جديدة، وهذا حتى لا تفقد المؤسسة مكانها في السوق، وبالتالي يؤثر سلبا على مداخليها ومن ثم استحالة استمرارها لشدة المنافسة.

[1] ماجدة عطية (2014)، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبقة الخامسة، عمان، ص 21-22.

- الحصول على عمال أكفاء والمحافظة عليهم:

إن الكفاءة في العمل ضرورية بالنسبة للمنشأة، والتغيير الدوري والمستمر للعمال قد لا يكون في مصلحة صاحب المشروع لأنه يفقد يد عامل مدربة قد تكون المؤسسة قد صرفت أموال لتأهيله وتدريبه، كذلك اليد العاملة التي لديها خبرة فنية في مؤسسات أخرى تساهم وبشكل كبير في ديمومة وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و هذا إن تم استغلالها بشكل تقني وعقلاني.

و الجدول الموالي يلخص أهم العوامل المساعدة على نجاح و استمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم (1– 06): أهم العوامل المؤثرة في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

عوامل مرتبطة بالمالك/ مدير المشروع	عوامل مرتبطة بالأنشطة الوظيفية والإدارية
خلال أول 03 سنوات من عمر المشروع لا بد من توافر: – الثقة بالنفس. – التفرغ الكامل للعمل. – العمل بجد لفترة طويلة خلال اليوم مع القدرة على التوقف عن العمل في الوقت المناسب. – المعرفة السابقة لطبيعة المنتجات/ الخدمات التي سيتم التعامل فيها. **خصائص رائد الأعمال الناجح:** – الصحة، الحس الجيد بالزمن، الثقة، الابتكار، الاستقلال، الأخلاق، التكيف، الحكم الجيد، التخيل. – العمر: يتراوح من 31– 50 سنة. – التعليم: متوسط فترة التعليم 14 سنة. – الخبرة: متوسط الخبرة في مجال العمل 13 سنة. – توافر خبرة إدارية وإعطاء الجزء الأكبر من وقت العمل للمهام الإدارية. – الإستراتيجية وتفويض المهام الروتينية. **العوامل التي تؤثر على الأداء الجيد للمدير المالك:** – الوقت المقضي مع العميل. – الوقت المقضي في التخطيط. – الوقت المقضي في العمل.	– الاهتمام بالتخطيط المناسب. **بالنسبة لخصائص التشغيل:** – القدرة على ابتكار تكنولوجيا إنتاج جديدة. – توافر الموارد اللازمة للتكيف مع التكنولوجيا الجديدة. – القدرة على توفير العمالة المناسبة عند مستوى أجور تنافسي. **بالنسبة لإستراتيجية المنافسة:** لابد من توافر ميزة تنافسية خاصة بـ: – التخصيص في المنتجات. – التخصيص في العملاء. – كلاهما (المنتجات و العملاء).

المصدر: عبد الرحمان بن عنتر (2006)، عوامل نجاح وفشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات المعاصرة، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص 670.

2. عوامل فشل ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدة معين في النشاط والكثير منها ذات عمر قصير نظرا لفشل المشاريع لعدة أسباب، عكس المؤسسات والشركات الكبرى التي قد يفوق عمرها المائة سنة والقليل منها ما يفشل في مدة اقل من عشر سنوات، ومن أهم أسباب فشل وعدم استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

- عدم كفاءة الإدارة:

عدم توفر الخبرة الكافية أو عدم القدرة على اتخاذ القرار، تعتبر من المشاكل الأساسية في فشل المشروع، فقد لا تتوفر لدى مالك المشروع القدرة على العمل بنجاح، يفتقر إلى المواصفات القيادية والمعرفة الضرورية لانجاز المشروع[1].

- الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي:

العديد من أصحاب المشاريع الصغيرة يهملون عملية التخطيط الاستراتيجي لاعتقادهم بعدم ضرورتها للمشاريع الصغيرة، ولكن الفشل في التخطيط يؤدي اعتياديا لفشل المشروع في البقاء والاستمرار، إذ بدون الخطة الإستراتيجية لا يتمكن المشروع من تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها. حيث أن وضع خطة تؤدي لتمكن صاحب المشروع من تقدير إمكانيات عمله، معرفة ما الذي يرغب به المستهلك وما يتمكن المستهلك من شرائه، ومن هو المستهلك المستهدف، وكيف يمكن جذب والمحافظة على المستهلك [2].

[1] و [2] ماجدة عطية، المرجع السابق، ص 19، 20.

- الموقع غير الملائم:

تعتبر عملية اختيار الموقع الملائم للمشروع هي مزيج من العلم والفن، وغالبا ما يتم اختيار موقع العمل بدون دراسة جيدة وبدون بحث وتخطيط، إذ أن بعض المالكين المبتدئين يختارون موقعا معينا فقط لمجرد وجود بناية شاغرة. إن عملية اختيار الموقع من الأمور الهامة ويجب أن لا يترك الفرصة. وتظهر أهمية ذلك بشكل خاص في مشاريع التجزئة التي يكون شريانها الحيوي هو المبيعات التي تتأثر بشدة باختيار الموقع[1].

المبحث الثالث: مجالات أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تمويلها.

مع تنوع مجالات أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وانخفاض قدرتها على تحقيق معدلات أعلى للنمو نتيجة ضعف حجم أموالها الخاصة ترتفع مستوى المخاطر المرتبطة بتمويلها الخارجي، و هو ما يضع هذه المؤسسات في مأزق تجد نفسها فيه مدفوعة إلى الاعتماد أكثر على التمويل الذاتي، و بالتالي نقص اللجوء إلى البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى.

المطلب الأول: مجالات أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تسيطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اغلب الشرايين الحساسة في الاقتصاد بالنسبة لأغلب الدول، حيث تمارس هذه المؤسسات أنشطتها في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي سواء الصناعية أو التجارية أو الخدماتية، ويمكن التطرق لأهم المجالات الخاصة بالأنشطة التي تعمل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

[1] ماجدة عطية، المرجع السابق، ص 20.

1- المشاريع الصناعية:

يقصد بمشاريع التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيزات المواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة[1]، ومن أمثلة هذه النشاطات نجد مثلا: الصناعات الميكانيكية كتركيب السيارات أو قطع الغيار و الأجهزة الكهرومنزلية الصناعات الخشبية كالأثاث و التحف الفنية، الصناعات النسيجية والألبسة،... وغيرها

2- نشاطات التعدين:

المشاريع الصغيرة في مجال التعدين تلك المشاريع التي تنهض بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر والملاحات، معتمدة على العمالة والمجهود البشري بصورة أساسية وتستغل خامات تتركز على سطح الأرض أو في أعماق قريبة ولا تتطلب عند اكتشافها أو تقييمها أو استخراجها أو تجزئتها، عمليات تكنولوجية معقدة، ولا تحتاج إلى آلات ومعدات متقدمة أو باهظة التكاليف. والمناجم المتوسطة تتوضع في المناطق التي تكون فيها الخامات مركزة على سطح الأرض أو في أعماق قريبة، ويتم فيها الإنتاج ضمن مساحات أوسع من تلك التي تتم في المناجم الصغيرة وفيها تتم أنشطة الاستخراج والتقسيم والتجهيز دون الدخول في عمليات تكنولوجية معقدة. أما المناجم الكبيرة فهي التي تتمتع باستثمارات ضخمة وتحتاج عملياتها إلى تجهيزات فنية غالية الثمن، معقدة تكنولوجيا وتعتمد على إجراء العديد من الأنشطة المعملية لتجهيز الخامات وإنتاجها في صورة واحدة أو صور متعددة[2].

[1] ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي (2012)، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الأردن، ص 23.

[2] الملتقى الاقتصادي (2007)، نشرة شهرية تصدر عن قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، العدد الثاني والعشرون، القاهرة.

3- مشاريع التنمية الزراعية:

و تتضمن جميع النشاطات ذات الطابع الزراعي أو الفلاحي كزراعة الخضر والفواكه وغيرها من المنتجات، والثروة الحيوانية كتربية الأغنام والأبقار والإبل وحتى الدواجن وغيرها، وجميع النشاطات الخاصة بالصيد البحري والثروة السمكية.

4- مشاريع التنمية الصحية:

و تتضمن المشاريع الخاصة بالإسعافات الأولية وخدمات الطوارئ، الخدمات والرعاية التشخيصية، شبكة ونظم معلومات صحية،رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة،رفع كفاءة الفريق الطبي بمنشآت الرعاية الصحية الأولية،تطوير منشآت، وتسيير وإدارة وتشغيل المستشفيات والمصحات.

5- مشاريع الخدمات:

يعتبر أهم مجال بالنسبة لأغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويشمل الخدمات المصرفية، وخدمات النقل والتحميل والتفريغ، الخدمات السياحية، خدمات الصيانة، والتشغيل أو خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث وخدمات الدعاية والنشر والإعلانات ، خدمات الإعلام آلي، الخدمات الاستشارية، خدمات التخزين، الأسواق المركزية والمراكز التجارية والمطاعم، خدمات البناء والطلاء وإصلاح السيارات وقطع الغيار وعمليات الصيانة وغيرها من الخدمات المتعددة.

6- نشاطات المقاولة:

يقصد بالمقاولة اعتياد المتعهد أو المقاول بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل مناسب لأهمية العميل مثل[1]:

[1] ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، مرجع سابق الذكر، ص 24.

- مقاولات الإنشاء المدنية كالمباني أو تركيب المباني الجاهزة أو المطارات أو الطرق أو الجسور أو السدود أو شبكات المياه والمجاري.
- مقاولات المشاريع الكهربائية كمحطات توليد الكهرباء أو شبكات نقل وتوزيع التيار الكهربائي أو الالكترونيات.
- مقاولات المشاريع الميكانيكية لمحطات تحلية المياه أو المصانع.

7- النشاط التجاري:

ما يلاحظ أن اغلب الدول يتزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة لأنها الأقدر على الوصول إلى المستهلك و أمثلة المؤسسات في مجال تجارة الجملة أو التجزئة[1]:

- الملابس الجاهزة بأنواعها: رجال، نساء، أطفال لكل المواسم وفي جميع المجالات.
- تجارة المفروشات.
- تجارة الأدوات المنزلية.
- المكتبات و مستلزمات التجميل.
- مجالات البقالة، تجارة الخضر والفواكه.
- تجارة الالكترونيات.

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي لا تجد نفس الاهتمام الذي تجده المؤسسات الكبيرة من طرف البنوك و لا حتى من طرف المؤسسات المالية، نظرا لعدم توفر نظام معلوماتي دقيق يمكن

[1] سيد كاسب وجمال الدين (2007)، إنشاء المشروعات الصغيرة، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، القاهرة، ص 11.

من تقييم وضعيتها المالية و قدرتها على السداد مما يجعل مستوى المخاطرة كبيرا، هذا و قد أدى النجاح الذي حققته هذه المؤسسات في الدول المتقدمة، و حتى في بعض الدول النامية إلى ظهور طرق جديدة ومتنوعة في تمويلها، ونتج عن هذا سهولة وصول هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر مختلفة من التمويل منها:

1. التمويل الداخلي:

و يسمى كذالك بالتمويل الذاتي، و يعتبر من أهم المصادر التمويلية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وهذا لقلة رأس مال تأسيسها، ويقصد بالتمويل الذاتي: "الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة دون مصادر خارجية والتي تمكنها من تغطية احتياجاتها المالية لتسديد الديون وانجاز الاستثمارات وزيادة رأس المال العامل"[1].

و من بين أهم المصادر الذاتية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

أ- الاهتلاكات:

هي تلك المبالغ السنوية المخصصة لتعويض النقص التدريجي الذي يحدث عند استغلال أو اقتناء عناصر الاستثمارات مع مرور الزمن، وتعتبر طريقة لتوزيع تكلفة الأصول الثابتة على الدورة الإنتاجية[2]، ويلعب الإهتلاك في المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة دور هاما يتمثل في إهلاك متتالي للاستثمارات، و في إعادة تكوين الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة.

ب- المدخرات العائلية:

الأشخاص الذين يرغبون بالبدء بالعمل بمشروع صغير، عليهم استثمار مبلغ كافي من مدخراتهم الشخصية قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي، إذ أن المستثمرين الخارجيين سوف لن يخاطروا الاستثمار في

[1] بوراس احمد، تمويل المنشأة الاقتصادية (2008)، دار العلوم للنشر، عنابة، الجزائر، ص 27.
[2] بوراس احمد، المرجع السابق، ص28.

المشروع أن لم تتوفر لديهم الضمانات بان المشروع ملتزم بمشروعه عن طريق المبالغ التي استثمرها في المشروع، وانه سوف لن يترك العمل بكل بساطة ويتخلى عن كل التزاماته تجاه الدائنين، كما أن العديد من المالكين يفضلون الاعتماد على مواردهم المالية الشخصية في تمويل المشروع بسبب شعورهم بعدم الاطمئنان بالمخاطرة بأموال الغير في أعمالهم، أو بسبب عدم رغبتهم بمشاركة الآخرين بالسيطرة على العمل[1].

ت- الأرباح المحتجزة:

هي عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققته الشركة من ممارسة نشاطها خلال العام الجاري أو الأعوام السابقة ولم يدفع في شكل توزيعات والذي يظهر في الميزانية العمومية للشركة ضمن عناصر حقوق الملكية، فبدلا من توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين، قد تقوم الشركة بتخصيص جزء من ذلك الفائض في عدة حسابات مستقلة يطلق عليها اسم احتياطي بغرض تحقيق هدف معين مثل: احتياطي إعادة سداد القروض أو إحلال و تجديد الآلات[2].

ث- المئونات:

تكون المئونات من اجل تدني الأصول غير الاهتلاكية، وتسمح بالتسجيل المحاسبي للمصاريف ذات الطابع التأكيدي، والتي يجب معرفة قيمتها و تستعمل كذلك كاحتياطات لمواجهة الصعوبات المالية التي تتعرض لها المؤسسة، وتخصيص المئونات يساهم في تكوين أموال من أجل تغطية تكاليف النقص في عناصر التكاليف.

[1] ماجدة عطية، المرجع السابق، ص 67.

[2] غازي عبد الله الشاهري (2012)، برنامج ضمان المخاطر الائتمانية كأداة تشيع القطاع المصرفي اليمني لتوسيع قاعدته الائتمانية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة الماجستير في الإدارة المالية، كلية العلوم المالية والمصرفية، صنعاء، اليمن، ص 87.

2. التمويل الخارجي:

قد تلجأ المنشأة في الكثير من الأحيان إلى مصادر خارجية سواء عند بداية المشروع، وحتى أثناء نشاطها لتوسيع في المشروع أو لتغطية عجز مالي قد تقع فيه المؤسسات، لذا فإننا نجد أن مصادر التمويل الخارجي قد تعدد في الآونة الآخرة بعدما كانت تقتصر على البنك سابقا، ومن أهم هذه المصادر نجد:

أ- الائتمان المصرفي:

يتمثل في التسهيلات الائتمانية التي يمنحها القطاع المصرفي لفترة زمنية معينة لا تزيد عادة عن عام واحد، والقاعدة العامة أن الائتمان المصرفي قصير الأجل يستخدم في تمويل الأغراض التشغيلية للمؤسسة، ويستبعد استخدامه في تمويل الأصول الثابتة[1].

ب- الائتمان التجاري:

يقصد بالإئتمان التجاري قيمة البضاعة المشتراة على الحساب بغرض بيعها، وبعبارة أخرى يتمثل الإئتمان التجاري في رقم أوراق الدفع و الحسابات الدائنة التي تنشأ نتيجة لشراء البضاعة من طرف المؤسسة دون دفع ثمنها نقدا على أن يتم سداد قيمتها بعد فترة محددة، و تتوقف تكلفة الائتمان التجاري على شروط الموردين، و يعتبر تمويلا مجانيا إذا استطاعت المؤسسة استثماره أو إستخدامه بالشكل الملائم، و العكس حيث يصبح تمويلا ذا تكلفة عالية إذا فقدت المؤسسة السيطرة في استخدامه لصالحها.

[1] غازي عبد الله الشاهري، المرجع السابق، ص 87.

ت- القروض قصيرة الأجل:

هي تلك القروض التي تقل مدتها عن سنة واحدة، وتلجأ المؤسسة إلى القروض قصيرة الأجل لتمويل أنشطة الاستغلال، حيث تمثل هذه القروض معظم قروض البنوك التجارية، وتعد من أفضل مصادر التمويل الخارجي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: العوامل المتحكمة في الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هناك عدة عوامل تتحكم في كيفية وحجم وطرق تمويل المؤسسة وهذا حسب ظروف واستطاعة كل مشروع كالحجم أو نوع النشاط الممارس من طرف المؤسسة أو مردودية الأرباح المحققة وحتى سمعة المؤسسة ومصداقية الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه الغير، ويمكن التطرق إلى أهم هذه العوامل في:

1- حجم المؤسسة:

أشارت العديد من الدراسات إلى أن لحجم المؤسسة تأثير على نسبة الاقتراض داخل الهيكل المالي، وقد قدمت هذه الدراسات عدة أسباب لوجود علاقة إيجابية بين حجم المؤسسة والمديونية، أولها أن احتمالات الإفلاس تنخفض في المؤسسات ذات الحجم الكبير، كما أن المؤسسات الكبيرة تملك الإمكانية أكثر في اللجوء إلى الأسواق المالية و تستطيع الاقتراض بشروط أيسر[1]. أي انه هناك علاقة طردية بين حجم المؤسسة وإمكانية الحصول على قرض تمويلية فكلما زاد حجم المؤسسة كلما ارتفعت حظوظها للحصول على قروض أو تمويل خارجي.

[1] يوسف قريشي و إلياس بن ساسي (2006)، خصائص ومحددات الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص 433.

2- مردودية المؤسسة:

مما هو شائع في الميدان المالي، أنه بقدر ما تكون رأس مال المؤسسة كبيرة بقدر ما ترتفع حظوظها في جلب مصادر تمويل خارجية، بنكية وتجارية، فتنتج هذه الرأس مال عن الرفع في رأس مال المؤسسة بدخول مساهمين جدد أو عن إعادة استثمار الأرباح المحققة، وهذا ما يبين الدور الذي تؤديه كل من سياسة التمويل وسياسة توزيع الأرباح في تدعيم المركز المالي للمؤسسة[1]. حيث أن أرباح المؤسسة ومردوديتها المالية تجعلها في وضعية مريحة ماليا وهذا بتوسيع مشاريعها ذاتيا أو حتى اللجوء إلى الاستدانة من مصادر خارجية والتي تكون متاحة لها بسبب سمعة المؤسسة.

3- طبيعة القطاع:

تشير العديد من الدراسات إلى احتمال تأثير نوعية القطاع على نسبة الاقتراض بالهيكل المالي، حيث كشفت دراسة Aronson & Shwartz عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للتباين في الهياكل المالية للمؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع، بينما كشفت في ذات الوقت عن تباين في الهياكل المالية للمؤسسات التي تنتمي لقطاعات مختلفة، وهو ما أكدته دراسة لاحقة لـ Ferri & Jones، والتي أوضحت أن طبيعة القطاع تعد محددا جوهريا لهيكل الأصول وبالتالي الهيكل المالي، إذ كشفت نتائج الدراسة عن أن نسبة الأموال الخاصة في الصناعات الثقيلة كانت أكبر من مثيلاتها في الصناعات الخفيفة[2]، وكل هذا يرجع إلى انتماء المؤسسة إلى بعض القطاعات الحساسة أو التي يكون فيها عدد المؤسسات الناشطة قليل.

[1] عبد الوهاب دادن (2010)، الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الباحث، بسكرة، العدد 07، ص 324.

[2] يوسف قريشي و إلياس بن ساسي، المرجع السابق، ص 434.

4- عمر المؤسسة:

يمكن أن يمارس عمر المؤسسة دورا هاما على إمكانية تمويلها، إذ تؤدي المدة الزمنية التي تكون فيها المؤسسة في وضع جيد إلى استفادتها أكثر من نيل مصداقية لدى الجهات الممولة، على عكس المؤسسة الفتية أو الناشئة والتي ليس لها ماضي يبين وضعها المالي وسلوكها الاقتصادي .وفي الواقع، ينخفض خطر الأعمال، في ظل ظروف طبيعية، مع تطور أنشطة التسيير، بتعدد وتنوع الزبائن أو بالتفاوض بخصوص صفقات مع العملاء في المدى البعيد، وكذا بإقامة هيكلة إنتاج مناسبة .كما تساهم الخبرة و المردودية في ضمان حصة معتبرة من الأموال الدائمة للمؤسسة، نتيجة انتهاج سياسة محكمة لإعادة استثمار الأرباح[1].

هذا وهناك عوامل أخرى متحكمة في الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقل أهمية عن هذه العوامل كشهرة المؤسسة أو عدد المتعاملين معها ونوعية المنتوج أو الخدمة المقدمة.

[1] عبد الوهاب دادن، مرجع سبق ذكره، ص 325.

خلاصة:

لقد طرحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها على التطورات الاقتصادية العالمية كأحد أهم عوامل التنمية، وهذا لسهولة إنشائها وسلاسة انتقالها من مكان إلى أخر، وتأقلمها السريع مع الظروف والمتغيرات المتباينة حسب طبيعة كل منطقة.

و مع كل هذا فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما زالت تعاني مجموعة من المشاكل والعراقيل، وكي تنجح لأداء دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا بد لها من العمل ضمن إطار تشريعي ومؤسساتي ينظمها، و وفق آلية تدعمها، ولا بد من مرافقة أصحاب المشاريع من حيث الدعم المالي وتقديم توجيهات وإرشادات وتأهيل المؤسسات وفق اطر حديثة حتى تواكب التطورات الحاصلة، وتجنيب المؤسسات المنافسة الحرة في السوق خاصة و أن كل الدول أصبحت تنتهج سياسة السوق المفتوح.

الفصل الثاني:

دراسة نظرية حول برامج التأهيل.

لقد أصبح ومن الضروري على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مواكبة التطورات، والقدرات التنافسية سواء لمحيطها الداخلي أو الخارجي، وذالك لضمان فعاليتها وأداءها مع المؤسسات الأخرى التي تشتغل في نفس النشاط أو حتى في نفس المنطقة، مما يفرض عليها القيام بعملية تأهيل شاملة من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي وهذا التأهيل يشمل جميع المؤسسات سواء كانت عمومية أو مؤسسات خاصة.

إن مفهوم التأهيل مرتبط ارتباط وثيق بالتنافسية وتحسين الأداء خاصة في ظل اقتصاد السوق والمنافسة الحرة، فقد أصبحت من الضروري على أي مؤسسة صغيرة ومتوسطة المحافظة على مركزها في السوق ، وهذا بتحديث مستمر لبرنامج التأهيل المعتمدة على المستوى العالمي سواءا التأهيل البشري أو التأهيل المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة، ومن خلال هذا الفصل سوف نسلط الضوء على أهم الأطر والمفاهيم المتعلقة بالتأهيل والتنافسية. ومن اجل الإحاطة بأهم جوانب التأهيل تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي برامج التأهيل.

المبحث الثاني: إجراءات التأهيل و وسائل تنفيذ سياسة التأهيل.

المبحث الثالث: أسس ومقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: دراسة نظرية حول برامج التأهيل.

إن انـدماج المؤسسـة في حركيـة الاقتصـاد العـالمي خاصـة في ظـل العولمـة يـدفعنا إلى الحـديث عـن التنافسـية والمنافسـة، الـتي تضـمن لهـا البقـاء في السـوق، و تحقيـق المكتسـبات الاقتصـادية كالربحيـة والنمـو المسـتدام، و بالتـالي يطـرح ضـرورة حتميـة لمصـطلح التأهيـل، و هـو مـا سـوف نتطـرق إليـه مـن خـلال هـذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم التأهيل وبرنامج التأهيل.

نشـأ مفهـوم تأهيـل المؤسسـات مـن خـلال التجربـة البرتغاليـة، وهـذا في إطـار التحضـير لانـدماجها في الاتحـاد الأوروبي عـام 1988. مـن خـلال البرنـامج الاسـتراتيجي لمرونـة وعصـرنة الاقتصـاد البرتغـالي، والـذي يهـدف إلى عصـرنة البـنى التحتيـة الداعمـة لقطـاع الصـناعة وتقويـة قطـاع التكـوين المهـني، توجيـه التمويـل لغـرض الاسـتثمار المنـتج للمؤسسـات، خاصـة الصـغيرة والمتوسـطة منهـا ، تحسـين الإنتاجيـة والجـودة للنسـيج الصناعي.

ونـتج عـن نجـاح هـذا البرنـامج قطاعـات صـناعية جديـدة، تطـوير الأنشـطة ذات القيمـة المضـافة العاليـة والتي تخلق مناصب شغل والتي تقدم مبادرات التأهيل في سياق اقتصاد التنمية.

وعليه يمكننا إعطاء مجموعة من التعاريف الخاصة بالتأهيل:

يعـرف التأهيـل علـى انـه : "عمليـة مسـتمرة للتمهـين، التفكـير، المعلومـات والتثقيـف لغـرض اكتسـاب وضعيات جديدة، أساليب تفكير وسلوكيات، طرائق تسيير ديناميكية ومبتكرة".

و يمكن تعريف التأهيل كذلك على انه: " مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحيين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن تصبح لها هداف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي"[1].

و يتترجم عملية التأهيل بـ:

- تبني ممارسات جديدة للتسيير متكيفة مع كل تطور:

حيث تلتزم المؤسسة على المستوى الداخلي بتوفير الشروط التنظيمية الداعمة لتعظيم القيمة في المنشأة، أما خارجيا بتبني ممارسات جديدة للتسيير متكيفة مع كل تطور على النحو الذي يضمن التوافق والتكامل مع المحيط.

- تقوية الموارد البشرية (التأطير، والتكوين):

هي وسيلة الفعاليات والأنشطة والتي تتمثل في التخطيط والتنظيم والتطوير والقيادة، وهي الإدارة المعنية بتحفيز الموظفين للوصول إلى أعلى مستوى من الإنتاجية بكفاءة وفاعلية، والجمع بين المؤسسة والموظف في نفس الاتجاه مع المساهمة في تحقيق أهداف كل منهم، وكذالك المساهمة في زيادة حصة المنشأة في السوق والمحافظة عليها.

- الفهم الجيد للسوق وتموضع المؤسسة:

تقوم المؤسسة بدراسة السوق لحل مشاكل التسويق الخاصة أو استغلال الفرص التسويقية المتاحة، وذلك لتمكين المسير للقيام بعمليات وأنشطة خاصة بهذه المشاكل لتخفيف خطر اتخاذ قرارات خاطئة، والمؤسسة بواسطة مصالحها الخاصة تقوم بدراسة السوق سعيا وراء معلومات إضافية حول فرص نجاح قراراتها حيث نتائج الدراسة تمكنها

[1] معطى الله خير الدين وكواحلة يمينة (يومي 17 و18 افريل 2006)، إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي، جامعة قالمة، ص 762.

من اتخاذ قرارات بتحديد أو تقليص خطر الخطأ غير أن لعملية البحث والاستخدام المفرط للمعلومات والبيانات في هذا المجال كلفة وهذه الأخيرة قد تكون عاتق لها، وعلى المؤسسة أن تحرص على فعالية عملية البحث عن المعلومات.

- تطبيق إستراتيجية للتنمية:

التسيير الاستراتيجي هو عملية معقدة متعددة الأهداف، تنطلق من مبدأ تعظيم المصلحة في المؤسسة، وتهدف إلى ضمان التنافسية الدائمة باكتساب حافظة المهارات التي تعطي أفضلية على منافسيها من جهة، والتموقع في الوضعيات الأنسب لخيارات المؤسسة. تلتزم المؤسسة بتوفير الشروط التنظيمية الداعمة لتعظيم القيمة المنشأة وخارجيا على النحو الذي يضمن التوافق والتكامل مع المحيط.

- البحث الدائم عن الابتكار:

و هذا بتبني أفكار تتصف بأنها جديدة ومفيدة ومتصلة بحل أمثل لمشكلات معينة أو تطوير أساليب أو أهداف، أو تعميق رؤية أو تجميع أو إعادة تركيب الأنماط المعروفة في السلوكيات التنظيمية أو الانتاجية في أشكال متميزة ومتطورة تقفز بالمؤسسة إلى الأمام.

كما عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI سنة 1995 بأنه : "عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات"[1].

[1] سليمة غدير أحمد (العدد 2011/09)، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج ميدا" ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، ص 133.

أي وبمعنى أخر إن مفهوم التأهيل "يستند إلى فكرتين أساسيتين: التطور والمقارنة أو المعايرة (Benchmarking étalonnage). تأهيل جهاز ، هيئة أو مؤسسة هو تطوير هيكل حالي للوصول به إلى مستوى الفاعلية والكفاءة للهياكل المماثلة ولكن أكثر نجاعة"[1].

ويعرف برنامج التأهيل عامة على انه مجموعة الإجراءات والتدابير التي تساهم في زيادة وتقوية تنافسية المؤسسات بهدف تسريع وتيرة النمو وخلق مناصب شغل .

وبمعنى أعم يعرف التأهيل كذالك على انه: "مجموعة العمليات المستمرة الموجهة لتحضير وتكييف المؤسسات ومحيطها لمتطلبات التبادل الحر، إن الإجراءات والتدابير المسجلة في برنامج معين بهدف رفع بعض القيود التي تعتري مناخ الأعمال (المؤسسات، التشريعات...)، وتحث المؤسسات على الوصول إلى التنافسية من خلال التكلفة، الجودة، الابتكار وأخيرا تقوية المؤسسات أنفسهم على مسايرة والتحكم في التقنيات والأسواق".

و تجدر الإشارة إلى أن هنا اختلاف بين مصطلح التأهيل ومصطلح إعادة التأهيل، حيث أن التأهيل تكون في الحالات التي تكون فيها عمليات التأهيل المتخصص موجهة لصالح أفراد وعينات خالية تماما من معرفة أو خبرة سابقة حتى في حدها الأدنى في ما هو مستهدف للتأهيل ومقصود (مهنة، خبرة في مهنة، حرفة، قدرة، مهارة، معرفة...)، أما إعادة التأهيل كمصطلح للتعامل الأكاديمي فيطلق على الاستراتيجيات المستهدفة تغيير سلوكات الأفراد العاملين بغرض استعادة ما فقدوه من بعض مهارات

[1] خبابة عبد الله (2013)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، ص 103.

العمل أو السلوك لسبب من الأسباب جعلهم عاجزين عن الاستمرار في وظائفهم، مما يستدعي التدخل المنهجي لمساعدتهم في تجاوز هذا العجز[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف التأهيل على انه: "مجموع الإجراءات العملية التي تقوم بها المؤسسة لإحداث تغيرات جوهرية وهيكلية على مختلف المستويات لمواجهة الأخطار المحتملة الداخلية والخارجية كالمنافسة التي تعتمد على معايير الجودة والكفاءة والنوعية". أي أن عملية التأهيل لا تقتصر على المحيط الداخلي للمؤسسة فقط بل تشمل محيطها الخارجي والشكل الموالي يوضح مفهوم ومسار التأهيل داخل وخارج المؤسسة:

[1] العربي بلقاسم فرحاتي (2012)، تأهيل الموارد البشرية "قديما وحديثا"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص 26-27.

الشكل رقم (2– 01): مضمون برامج التأهيل.

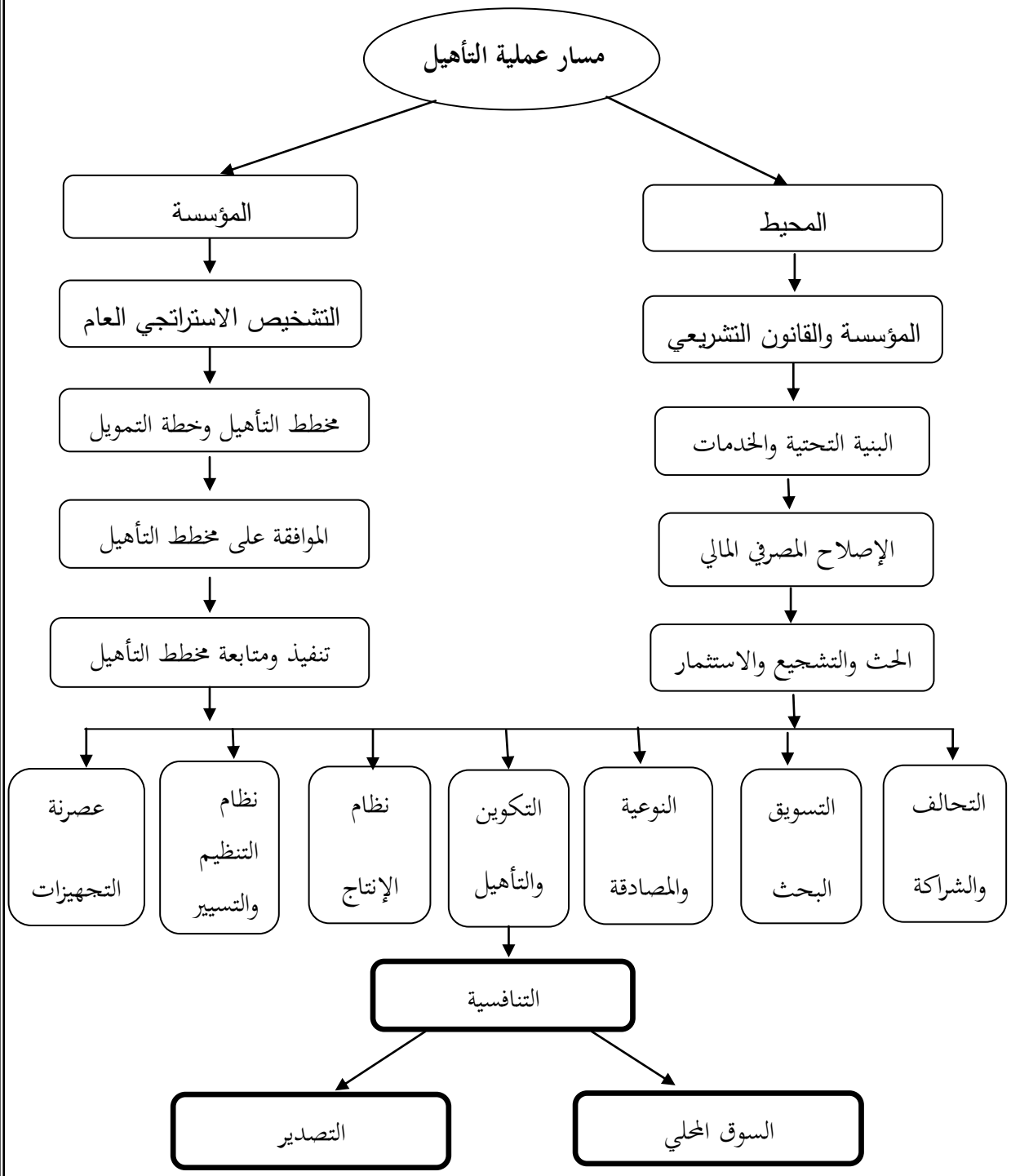

المصدر: معطى الله خير الدين وكواحلة يمينة (2006)، إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي، جامعة قالمة، ص 763.

المطلب الثاني:أهداف عملية التأهيل.

لقد أصبح من الضروري على أي مؤسسة مواكبة التطورات خاصة في ظل الانفتاح الاقتصاد، وضرورة اندماج الدول في الاقتصاد العالمي والذي تفرضه المتغيرات الاقتصادية، فإن عملية التأهيل المنتهجة تهدف أساسا إلى:

أ- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات:

يمكن الوصول إلى تحقيق هذه الأخيرة عن طريق[1]:

- تكييف المؤسسات مع الظروف الحديثة للتسيير والتنظيم خاصة التحكم في نوعية المنتجات والخدمات، ويقتضي هذا وجوب خضوع المؤسسات للمقاييس الدولية الخاصة بالنوعية (مقاييس الايزو ISO)
- تدعيم مؤهلات المديرين ، المسيرين ، المستخدمين المنفذين ، الوظائف الإنتاجية ويتعلق الأمر هنا بتدعيم القدرة التسييرية لدى مسيري المؤسسات .

ب- قابلية استمرار المؤسسة:

تهدف التنافسية إلى السماح للمؤسسات بصيانة حصتها في السوق الداخلية كمرحلة أولى واقتحام الأسواق الدولية في مرحلة ثانية ومن اجل تجسيد ذلك يجب[2]:

- تحديد الاحتياجات الحقيقية للمستهلك والمنتج المحلي والأجنبي (دراسة السوق).
- تشخيص المجالات ذات القدرة العالية.

[1] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 103-104.
[2] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 104.

- العمل على تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل التحكم في التكاليف.
- تطوير الشراكة الدولية بغية الاندماج الحقيقي في الاقتصاد العالمي.
- مساعدة المؤسسات على إعادة إنشائها وتفرعها.

ت- خلق مناصب الشغل:

يهدف تأهيل المؤسسات إلى الحفاظ على مناصب الشغل الحالية من جهة والرفع من عرض الشغل (أي التخفيض من نسبة البطالة إلى أقصى نسبة ممكنة) ونظرا لأهمية هذا العنصر (العمل) يمكن اعتباره كعامل أساس بالإضافة إلى المعايير الأخرى التي يجب أن تراعى في عملية التأهيل.

و يمكن تجسيد أهداف التأهيل من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2- 02): أهداف التأهيل.

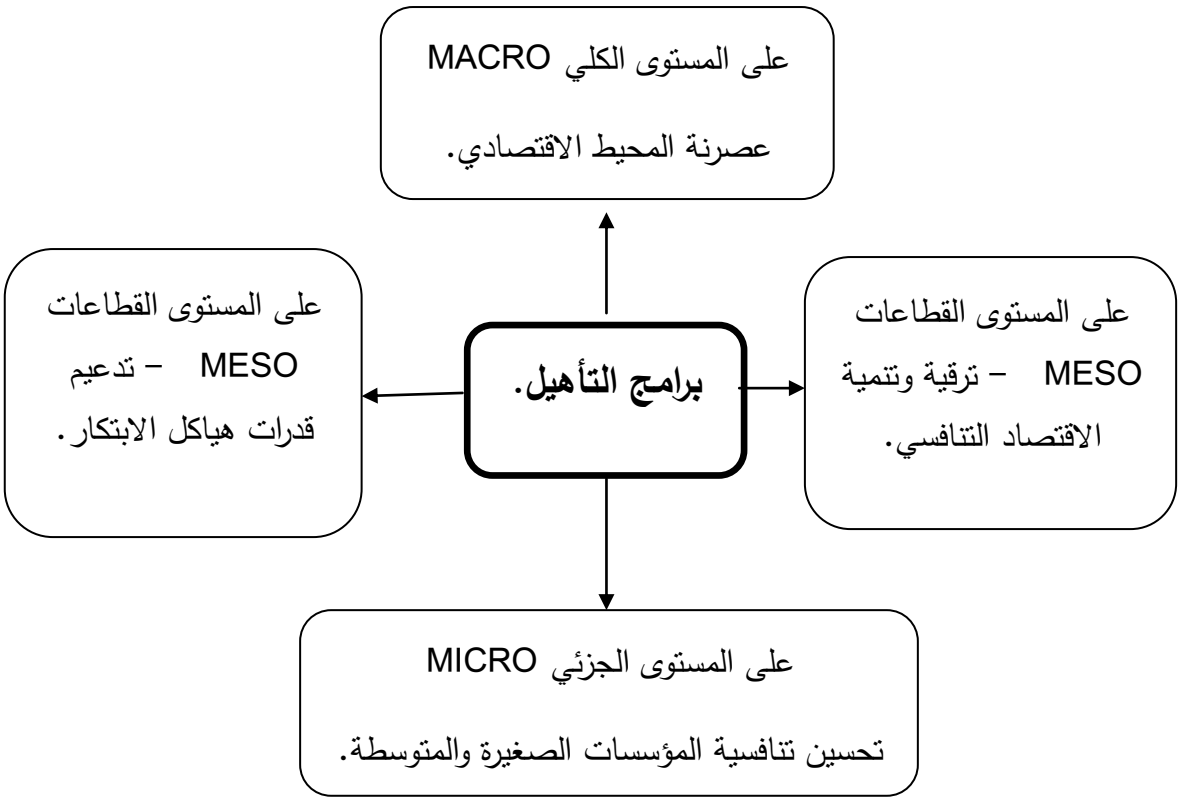

المصدر: معطى الله خير الدين وكواحلة يمينة، مرجع سبق ذكره، ص 763.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن برامج التأهيل تتم على ثلاث مستويات، على المستوى الكلي بعصرنة المحيط الاقتصادي ، و على المستوى القطاعات تدعيم قدرات هياكل الابتكار، وكذا ترقية وتنمية الاقتصاد التنافسي. أما على المستوى الجزئي في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا على النحو التالي:

1. على المستوى المحلي:

توجهات السياسة العامة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة فيما يخص إعادة الهيكلة الصناعية يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- إعداد سياسة اقتصادية وصناعية تكون قاعدة برنامج دعم وتحضير، وهذا يكون بالتشاور مع مختلف القطاعات الشريكة، بحيث تمثل هذه السياسة أساس لبرنامج السند، والحث على رفع المستوى التأهيلي،
- آخذة بعين الاعتبار الفرص المتاحة من قبل القدرات الوطنية والدولية؛
- وضع آليات عمل تسمح للمؤسسة والهيئات الحكومية من مباشرة الإجراءات المتخذة على المستوى الوسيطي والوحدوي؛
- وضع برنامج لتأهيل المؤسسة، والمحيط على حد سواء وهو ما يعبر عنه بعلاقة تكاملية؛
- اعتماد برنامج تحسيسي ، وإعلامي لسياسة التأهيل يستهدف المتعاملين الاقتصاديين بالدرجة الأولى.

2. على المستوى القطاعات:

رسم خطة وتنفيذ سياسات وطنية فيما يتعلق بتأهيل القطاع والتحسين الدائم للقدرة التنافسية لمنتجاته والعمل على التنسيق بين الخطط المقترحة من الجهات المعنية والوزارات الأخرى[1]، ذلك لان تأهيل

[1] Ministère de l'industrie (Janvier 2003), Guide méthodologique, p 75.

المحيط لا بد ان يبحث على مصادر التنافسية على المستوى الاقتصاد الكلي، وذلك لان المؤسسات لا تستفيد من بيئة مدعمة لها او ملائمة حيث يجب على المستوى القطاعي أن تتوفر الشروط التالية[2]:

- إعداد سياسة اقتصادية تكون أساسا لبرامج الدعم والحث على رفع المستوى التأهيلي مع مراعاة الفرص المتاحة من قبل القدرات الوطنية والعالمية.
- وضع آليات تسمح للمؤسسة والهيئات القيام بالإجراءات على المستوى القطاعي والجزئي.

3. على المستوى الجزئي:

برنامج التأهيل يحفز على تحسين النوعية وليس برنامجا لترقية الاستثمارات أو المحافظة على المؤسسات التي تعيش وضعية صعبة، فهو يساعد على وضع آليات تحديد نقاط الضعف ومعالجتها، كما انه برنامج طوعي لا إكراهي، وهنا تلعب الدولة دور المدعم لهذه المؤسسة الاقتصادية المستجيبة لمعايير قبول التأهيل، وبالإضافة إلى هذه الأهداف هناك أهداف أخرى تتمثل في[3]:

أ- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية: وتهدف إلى:

تكييف المؤسسات مع الطرق الحديثة للتسيير وخاصة التحكم في جودة الإنتاج والخدمات، ويقتضي هذا خضوع المؤسسات للمقاييس الدولية الخاصة بالجودة(مقاييس إيزو شهادة الإشهاد بالمطابقة).

---

[1] يحي علال حسين (2016)، برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص 57

[2] Mohamed Lamine Dhaoui (2002)**;** *Restructuration mise à niveau et compétitivité industrielle;* Organisation Des Nations Unies Pour Le Développement Industriel; économie environnement emploi ; P :73.

[3] Ministère de l'industrie, Guide méthodologique, Janvier 2003, p75

بالإضافة إلى تدعيم مؤهلات المدربين المسيرين والمستخدمين في الوظائف الإنتاجية والتجارية، ويتعلق الأمر هنا بتدعيم القدرات التسييرية لدى مسئولي المؤسسات وهذا لا يتأتى إلا من خلال تزويدهم بمفهوم ثقافة المؤسسة، حيث يجب تجاوز الوضع السائد لمؤسساتنا، كون معظمها لازالت تعتمد الأساليب لقديمة في التسيير، أو بالأحرى التسيير العائلي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يجب أن تعهد عملية التسيير إلى مسيرين أكفاء دون التفريط في نظامها القانوني.

ب- قابلية استمرار المؤسسة:

تهدف التنافسية بالسماح للمؤسسة بصيانة حصتها في السوق الداخلية كمرحلة أولى، ثم السوق الخارجي كمرحلة ثانية، ومن أجل تجسيد ذلك يجب إتباع ما يلي:

- تحديد الاحتياجات الأساسية للمستهلك والمنتج المحلي والأجنبي معا.
- الحث على تنمية متوازنة ومستمرة للاقتصاد الوطني بالتركيز على الثروات الطبيعية.
- العمل على التخصص في المؤسسات من أجل التحكم في التكاليف وعدم تشتيت قدراتها.
- تطوير الشراكة الدولية تدريجيا بغية الاندماج الحقيقي في الاقتصاد العالمي.
- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إعادة انتشارها والتوسع والتنوع.

ت- استحداث مناصب الشغل:

من خلال الأموال المخصصة لتنفيذ برنامج التأهيل وبالرغم من قلتها، إلا أنها ستعمل على الحفاظ على مناصب الشغل، بل تتعداه إلى الرفع من مستوى عرض الشغل، والتخفيض الفعلي من البطالة إلى أقصى نسبة ممكنة.

المطلب الثالث:متطلبات عملية التأهيل.

قبل القيام بعملية التأهيل يجب على الهيئات المعنية أن تعي متطلباته أولا لكي تستطيع وضع المسار الصحيح لهذه العملية ويمكن حصر هذه المتطلبات في[1]:

- التسيير الاستراتيجي والذي يعتبر مورد تستطيع أن تملكه المؤسسة وتحقق به ميزة تنافسية بحكم انه نظام مرن، فهو يسمح لها بتدعيم المركز التنافسي من خلال وضوح الرؤية والقدرة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية.
- التسويق، فعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تهتم ببناء أجهزة قوية لتسويق منتجاتها وذلك بوضع سياسات تسويقية تتناسب مع ظروف المستهلك.
- تأهيل المورد البشري إذ يعتبر العنصر الوحيد الذي تزيد قيمته مع تقادمه، ولذا يعتبر الاستخدام الفعال لهذا المورد طريقة لتعظيم فعالية النظم الأخرى، ونظرا لهذه الأهمية يتوجب اتخاذ عدد الإجراءات لتكوينه وتأهيله.
- العمل بمعايير وقياسات النوعية فلكي تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحسين قدراتها التنافسية والارتقاء إلى مصاف المؤسسات الناجحة وجب عليها أن تلتزم بمواصفات قياسية محددة، تخص مواصفات السلع والخدمات حيث انه لا يمكن اليوم لأي مؤسسة من المؤسسات لان تحقق التنافسية بغياب مواصفات الجودة، ومواصفات المواد الأولية المصنعة وكذا مواد التعبئة والتغليف.
- التجديد التكنولوجي والذي أصبح خيارا استراتيجيا لا مفر منه فهو السبيل الوحيد لرفع القدرة التنافسية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاقتصاد ككل، وعليه يجب أن يكون التجديد شاملا لمختلف جوانب المؤسسة من منتجات، عمليات، تنظيم، موارد بشرية.

[1] سليمة غدير أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 135.

- تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر أمرا ضروريا لتمكين هذه المؤسسة من تحسين أدائها والوصول إلى الرفع من قدراتها الإنتاجية وتحسين تنافسيتها، وتمكين عملية تأهيل المحيط في إجراء التعديلات على الهيئات والأجهزة والأنظمة التي تتعامل معها المؤسسة، ضف إلى ذلك الاهتمام بتطوير الإبداع التكنولوجي داخل المؤسسة.

المطلب الرابع: الفرق بين مفهوم التأهيل وبعض المصطلحات الأخرى.

إن مفهوم التأهيل يعتبر من أكثر المصطلحات اهتماما مقارنة بالمفاهيم التقليدية كالتصحيح الهيكلي وإعادة الهيكلة، فلقد أصبح التأهيل أمرا ضروريا بالنسبة للمؤسسة كونه عملية تشمل المؤسسة ومحيطها، فعملية التأهيل تساعد على ترقية المؤسسة وجعلها منفتحة، وأكثر تنافسية على الصعيدين الداخلي والخارجي فهو يهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات. و بعد تعريفنا لمصطلح التأهيل سنتطرق لبعض المصطلحات المشابهة له كالتصحيح الهيكلي، و التنافسية:

1- التصحيح الهيكلي:

يتضمن برنامج التعديل أو التصحيح الهيكلي الذي يدعمه كل من الصندوق النقدي الدولي والبنك العالمي مجموعة من الإجراءات السياسات الاقتصادية المعدة لتحقيق أهداف اقتصادية كلية مثل تحسين في ميزان المدفوعات، واستعمال أفضل للقدرة الإنتاجية، وارتفاع في معدل النمو الطويل الأجل، وغالبا ما تكون هذه الأهداف مرتبطة فيما بينها، وتكون على مستوى الكلي (ميزان المدفوعات) أو على المستوى الجزئي (المؤسسات).

من خلال تعريفنا لبرنامج التأهيل، و للتعديل الهيكلي نجد أن هناك فرق ما بين المفهومين، حيث أن الأول يرتكز على إعادة تكوين التوازنات الاقتصادية والمالية المفقودة، وذلك بمواردها الخاصة بدون

اللجوء للمساعدات أو الديون فالرهان أكثر خطورة من الخلل الوظيفي للمؤسسات الداعمة، والتي لا تتحمل التكاليف، أما برنامج التأهيل يرتكز على رفع القيم، المسيرين، والأداء في مستوى المنافسين الحالين والمستقبلين خلال فترة زمنية، ومنه برنامج التعديل يسمح بالبقاء والتطور في الوقت الراهن إلا أن برنامج التأهيل هو يهدف إلى تمكين المؤسسة من المقاومة وضمان البقاء والتطور مع البيئة[1].

تجدر الإشارة إلى أن هناك مؤسسات تحتاج المرور على مخطط تعديل قبل المرور على برنامج التأهيل على عكس المؤسسة التي تندمج في برنامج التأهيل فهي تتمتع بتوازن مالي ويمكن لها رفع أدائها، فبرنامج التأهيل هو لهدف القيام بتعديل واقي ونهائي، وللإشارة فان الفرق بينهم هو مجرد بيداغوجي فكلاهما يعتبران مزيج للتحسين في المؤسسة[2].

2- التنافسية:

اختلف تعريف التنافسية باختلاف محل الحديث عنها إذا كان عن دولة أو مؤسسة، فتعريف التنافسية على مستوى الدولة عرف المجلس الأوربي في اجتماعه ببرشلونة سنة 2000 تنافسية الأمة على أنها "القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالي وتماسك اجتماعي وهي تغطي مجال واسع وتخص كل السياسة الاقتصادية"[3].

[1] Lamiri Abdelhak (2003) , Management de l'information redressement et mise a niveau des entreprises Alger, OPU, P.171

[2] Op. Cit, P.186-190.

[3] Debonneuil Michèle et Fontagné Lionel (2003),"Compétitivité", conseil d'analyse économique, Paris, p13.

أما على مستوى المؤسسة فالتعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها: "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشات الأخرى"[1].

معايير القدرة التنافسية :

قد تتعدد معايير تحقيق القدرة التنافسية والتي يكون من أهمها ما يلي[2]:

- الرؤية الجيدة للإدارة الفعالة وأهمية التنمية البشرية:

تعتبر الموارد البشرية المصدر الأساسي لتحقيق قدرة تنافسية للمؤسسة وتعزيزها، لأن تحقيق التميز في أداء المؤسسة لن يتركز على مجرد امتلاكها الموارد المادية والمالية فقط،بل يستند في المقام الأول على اختيار القيادات الإدارية القادرة على تعظيم الاستفادة من تلك الموارد.

- تشجيع الابتكار والتطوير وتكنولوجيا الإنتاج:

يعتبر تشجيع الابتكار والتطوير مدخلا لتطور المقدرة التنافسية للمؤسسات، ويشتمل الابتكار والتطوير كل تقدم يطرأ على أنواع المنتجات وعمليات الإنتاج ونظم الإدارة والهياكل التنظيمية والاستراتيجيات التي تنتهجها المؤسسة.

- الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتعامل مع التجارة التكنولوجية:

حيث أصبح اكتساب العامل التكنولوجي والتعامل مع التجارة الالكترونية واقعا ملموسا لا يمكن الاستغناء عنه، إذ يعد من أهم الموارد الداخلية القادرة على بناء القدرة التنافسية للمؤسسات، لذا على المؤسسة اختيار التكنولوجيا المناسبة والتي تجعلها في موضع أسبقية على منافسيها.

---

[1] وديع محمد عدنان (2001)،"محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، بحوث ومناقشات"، تونس.

[2] عبد الرحمان بن عنتر(2009)، المقومات الأساسية لتطوير القدرة التنافسية في المؤسسات الصناعية،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 20، جامعة باتنة، ص 42-49.

- تطبيق أساليب الإدارة الإستراتيجية المناسبة:

تركز الإدارة الإستراتيجية على دراسة البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة إضافة إلى البيئة التنافسية،وبذلك تقوم المؤسسة بتحديد سياساتها بناءا على المعلومات التي يتم جمعها عن البيئة المحيطة، ومن ثم يتم اختيار البديل الاستراتيجي المناسب الذي يعظم من تحقيق أهدافها في ظل الظروف المحيطة بها.

- الاهتمام بمفاهيم الجودة الشاملة:

حيث تسعى المؤسسات إلى تحقيق حصص سوقية عالية بالاعتماد على الجودة، والتي تشير إلى قدرة المنتج أو الخدمة على الوفاء بتوقعات المستهلك أو تزيد عنها، وتستند المؤسسة إلى مفهوم الجودة الشاملة كسلاح استراتيجي للحيازة على مزايا تنافسية ودخول السوق الدولية وكذا كسب ثقة المتعاملين.

أي أن التنافسية هي المصطلح الأقرب للتأهيل فهي قدرة المؤسسة على منافسة ومزاحمة مؤسسات أخرى تعمل وتنشط في نفس السوق وتنتج نفس المنتج أو منتجات بديلة تلبي نفس الحاجة حيث تختص بالفرص المستقبلية والنظرة طويلة المدى، أي أن التأهيل ما هو إلا أداة لتقوية وتفعيل التنافسية.

المبحث الثاني: إجراءات التأهيل و وسائل تنفيذ سياسة التأهيل.

تمست عمليات التأهيل جميع وظائف المؤسسة والتركيز على الوظائف التي لها دور ايجابي في بناء وتكوين كفاءات التسيير لكون هذه الأخيرة هي التي تخلق الميزة التنافسية للمؤسسة، لذا هناك مجموعة من الإجراءات الخاصة بالتأهيل و وسائل تنفيذ سياسة التأهيل.

المطلب الأول: إجراءات التأهيل.

تحتل إستراتيجية التجديد والتحديث مكان الصدارة ضمن استراتيجيات المؤسسة ذلك لأن التجديد أصبح خيارا استراتيجيا لا مفر منه فهو السبيل الوحيد لرفع القدرة التنافسية للمؤسسة والاقتصاد ككل، وعليه يجب أن يكون التجديد شاملا لمختلف الجوانب المرتبطة بإدارة المؤسسات داخليا وخارجيا، لذا إجراءات التأهيل تشتمل على الجوانب التالية:

الاستثمارات غير المادية:

و هو يرتكز على النشاطات التالية: تطوير الموارد البشرية والتكوين، تحسين من قدرة التسيير الإداري، التسويق والتطور في مجال الصادرات، حماية المحيط، البحث في المراقبة التقنية والتجارية والمالية:

- الدراسة بما فيها البحوث:

تحسين وتأهيل الطاقم المؤطر للمؤسسات من خلال القيام بدورات التكوين والإتقان ولإعادة الرسكلة، فبرنامج التأهيل يجب أن يرافقه برنامج حقيقي لتنمية الموارد البشرية، لأن كل التجارب الأجنبية ثبتت وجود ارتباط وثيق بين رفع مستوى الأفراد ومردودية المؤسسات.

- المرافقة التقنية:

هي هياكل متخصصة في قطاعات مختلفة قائمة على مقاربة على أساس الشراكة، للمساهمة في ترقية الابتكار وتحسين تنافسية المؤسسات الصناعية خاصة الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بأعمال البحث والتطوير وتثمين نتائج البحث العلمي في القطاعات الصناعية المختلفة ومن ثم العمل على نشر وتعميم نتائج البحث العلمي والمساعدة على تجسيدها ضمن المشاريع الصناعية لمختلف المؤسسات التي

تفتقد في الغالب للموارد المالية والبشرية اللازمة لانجاز الأبحاث التطبيقية في مجال تخصصها، وليس في مقدورها تحمل أعباء التجارب والاختبارات المتعلقة بتحسين منتجات قديمة أو بعث منتجات جديدة.

و قد تتمثل مهمة هذه المراكز في المساعدة على تحسين نوعية المنتجات والطرق خاصة توقع الاحتياجات والتطور التكنولوجي في القطاع، والابتكار عبر القيام بنشاطات بحث وتطوير مشتركة، ونشر المعارف التكنولوجية ونقل نتائج البحث والتطوير إلى الصناعة عبر خدمات تجارية، وهو بذلك يقوم بالربط بين قطاع صناعي ما ومراكز البحث أو للقيام بدراسات متخصصة أو جماعية، ويرتبط أيضاً بمنظمات تثمين نتائج البحث في المحيطين الوطني والدولي[1].

- البرمجيات:

يشمل المصطلح مجموعة متنوعة من التطبيقات المستخدمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل: برمجيات المحاسبة و التشغيل الآلي للمكاتب إلى أنظمة تخطيط موارد المؤسسة، و برمجيات إدارة علاقات العملاء)، و الموارد البشرية و برامج إدارة سلسلة التخزين و التوريد، ...إلخ.

- التكوين:

و التكوين يظهر وكأنه انشغال مؤسسي و شرط لتأهيل المؤسسة ذاتها، إذ أن تأهيل المؤسسة في إدارتها للمعرفة والموارد المادية البشرية لتستجيب وحاجات المحيط ، لا يتأتى إلا من خلال ما توفره لعمالها وهياكلها كأنساق من فرص التكوين من حيث هو إخضاع للموارد والوضعيات المهنية والأنساق الإدارية للتجديد المستمر في الخبرات والعارف و المهارات ،وفقا لمعايير الجودة ومتطلباتها طلبا لفعالية جديدة

[1] مداني بن بلغيث و محمد الطيب دويس (2012)، دور وأهمية المراكز التقنية الصناعية في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول: "إستراتيجية تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، ص 138.

للمؤسسة، والتأهيل في ضوء هذا المنظور، يتموقع كما لو أنه متغير تابع وناتج تؤثر فيه متغيرات مستقلة من أبرزها فعل التكوين، فالمدرسة من حيث هي مؤسسة ذات انشغال تربوي يتوقف تأهيلها والوصول بها إلى مستوفية لمقتضيات وشروط التأهيل أي في وضعية المتغير التابع والناتج النهائي على مدى توفيرها لفرص التكوين المستمر كمتغير مستقل لهيأة التدريس، والهيئات الفنية الأخرى من إدارة الخدمات والمراقبة ومصالح التوجيه والإرشاد والمصالح الصحية والمدرسة وكل شركاء الفعل التربوي فكل ذلك يدخل ضمن التكوين الذي من شأنه أن ييسر لها عملها الإداري القانوني، ويوفر لها أفضل حالات الشراكة، المنتجة لأفضل المخرجات التعليمية والدمج في المحيط ، وكذلك الشأن بالنسبة للمؤسسات الصناعية، فلا يكفي إعادة هيكلتها من حين لآخر لتستجيب ومستجدات المحيط ، بل لابد من إتاحة فرص التكوين بكل أنواعه لطاقمها البشري في جميع مستوياته المهنية والقيادية الإدارية[1].

- وضع حيز التطبيق نظام النوعية:

العمل بمعايير وقياسات النوعية فلكي تستطيع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحسين قدراتها التنافسية والارتقاء إلى مصاف المؤسسات الناجحة، وجب عليها أن تلتزم بمواصفات قياسية محددة، تخص مواصفات السلع والخدمات حيث أنه لا يمكن اليوم لأي مؤسسة من المؤسسات أن تحقق التنافسية بغياب مواصفات الجودة، ومواصفات المواد الأولية المصنعة وكذا مواد التعبئة والتغليف.

- نظم المعلومات ونظام التسيير:

يهدف التأهيل إلى دعم تنافسية المؤسسة وهذا عن طريق تحسين طرق التسيير ودعم اليد العاملة وتحديث وسائل الإنتاج ونظم المعلومات والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة.

[1] مداني بن بلغيث و محمد الطيب دويس (18-19 أفريل 2012)، مرجع سابق الذكر، ص 139.

يضاف كذالك إلى الإجراءات الخاصة بالتأهيل كل استثمار غير مادي يساهم في تحسين التنافسية.

إن برنامج التأهيل لأي مؤسسة لا بد أن يحترم على العموم المراحل التالية[1]:

المرحلة الأولى: مرحلة الانجاز.

هي مرحلة الانجاز من طرف مكتب أو مستشارين خارجيين مختارين من قبل المؤسسة بحرية، وتسمى هذه الدراسة بالتشخيص الاستراتيجي الإجمالي ومخطط التأهيل، وهذه الدراسة ترافق طلب المساعدة المالية في إطار صندوق ترقية التنافسية الصناعية مع احترام قواعد الأهلية والإجراءات من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية للاستفادة من المنح.

المرحلة الثانية:

بعد القبول والتثبيت من قبل اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية تنفذ المساهمات الغير مادية أو المادية المحددة من قبل برنامج التأهيل للاستفادة من المساعدات المالية، هذه الأخيرة إما تكون على شكل ثلاث أقساط، حيث القسط الأخير يكون نهاية تنفيذ مخطط المساهمة والذي لا يتعدى سنتين بعد إشعار القبول، أو على شكل قسط واحد في حدود مهلة الانجاز لسنتين وبصفة استثنائية تستطيع اللجنة قبول تمديد الآجال لسنة من اجل تحقيق المساهمات، والمخطط الموالي يلخص لنا جميع الإجراءات والمراحل المتبعة لتطبيق التأهيل:

[1] رزيق كمال (2006)، تأهيل المؤسسة الجزائرية، مجلة العلوم إنسانية، العدد السادس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 6-7.

الشكل رقم (2– 03): إجراءات التأهيل و وسائل تنفيذ سياسة التأهيل.

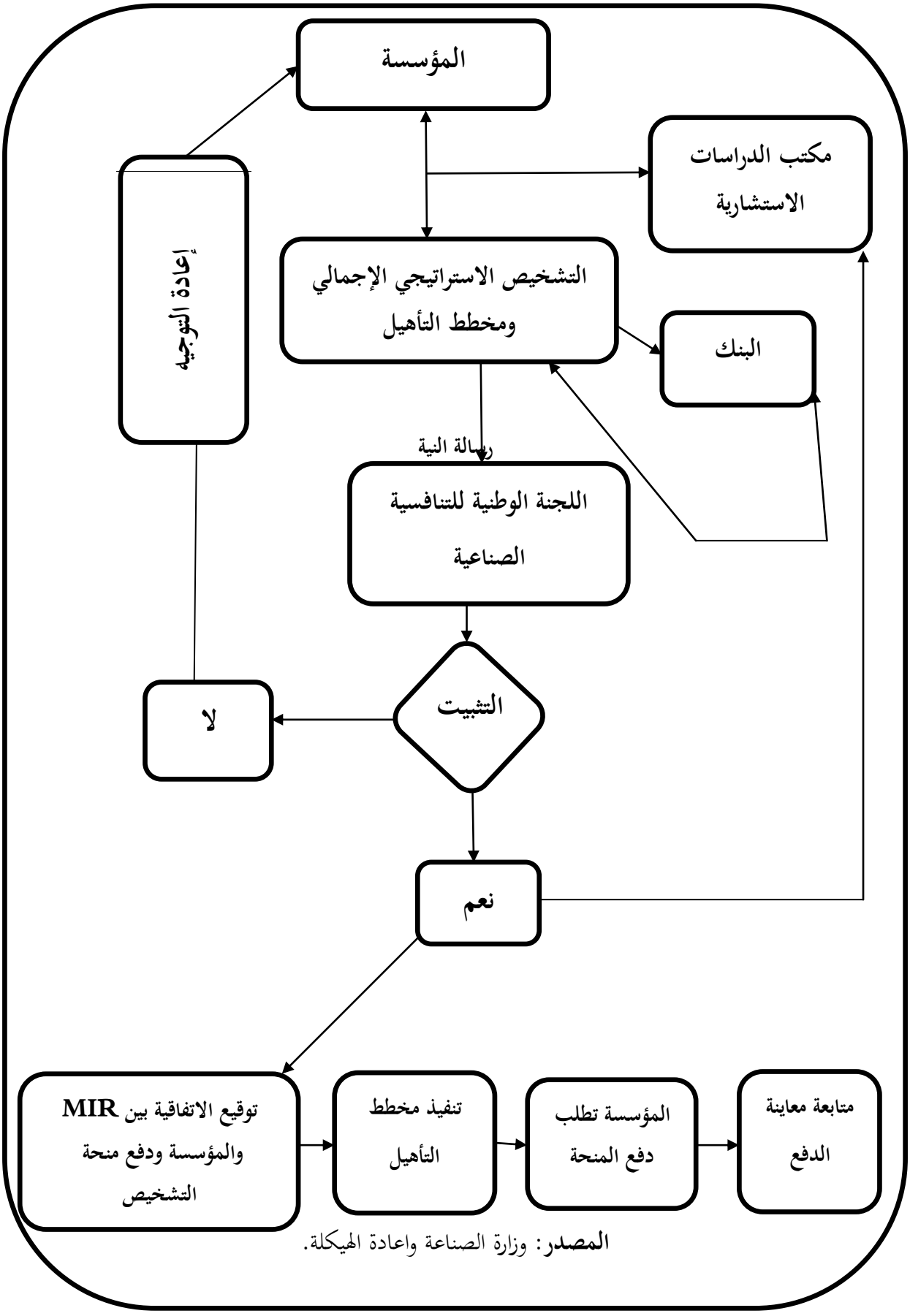

المصدر: وزارة الصناعة واعادة الهيكلة.

لا يقتصر التأهيل فقط على المحيط الداخلي للمؤسسة بل يمتد إلى محيطها الخارجي، لذا هنا بعض الوسائل المادية والغير مادية لتنفيذ سياسة التأهيل بشكل صحيح وناجح، ومن بين هذه الوسائل نذكر:

1. الوسائل المادية (المالية).

يرتكز الجانب المالي لعملية التأهيل على إدخال تغيرات هيكلية في ميدان تسيير القطاع البنكي الذي يجب أن ينتهج قواعد أكثر ليونة في السياسة التسييرية، ومنح القروض ، ومن اجل الوصول إلى هذه النتيجة فانه على النظام البنكي نفسه الاستفادة من تدابير التأهيل سواء فيما يخص تكوين مستخدمين أو فيما يخص هياكله من اجل التأقلم مع المتطلبات الجديدة للانفتاح الاقتصادي .

بالإضافة إلى المساعدة الضرورية التي يجب تقديمها للمؤسسات من اجل تحديث تجهيزاتها القديمة أو اقتناء وسائل جديدة للإنتاج من اجل تنمية قدراتها التنافسية.

2. الوسائل المساعدة غير المادية:

يتعلق الأمر هنا بالاستثمار غير المادي على شكل مساعدة تقنية تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة في جميع وظائفها التقنية (تسييريه، التجارية ، التنظيمية ، نوعية ، معلوماتية ، ....)

مثلا التأهيل فيما يخص المعلوماتية، فالمعلوماتية تعتبر عنصرا أساسيا لمرافقة المؤسسات في سعيها نحو اكتساب القدرة التنافسية.

3. عملية التأهيل عن طريق إعادة تهيئة محيط المؤسسات:

المحيط القانوني والإداري فعملية تأهيل المحيط القانوني والإداري تتطلب ما يلي[1]:

[1] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 105.

- مراجعة النصوص القانونية.
- تبسيط الإجراءات.
- اعتماد الشفافية في معالجة الملفات.
- تكوين وإعادة تأهيل أعوان الإدارة من أجل تحسيسهم بالتحديات التي تفرضها العولمة.

المحيط الجبائي:

تعتبر الجباية أهم العوائق في نظر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نظرا لارتفاع نسبة الضرائب لذا فان تخفيضها وبالخصوص تبسيطها سيكون مشجعا لتنميتها.

المحيط المالي والمصرفي:

تتم عملية تأهيل المحيط المالي والبنكي عن طريق إصلاح النظام البنكي، وحتى يتم هذا الأخير يجب الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- الشفافية في الحصول على التمويل
- تقليص نسب الفوائد على القروض عن طريق انتهاج سياسة التكفل بالفارق الناجم عن تخفيض نسبة الفوائد.
- تكوين الإطارات وأعوان البنوك.
- إنشاء وتفعيل الأسواق المالية .
- إنشاء المؤسسات المالية المتخصصة التي تعرض منتجات مالية جديدة.

والجدول الموالي يوضح الوسائل الخاصة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم (2– 01): وسائل تسهيل عملية التأهيل.

التكوين و الأداء.	– التكوين وسيلة فعالة للتأهيل إذا حسن استعماله. – ورشات العمل أكثر جدوى لتهيئة والتجنيد اللازمين للتأهيل. – التكوين يساعد في اكتشاف الكفاءات لمواجهة التحولات بكل فعالية. – التكوين حسب الحاجة والمستمر يسمح للمستخدمين بالتعامل الجيد مع المراحل المقبلة.
طرق التشخيص وحلول المشاكل.	– من مزايا اقتراح مقاربة نظامية ومنهجية تسمح بعدم إهمال العلاقات والمعطيات وعدم الخلط بين الأعراض والأسباب. – مرحلة التشخيص تسمح بالتحسيس بضرورة التغيير ودعمه.
التكوين الديناميكية.	– هذا التكوين يرتكز على فكرة أن التدريب والتعليم يسهلان حل المشاكل الحقيقية ذات الأوجه التقنية والإنسانية. – الالتقاء بمسيرين آخرون متوقع في هذا الإطار. – طريقة مهمة للقيام بالتشخيص وإيجاد الحلول باستعمال تقنيات التطوير التنظيمي.
التحسين النظامي للأداءات	– توسيع مشاركة ومساهمة الأفراد في بداية انطلاق عملية التأهيل.
الاجتماعات والملتقيات	– تساعد في تحقيق غايات متعددة في مراحل التغيير وتسمح بالعمل الجماعي على نفس الموضوع. – تحديد دور كل مشارك في غياب المشخص.
التكوين الجماعي	– التدريب في شكل جماعات لانجاز مهمة معينة يساهم في تسهيل التغيير.
تشكيل فرق فعالة	– تركز هذه الطريقة على كيفية عمل الفرق في أكثر من مجال النشاط. – تكوين فرق جديدة دوريا وإسناد إليها مهمة القيادة.
تثبيت الأهداف والغايات.	– تطرح العديد من المشاكل في حال عدم تحديد الأهداف والوسائل والموارد لتحقيقها.
التغذية المرتدة	– وجود معلومات حول أداء الأفراد والمجموعة غالبا ما تكون حاملة للتغيير في السلوكيات. – عند القيام بالتحقيقات يكون من الأجدر القيام بتحليل المعطيات التي أدت أو ساهمت في حدوثها.

المصدر: يحي علال حسين، مرجع سابق الذكر، ص 62-63.

المطلب الثالث: صعوبات عملية التأهيل:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتتمثل أهم هذه الصعوبات فيما يلي[1]:

1. الصعوبات التمويلية:

من بين المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل من البنوك نجد:

- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض.
- قصر فترة سداد القروض.
- تعدد إجراءات الحصول على القروض.
- عدم توفر الوعي المصرفي لدى أصحاب المؤسسات وعدم اعتيادهم على التعامل مع البنوك.
- عدم منح إعفاءات وامتيازات خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- محدودية التمويل المتعلقة بالحجم والمشروطية والأولويات.

إضافة إلى عبئ الفوائد البنكية فإن اغلب أصحاب المشاريع المصغرة لا يلجأ إلى البنوك الربوية خاصة في الدول الإسلامية والعربية وهذا لدافع عقائدي.

[1] قوريش نصيرة (2006)، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، إشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص 1048-1049.

2. صعوبة الحصول على المعلومة:

يعتبر الحصول على المعلومات الاقتصادية الدقيقة والفورية، والمحينة من المشاكل الكبيرة التي تعترض المؤسسات في رسم سياساتها الإنتاجية مخططاتها التسويقية لعدم توفر مركز مختص في جمع ومعالجة وتوزيع المعلومة الاقتصادية، وهذا ما يجعل المؤسسة معرضة لأخطار السوق أكثر بسبب المغامرة في دخوله دون معلومات مسبقة خاصة الأسواق الخارجية.

3. ضعف التكوين والعمل المؤهل:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدم إتباع أصحابها الأساليب الحديثة في الإدارة والتسيير، حيث يسود في إدارة هذه المؤسسات نمط المدير المالك الذي يجمع عادة بين وظائف الإدارة والتمويل والتسويق وغيرها الإضافة إلى عدم وجود التخصص الوظيفي بالمعنى المعروف في سجل ترتيب الوظائف والمحاسبة والاقتصاد وغيرها، وعدم وجود تنظيم إداري واضح المعالم لسير العمل في أقسام وإدارات المؤسسة.

كما انه لا تلجا المؤسسات إلى تدريب وتكوين ورسكلة عمالها نتيجة للصعوبات المالية، بالإضافة إلى غياب ثقافة الاستثمار في العنصر البشري وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية.

4. الصعوبات الإدارية:

إن القرارات والإجراءات الإدارية على مستوى جهاز التنفيذ مازالت تتسم بالتعقيد والتباطؤ وذلك بسبب تعدد مراكز القرارات، وضعف تجسيد سياسة تقريب الإدارة من المواطن، فلا زال المستثمرين يعانون الكثير من المشاكل ويواجهون العديد من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية.

5. الصعوبات الخاصة بالعقار:

من بين العراقيل التي تواجه المستثمرين هو عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي وكذلك الحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية ومناطق النشاط. إضافة إلى الكثير من العقبات منها[1]:

- طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار.
- الرفض غير المبرر أحيانا للطلبات.
- اختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل.
- نقص في الموارد المالية لدى الجماعات المحلية خاصة بتعويض المالكين الأصليين دولة أو خواص.
- مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن.

6. الصعوبات الفنية:

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، كما أنها تستخدم أجهزة ومعدات اقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة، أو لا تتبع أساليب الصيانة، والأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية.كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المؤسسات قد لا يخضع لمعايير فنية وهندسية مدروسة ولكنها تعتمد في اغلب الأحيان على خبرة أصحاب المؤسسات التي قد تكون محدودة في بعض الآلات الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم تحقيق هذه المؤسسات لأهدافها في بعض الأحيان.

[1] شبايكي سعدان (2002) ، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول: حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجى، الأغواط ، ص 12 .

7. الصعوبات الجبائية:

أهم مشكل يعاني منه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتمثل في اقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة في دورها الاستغلالية العادية، بالإضافة إلى تطبيق الرسم الإضافي الخاص الذي انعكس سلبا على القطاع، كما يتميز النظام الجبائي بعدم المرونة الأمر الذي حال دون إعطاء فرص استثمارية سواء وطنية أو أجنبية.

8. الصعوبات التسويقية:

و يعتبر كذالك من بين أهم العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية وهذا ما يحول بينها وبين اقتحام السوق، وقد تتمثل أهم الصعوبات التسويقية فيما يلي[1]:

- عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي و الخارجي بمنتجات و خدمات هذه المؤسسات فضلا عن ضيق السوق المحلي و عدم إتباع الأسلوب العلمي الحديث في مجال التسويقي ونقص الكفاءات التسويقية وعدم الاهتمام بإجراءات البحوث التسويقية خاصة في مجال دراسة الأسواق وأساليب النقل و التوزيع والتعبئة والتغليف وأذواق المستهلكين، الأمر الذي يحد من قدرة هذه المؤسسات على تسويق منتجاتها.
- تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة بدافع التقليد أو المحاكاة مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية.

[1] قريشي نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 1049.

– عـدم تـوفير الحـوافز الكافيـة للمنتجـات المحليـة ممـا يـؤدي إلى منافسـة المنتجـات المسـتوردة لمثيلاتهـا مـن المنتجات المحلية وقيام بعض المؤسسات الأجنبية بإتباع سياسات إغراقية لتوفير منتجاتها للأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية.

المطلب الرابع: خطوات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمر عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر عدة خطوات، ولكن كل مؤسسة لها طريقتها الخاصة في التطور، وفقا لخصوصياتها.و في هذا السياق تحدد أربع خطوات رئيسية[1]:

الخطوة الأولى:

الاستفاقة هي خطوة تمهيدية تهدف إلى رفع مستوى وعي صاحب المشروع للتعرف على نقائصه ونقائص مؤسسته، وتتحقق من خلال التشخيص القبلي والذي يعد عملية إعادة التأهيل أولية وسريعة يتم من خلالها التشخيص والمصادقة على مشاكل المؤسسة.

الخطوة الثانية:

إن اعتمـاد أفضـل الممارسـات الإداريـة، وإنشـاء تنظـيم فعـال، فمـن خـلال هـذه المرحلـة لإيجـاد أو تحسين وظائف العمل إذا لم تكن موجودة أو أنها تفتقر إلى التنظيم .الشركة في طور التشكل.

[1] Site officiel de l'agence nationale de développement des PME http://www.andpme.org.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=80&Itemid=396&lang=ar consulter le : .2014/03/22

الخطوة الثالث:

تطوير وظيفي على هذا المستوى تبدآ المؤسسة في تأهيل نفسها وترتيب إجراءات محددة استنادا إلى الإنجازات التي حققتها في الخطوات السابقة.

و هذه الإجراءات تشمل ما يلي:

- تعزيز الموارد البشرية على مختلف المستويات، يقوم رئيس المؤسسة بتحديد المسؤوليات، العمل في إطار جماعي و زرع الثقة حسب الكفاءات.
- فهم عميق للسوق و لتموقع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ أدوات التسيير وأساليب العمل في مجالات مختلفة حسب القطاع.
- الإجراءات في هذا المجال قد تؤثر على إدارة المشاريع في مؤسسة بناء، إطلاق جدولة أو تسيير .
- الإنتاج في مؤسسة صناعية، وتسيير المخزون وحساب التكاليف.

هذه القائمة ليست شاملة، والإجراءات مشخصة فقط للاحتياجات الحقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الخطوة الرابعة:

التوقع والمطابقة للمعايير الدولية في هذه المرحلة، يضع رئيس المؤسسة نفسه في حالة ترقب حول مستقبل مؤسسته ويلتزم بالإجراءات الملائمة و هي:

- تطبيق أنظمة الجودة من أجل المصادقة حسب المعايير الدولية مثل الإيزو 9001، برنامج الرصد العالمي، آيزو 22000، الخ.
- تأشير اللجنة الأوربية ، ومخططات نشاط التصدير.

- إعداد إستراتيجية للمؤسسة ، ومشاريع الشراكة.

- البحث والتطوير، واليقظة التكنولوجية.

و المخطط الموالي يوضح أهم المراحل التي تمر بها عملية التأهيل في المؤسسة:

الشكل رقم (2- 04): مخطط يوضح مراحل عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

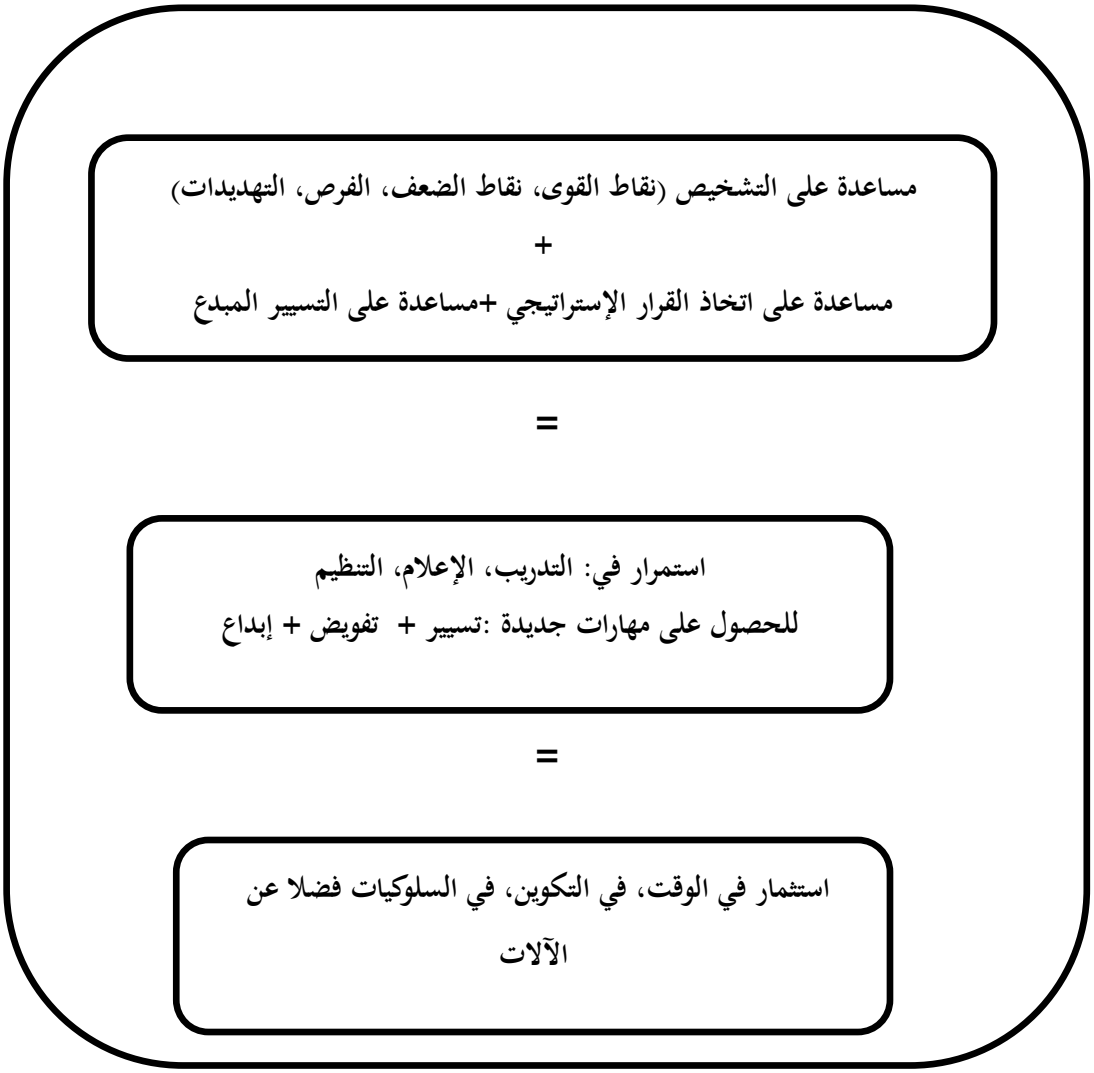

Source: Ce qu 'il Faut Savoir Sur La mise à niveau, Ministère de La PME et de L'Artisanat, Euro Développement- PME.2006, P 1.

من خلال المخطط نجد أن أول خطوة لبداية أي تأهيل هو التشخيص وهذا بالوقوف على نقاط القوة والضعف داخل وخارج المؤسسة، ومعرفة جميع الفرص الممكنة وكذا التحديات والتهديدات التي تواجه نموها وتطورها، وتأتي الخطوة الثانية الخاصة بالتدريب، التنظيم للحصول على مهارات جديدة في التسيير و الإبداع، و في الخطوة الأخيرة استثمار في الوقت، و التكوين، و السلوكيات فضلا عن الآلات.

المبحث الثالث: أسس ومقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد أصبح التأهيل أمرا ضروريا لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحسين أدائها والوصول إلى الرفع من قدراتها الإنتاجية وتحسين تنافسيتها، لذا فإنه لا بد من إجراء التعديلات على كل الهيئات والأجهزة والأنظمة (الجهاز الإداري، الجهاز الجبائي والمالي، النظام التشريعي والتنظيمي)، والتي تتعامل معها المؤسسة.

المطلب الأول: أسس تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تسعى برامج التأهيل إلى الرفع من مردودية للمؤسسات حتى تستطيع الحفاظ على مكانتها وحصتها في السوق الداخلي أو الخارجي خاصة في ظل المنافسة الحرة واقتصاد السوق، لذا فأن عملية التأهيل وحتى تكون فعالة تقوم على مجموعة من المبادئ والأسس نذكر منها:

1- تنمية المواد البشرية[1]:

لا يمكننا الحديث عن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة دون التركيز عن تأهيل العنصر البشري فيها، ففي مؤتمر عن الموارد البشرية عرض مدير التطوير لشركة بلجيكية وجهات نظره حول تحويل أعمال الشركة في العقود القادمة، في رأيه" أن المنظمات اليوم لا يمكن أن تستمر في البقاء كما هي عليه الآن، بدلا من ذلك، سوف يكون هناك نوعان من المنظمات، أولا سوف تنتشر الشركات العملاقة على مستوى العالم، وتسيطر تقريبا على كل المرافق، المنتجات والخدمات، ثانيا سوف توجد المنظمات القائمة على الأفراد، حيث يديرها مهنيون مؤهلون تقنيا، سوف تتعامل هذه المنظمات الصغيرة مع سلع وخدمات معينة"، إن مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة إن أرادت أن تبقى متنافسة فإن العامل الأهم الذي يمكن أن يوفر لها الميزة التنافسية هو أفرادها، لأن العمالة المزودة بالمعارف مسألة محورية، إن التأكيد على ضرورة تأهيل الموارد البشرية على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينبع على عدة عوامل أهمها:

- زيادة الوعي بأهمية الموارد البشرية و أهميتها كأصل من أصول المؤسسة.
- تأثير تكنولوجيا المعلومات.
- العمل على تحسين الإنتاجية و المساءلة عن النتائج.
- الحصول على الولاء التنظيمي.
- التركيز على تطوير نظام تقييم الأداء الذي يؤدي إلى تحسينات في الأداء ويزيد من الإنتاجية.

[1] بوزيان عثمان (2006)، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر متطلبات التكيف وآليات التأهيل، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص 776.

2- الإصلاح الاقتصادي:

الذي يقوم على الاستقرار، التحرير والخوصصة ، الهادف إلى تحقيق الاستقرار والنمو ولا يكون هذا إلا من خلال: إنشاء مؤسسات لتقوية الاتصال مع القطاع الخاص، حوكمة الشركات، مكافحة الفساد، مرونة أسواق العمل، ومراقبة الأسعار.....، وغيرها.

3- دراسة السوق:

عدم توفر المعلومات ودراسة متواصلة وبطريقة متماثلة لجميع المؤسسات الناشطة في السوق، فمن المعروف أن الحصول على المعلومات يقتضي تحمل تكلفة، وليس كل المؤسسات قادرين على دفعها، الأمر الذي يؤدي إلى حصول البعض على المعلومات وعدم حصول البعض الأخر عليها، مما يترتب عليه عدم معرفة قيمة أو كمية من السلع والخدمات المتبادلة لذا فإن دراسة السوق من طرف المؤسسة ومعرفة كل ما يحيط به يعتبر من أهم الأسس الخاصة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

4- الدعم المالي:

تعاني اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدعم الحكومي، ومن أهم الأساليب للرقي والمساهمة في الارتقاء بمستوى عمل هذه المؤسسات فيجب أن يكون دعم الدولة لهذا القطاع من خلال[1]:

– التخلي عن جميع القيود الإدارية والتنظيمية, وذلك من خال توفير البنية التحتية من طرق ومواصلات لتشجيعها لإنتاج والتصدير.

[1] محمد الناصر مشري، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المستدامة المحلية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 37.

– تقديم الاستشارات الاقتصادية والفنية والتي تشمل تزويد الأفراد بخدمة التعريف بالأعمال وتقديم الاستشارات والمهارات الضرورية إدارة مؤسساتهم وذلك لاعتبارات الخاصة باقتصاديات المؤسسة مثل اختيار نوع الصناعة, الموقع, رأس المال اللازم والأسواق, وكل ما يتعلق بكيفية التعامل مع المواد الأولية واليد العاملة والاختيار الأمثل للآلات والمعدات وتركيب وبناء المصانع ؛

– تقديم الاستشارات الإدارية المتعلقة بالتخطيط والتمويل والتسويق...إلخ؛

– توفير المساعدات نشاء الهيئات المالية والتي تتمثل في الإعانات والقروض التمويلية وإنشاء الهيئات المسئولة عن ضمان مخاطر الائتمان المصرفي لهذه المؤسسات للتغلب على مشكل الضمانات الذي تشترطه البنوك مقابل منحها الائتمان.

5- التسويق:

على المؤسسات أن تهتم ببناء أجهزة قوية لتسويق منتجاتها وذلك بوضع سياسات تسويقية تتناسب مع ظروف المستهلك، وذلك عن طريق[1]:

– تطوير المنتجات لضمان تسويقها على أسس علمية مما يتلاءم ورغبات المستهلكين.

– الاهتمام بالدعاية والإعلان لمنتجات المؤسسة.

– العمل على تنشيط مبيعات منتجات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الأسواق المحلية والخارجية.

[1] قريشي نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 1050.

المطلب الثاني: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى مجموعة من المتطلبات والمستلزمات التي تمكنها من المنافسة وتخطي جميع الصعوبات والعراقيل التي يمكن أن تكون عائق في وجه تحقيق الأهداف المنشودة ومن هذه المتطلبات ما يلي[1]:

1- التخطيط الاستراتيجي:

يتعلق التخطيط الاستراتيجي بعرض خطة عمل على المدى الطويل ومحاولة تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف إلى جانب تحديد الفرص والتهديدات من اجل تحسين المردودية التنظيمية وإعداد أدوات التسيير وتكييف خدمات ونشاطات المؤسسة مع احتياجات السوق.

2- العمل على معايير وقياسات النوعية:

حتى تستطيع المؤسسة تحسين قدراتها التنافسية لابد لها من الالتزام بمواصفات محددة تخص كل من مدخلات الإنتاج وعملية التصنيع والتحويل ومخرجات المؤسسة.

3- الاطلاع المستمر على مستجدات التكنولوجية:

تعتبر التكنولوجيا عنصرا ضروريا لتنمية وتطوير المؤسسة والتي يجب أن تكون على اطلاع مستمر بمستجدات التكنولوجيا والعمل على تجديدها لأنها تمس مختلف الجوانب المرتبطة بنشاط المؤسسة.

[1] بن حراث حياة (2013)، سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية، جامعة تلمسان، ص 136/135.

4- تأهيل الموارد البشرية:

تحتاج الموارد البشرية إلى اتخاذ عدة تدابير وإجراءات للتكوين والتأهيل منها:

- إجراء دورات تكوينية و رسكلة الموظفين لاكتساب المعرفة في جميع المجالات.
- القضاء على المظاهر السلبية في التعامل مع الكفاءات كالإقصاء، التهميش و اللامساواة.
- التعامل والتعاون مع مؤسسات أجنبية للاستفادة من الخبرات والمعارف.
- بعث روح التعاون وتبادل المعلومات والمعارف من خلال تكريس ثقافة المشاركة.

والشكل الموالي يبين لنا ضرورة و مبررات تأهيل الموارد البشرية في المنظمة:

الشكل رقم (2- 05): مبررات تأهيل الموارد البشرية في المنظمة.

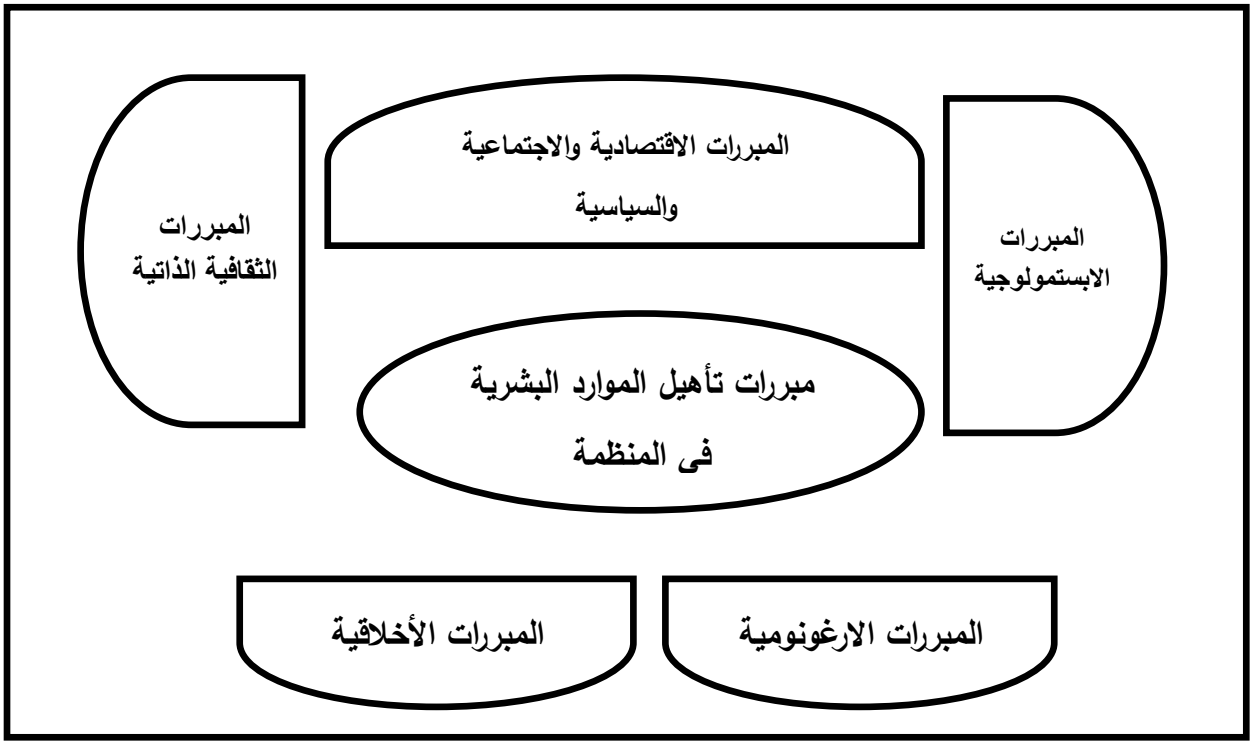

المصدر: العربي بلقاسم فرحات، مرجع سبق ذكره، ص 302.

5- تأهيل المحيط الداخلي والخارجي:

إن تأهيل المحيط يشكل أمرا ضروريا لتمكين المؤسسة من تحسين أدائها و الوصول إلى أهدافها كرفع القدرة الإنتاجية وتحسين التنافسية، وتمكن عملية التأهيل المحيط في إجراء التعديلات على كل الهيئات والأجهزة والأنظمة كالجهاز الإداري، الجبائي، المالي، التشريعي، التنظيمي التي تتعامل معها المؤسسة.

المطلب الثالث: مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قبل القيام بعملية التأهيل، يجب على الهيئات المعنية أن تراعي مقومات نجاحها أولا، لكي تستطيع وضع المسار الصحيح لهذه العملية، وفيما بعض العناصر التي تتعلق ببعض المقومات التي تساعد على نجاح عملية التأهيل.

1. الكلفة المرتفعة لبرامج التدريب الخاصة برفع روح المبادرة الفردية:

من أهم مقومات نجاح برامج التدريب الداعمة لروح المبادرة أن يتم تصميمها خصيصًا لتتناسب مع الاحتياجات التدريبية للفئة المستهدفة أي حسب نوع المتدربين، وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية وطبيعة وبيئة أعمالهم على سبيل المثال، تختلف طبيعة البرامج (محتويات وأساليب التدريب) الهادفة لرفع روح المبادرة الفردية للشباب المتسربين من المدارس عن تلك المطلوبة للشباب المتعّلم أو للمرأة الفقيرة المعيلة، ومن الجدير ذكره أنه نظرا لارتفاع كلفة البرامج الخاصة ومحدودية الموارد المخصصة لهذا النوع من التدريب يغلب استخدام برامج تدريب عامة والتي لا تركز على الاحتياجات الفردية للفئات المختلفة مما يؤدي إلى انخفاض فعاليتها[1].

[1] حسين عبد المطلب الأسرج (2010)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 08، ص 52.

2. عدم استمرارية البرامج في توفير الدعم الفني المكثف المطلوب:

تحرص معظم البرامج على أن يحصل أصحاب المشاريع الشباب على المساعدات المالية والتدريبية في بداية العمل، بيد أن القليل منها يتواصل مع المتدربين لاستمرارية حصولهم على الاستشارات والمعلومات اللازمة من أجل دوام مشاريعهم وتوسيع رقعة أعمالهم، وبما أن هذه المشاريع لم تنشأ نتيجة تطور اقتصادي طبيعي في الدولة المعنية، وإنما أسست للاستفادة من الحوافز التي يوفرها النظام الاقتصادي من أجل زيادة التشغيل، يزيد احتمال فشلها عندما لا يستمر توفير الدعم أو يتوقف قبل أوانه[1].

و من بين أهم مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفير البيئة الخاصة بنموها وتطورها خاصة ما تعلق بـ[2]:

- البيئة المادية:

الإجراءات المتعلقة بالبنية التحتية الأساسية لتجديد المناطق التجارية القائمة، وتنفيذ مجالات متخصصة جديدة، مع البنية التحتية الضرورية (الطرق والغاز والكهرباء والصرف الصحي، وسائل الاتصال الخ)، وتعزيز هياكل الدعم مثل (المختبرات، ومراقبة الجودة، والمعلومات الاقتصادية ومراكز التيسير، وحاضنات ...).

- البيئة المؤسساتية:

تكييف الإطار القانوني، و لا سيما في مجال التشريعات المتعلقة لوائح العمل والتدريب والضرائب.

[1] حسين عبد المطلب الأسرج ، مرجع سابق الذكر، ص 52.

[2] Lachab Youcef (2003); LES MESURES D'APPUI POUR LA PROMOTION DE LA PME; Cours international de formation sur: Le financement des petites et moyennes entreprises dans les économies du Maghreb et développées ; Faculté des sciences économiques et de gestion ; Institut Islamique pour la Recherche et la formation ; P.05.

- المنظمة المالية والبيئة المصرفية وإعادة هيكلة البنوك:

و تكون بتدريب مديري البنوك والموظفين، وتطوير شبكات الكمبيوتر والتلفزيون والمقاصة، وتطوير السوق المالية وخلق منتجات مالية جديدة.

خلاصة.

إن التأهيل هو انتقال المؤسسة من وضعية إلى وضعية أخرى تتميز بالتماسك والكفاءة، حيث يعتبر التأهيل أداة مهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بتقوية تنافسيتها وأداها، حيث يضمن للمؤسسة وضعية مريحة وضمان لمواجهة الأخطار المحتملة على الأقل لفترة قصيرة الأجل ، وهذا ما يمكنها من مواكبة الظروف المتسارعة الحاصلة في الميدان الاقتصادي والعلمي وحتى التكنولوجي ، وتكون بنفس قوة وتنافسية المؤسسات الناشطة داخل أو خارج الدولة.

مما سبق يتبين لنا أن نجاح أي مؤسسة صغيرة ومتوسطة كانت أو حتى المؤسسات الكبرى ناتج عن مدى قدرتها على المنافسة في الأسواق سواء المحلية منها أو العالمية، وفي ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده معظم دول العالم خاصة النامية منها، والتي أصبحت تسعى جاهدة إلى تطوير مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدرتها التنافسية، ولا يتأتى هذا إلا عن طريق برامج فعالة للتأهيل.

الفصل الثالث:

تجارب دولية لواقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة مهمة في اقتصاديات جل دول العالم باختلاف أنظمتها الاقتصادية، وهذا لكون أن هذا النوع من المؤسسات يتميز بمجموعة من المميزات التي تساهم في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتي لا يمكن تحقيقها بمؤسسات أخرى كالمؤسسات أو الشركات الكبرى، خاصة و أن الاقتصاد العالمي قد مر بالعديد من الأزمات والمنعرجات التي تمثلت في الركود والكساد الاقتصادي والتضخم وارتفاع معدلات البطالة في معظم الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، لذا اتجه العالم إلى الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي أثبتت قدرتها وكفاءتها كوسيلة فعالة لمعالجة المشكلات التي تواجه الاقتصاديات العالمية المختلفة، وأن العديد من الدول خصصت لهذا القطاع اهتمام كبيرا بمجموعة من الخطط والبرامج التنموية والاستراتيجيات التي تساعد في إنجاح واستمرارية هذه المؤسسات.

لذا سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق لبعض التجارب الدولية الرائدة في مجال دعم وترقية، وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتقسيمه إلى:

المبحث الأول: التجارب الدولية لواقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول المتقدمة.

المبحث الثاني: التجارب الدولية لواقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول الأسيوية.

المبحث الثالث: التجارب الدولية لواقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية.

المبحث الأول: التجارب الدولية لواقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول المتقدمة.

هناك الكثير من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، والتي أثبتت جدارة وأهمية المؤسسات الاقتصادية سواء الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية أو الصين أو ألمانيا أو اليابان وغيرها، وهذا كله بفضل الدعم والبرامج التأهيلية المقدمة لهذا النوع من المؤسسات من اجل تحقيق النمو والتنمية المنشودة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. وفيما يلي سوف نبرز مجموعة من التجارب الرائدة في ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول المتقدمة:

المطلب الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

تعد هذه التجربة من التجارب الرائدة في العالم في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن تصنيف المؤسسات حسب عدد العمال في الولايات المتحدة حسب ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3– 01): تصنيف المؤسسات حسب عدد العمال في الولايات المتحدة الأمريكية.

نوع المؤسسة	عدد العمال
مصغرة	9-1
صغيرة	199-10
متوسطة	499-200
كبيرة	أكثر من 500

المصدر: خبابة عبد الله، مرجع سابق الذكر، ص 226.

تتمثل مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية في ثلاث مصادر أساسية هي: البنوك، شركات رأس المال المخاطر، شركات الإيجار. بالإضافة إلى مصادر أخرى اقل درجة منها كصناديق التوفير وشركات التمويل أما الدولة فدورها محدود نتيجة لليبرالية الشبه مطلقة للاقتصاد الأمريكي[1].

كما تكون طرق تمويل حاضنات المشروعات الأمريكية كما يلي[2]:

– يبلغ عدد الحاضنات الممولة من الحكومة، "حاضنات لا تهدف إلى الربح"، حوالي 51% من مجموع الحاضنات، وهي حاضنات تهدف فقط إلى تنشيط التنمية الاقتصادية في المجتمعات المحيطة.

– بينما تمثل حاضنات الأعمال الخاصة التي يتولى إقامتها وتمويلها جهات خاصة أو مستثمرون أو مجموعة شركات صناعية، حوالي 8% من حاضنات الأعمال في أمريكا، وتهدف هذه النوعية من الحاضنات إلى استثمار الأموال، بالإضافة إلى نقل وتطوير بعض التكنولوجيا الخاصة، ونذكر مثالاً على ذلك الحاضنات التي تمت إقامتها من خلال وكالة ناسا للفضاء والخاصة بأبحاث الإلكترونيات وتقنيات الاتصالات الحديثة والمتطورة.

– 5% من الحاضنات تمولها بعض الهيئات الخاصة مثل مجموعة الكنائس الأمريكية، أو جمعيات فنية، أو الغرف التجارية، أو بعض الجاليات ذات الأصول غير الأمريكية، وهي حاضنات تهدف إلى تنمية بعض المشروعات أو الصناعات التقليدية المتخصصة، أو توفير فرص عمل لفئات اجتماعية محددة.

[1] رابح خوني ورقية حساني، مرجع سابق الذكر، ص 53.

[2] الإدارة الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي: www.abahe.co.uk/small-project-management

تاريخ الاطلاع على الموقع: 2016/01/13.

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الأمريكي:

يساهم المؤسسات بشكل كبير في الاقتصاد الامريكي من خلال:

– تستخدم أكثر من 50% من قوة العمل في القطاع الخاص، وذلك بالرغم من أنها تمتلك اقل من ربع الموجودات الكلية في الولايات المتحد، وبسبب أنها تتميز بكثافة اليد العاملة فإنها تخلق في الواقع أعمال أكثر من الأعمال في المشروعات الكبيرة، ففي 1980 مثلا أوجدت المشروعات الصغيرة (التي تستخدم اقل من 500 عامل) أكثر من ثلث فرص العمل المتاح للعاملين أما الشركات التي تستخدم اقل من 20 عاملا فقد أوجدت أكثر من نصف فرص العمل من تلك الأعمال، واستمر هذا الاتجاه في عام 1990.[1]

– فيما يتعلق بالمشتريات الحكومية، هناك هدف محدد يقضى بشراء 23 % من كافة مشتريات الحكومة الفيدرالية من المشروعات الصغيرة[2].

– تساهم المشاريع الصغيرة بما نسبته 48% من الناتج القومي الأمريكي، وبنسبة 42% من مجمل مبيعات الأعمال. وبشكل عام فان المشاريع الصغيرة تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في حياة أكثر من 100 مليون شخص أمريكي[3].

و الجدول الموالى يوضح مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة في التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2007:

[1] ماجدة العطية (2012)، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الرابعة، عمان، ص 23.

[2] وزارة التجارة الخارجية المصرية، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[3] ماجدة العطية، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الجدول رقم (3– 02): مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة في التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية سنة 2007.

المشاريع الكبيرة	المشاريع الصغيرة والمتوسطة	المؤشرات
% 15	**% 22**	الصادرات كنسبة من مجموع عائد المشاريع
% 88	**% 90**	تغيير نمو عائد الصادرات (2002-2007)
% 25	**% 64**	التغيير في نمو إجمالي الإرادات (2002-2007)
% 23	**% 27**	نمو مبيعات والإيرادات من المشاريع في الخارج والداخل (متعدد الجنسيات) من عام (2004-2007)
% 14	**% 20**	نسبة نمو المشاريع الأمريكية في داخل والخارج (2004-2007).

المصدر: عدنان حسين يونس و رائد خضير عبيس (2014)، دور حاضنات الأعمال في تطوير المشاريع الصغيرة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ص 84.

المطلب الثاني: التجربة الايطالية.

تعود هذه التجربة إلى بداية السبعينات حيث أعيد هيكلة الصناعات الكبرى حول محورين أساسيين (emesto and mazzotta، 1999) هما[1]:

[1] عبد اللاوي محمد إبراهيم (السنة الجامعية 2014/2013)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الاقتصاد المحمي إلى اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية، جامعة تلمسان، ص 170.

– إعادة تنظيم عملية الإنتاج على أساس الأخذ بالتجديد التقني المكثف.

– لا مركزية الإنتاج ويتمثل هذا المحور في نقل أجزاء هامة من الإنتاج لكي يتم تصنيعها خارج المصنع الأم بهدف تقليص النفقات والتمتع بمرونة حقيقية في مواجهة تقلبات السوق، وبالفعل فقد ساهم هذا المحور على وجه التحديد في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث استطاعت أن تستخدم تقنيات حديثة بعمالة مهرة الأمر الذي مكنها من دخول معركة ضارية لا ثبات وجودها وجدواها ثم قدراتها على الصمود في مواجهة المنافسة المحلية والعالمية معا.

ففي ايطاليا تمارس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطها في إطار قانون خاص يحدد الوضع القانوني لها، ويشترط في إنشائها أن يقوم المستثمر بأداء حصة من مهام المؤسسة شخصيا دون الاكتفاء بمهام الإدارة، و ينص القانون كذلك على الالتزام بالحد الأقصى للعاملين الذين يختلف عددهم من قطاع حرفي لأخر.

وفي الماضي (أي الخمسينات والستينات) كان الطابع الحرفي للشركات في ايطاليا يصنف كحالة انتقالية في مسار الشركات وجرى التركيز على الشركات الكبرى باعتبارها كفيلة بخلق قاعدة صناعية ضخمة.

و تغيرت هذه النظرة في السبعينات عندما تبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي إحدى الدعامات الأساسية للنسيج الاقتصادي والاجتماعي في ايطاليا فالتطور التقني أتاح لهذه المؤسسات أن تطور طاقاتها الإنتاجية كما وكيفا وان ترفع إمكانياتها التنافسية حتى بلغ وزنها النسبي 82.7%، وبذلك تعتبر ايطاليا الدولة الثانية بعد اسبانيا من حيث الوزن النسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجموعة الأوروبية.

1. السياسات و الحوافز الايطالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قامت الحكومة الايطالية بالاهتمام بالجانب التشريعي والذي له دور كبير في نمو الشركات وتسهيل عملها، وتنقسم هذه التشريعات إلى عدد من المجموعات وهي[1]:

تشريعات حاكمة للتمويل الوطني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تشمل:

- القانون 91/317 والذي يعمل على الدعم والتوفير اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الاستثمار في الأنشطة التي تهدف إلى تحسين الإنتاجية ونقل التكنولوجيا، البحث عن أنشطة جديدة وإتباع المعايير الخاصة بالجودة، القانون 857/49 الذي يوفر تمويل خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل المحافظة على مستويات العمالة في حالات التعرض للازمات، بالإضافة إلى تحفيز الأفراد الذين تم تسريحهم من أعمالهم للاستثمار في مشروع مستقل.
- القانون 68/44 و الذي يدعم رجال الأعمال.
- القوانين الرئيسة التي تقوم بدعم البحث العلمي في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و من ذلك:
- القانون 89/64 أنشئ من أجل نقل المعرفة العلمية والتقدم التكنولوجي للشركات الصغيرة والمتوسطة، بحيث لا تكون قاصرة على الشركات الكبرى.
- تعديل القانون 86/46 و الذي يعمل على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل المشاركة في برنامج البحث والتطوير الأوروبية والدولية.

[1] محمد راتول و بن داودية وهيبة (يومي 17 و 18 أفريل 2006)، بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستفادة، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، إشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،الجزائر، ص 174-175.

- القانون317/51 الذي يتيح للحكومة أن تقدم تسهيلات مالية للشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تستثمر في الأعمال الابتكارية والمشاريع البحثية.
- القوانين التي تقدم حوافز من أجل دعم الإنتاج.
- القانون 65/1329 والذي يعمل على تسهيل شراء و تأجير المعدات والماكنات التي تقوم بالإنتاج.
- القانون 92/477 والذي يهدف إلى تقديم الدعم للمناطق الذي تعاني من الكساد من خلال بسهيل تنشيط الأعمال و التحديث بالإضافة إلى التوسع وإعادة تحويل الأنشطة الاقتصادية.
- القانون 597/81 والذي يعمل على إعطاء الدعم المالي للشركات التي تستثمر جزء من رأس المال في تحسين التكنولوجيا المستخدمة بالإضافة إلى المحافظة على البيئة.
- القوانين التي تعمل كحوافز للتجارة الخارجية و البروز إلى العالمية، و منها:
- القانون 394/81 و هو قانون خاص يعمل على وضع السياسات والمقاييس التي تشجع صادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الأوروبية من ناحية وغير الأوروبية من ناحية أخرى، بالإضافة إلى العمل على فتح أسواق جديدة.
- القانون 87/49 الفقرة السابعة: بعمل هذا القانون على تشجيع خلق شركات في الدول النامية سواء بمشاركة الحكومة أو القطاع الخاص.
- القانون 1989/83 والذي يدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الأنشطة التصديرية.
- القانون 90/304 والذي يقدم تسهيلات مالية من أجل المشاركة في الأسواق العالمية.
- القانون 90/100 والذي يعمل على تسهيل القروض التي تحصل عليها الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل تمويل مخاطر.

2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الايطالي:

و عليه فمن أهم السمات المميزة للتجربة الايطالية التجمعات أو المناطق الصناعية حيث يمتلك هذا البلد نحو مائة منطقة صناعية في شمال ووسط البلاد موزعة على 55 ألف وحدة إنتاجية ويعمل بها ما يزيد عن مليون عامل، وهذا ما يمكن اعتباره من أهم الميزات التي ينفرد بها الاقتصاد الايطالي خاصة عندما يؤول إلى الاعتماد بشكل شبه كلي في استمداد قوته من مؤسساته وشركاته الصغيرة التي تمثل نسبة 60% من إجمالي المؤسسات والشركات العاملة في ايطاليا، فنجد إن أنشطة أغلبية هذه المؤسسات تنحصر وحداتها في صناعة النسيج، الملابس الأحذية والمدابغ، والمصنوعات الخشبية والأدوات المعدنية، والأعمال الزجاجية والمجوهرات وغيرها من الأنشطة الإستراتيجية كما لا يفوتنا أن ننوه بالقول أن كل شركة أو مؤسسة توظف اقل من 20 عامل تصنف في خانة الشركات الصغيرة أو الحرفية، وتبلغ حصة المؤسسات الحرفية في إجمالي النشاط التجاري والصناعي والخدماتي 33% وتوفر فرص عمل في حدود 20% من إجمالي سوق العمل، وبلغت مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 12%، وتمثل صادراتها 18% من إجمالي صادرات ايطاليا[1].

هذا و تسيطر المشاريع الصغيرة على البنية الإنتاجية للاقتصاد الإيطالي، ولدى 45% من الشركات الإيطالية 10عمال أو أقل، وهذه النسبة أكبر مرتين من المعدل الأوروبي. ففي ألمانيا وفرنسا لا تتعدى هذه النسبة 20% وفي بريطانيا 30%، وتساهم الشركات التي تشغل أقل من 20 عامل في تحقيق 42% من القيمة المضافة في الصناعة والخدمات غير المالية، أما عدد الشركات الضخمة التي تشغل

[1] عبد اللاوي محمد إبراهيم، مرجع سبق ذكره،ص 171.

أكثر من 500 عامل موظف في ايطاليا فلا تتعدى 20%، بينما تصل نسبة مثل هذه الشركات في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا إلى 33%[1].

كما تتميز التجمعات الصناعية الايطالية بأنها في إطار المنطقة الصناعية الواحدة يتم تصنيع جميع مكونات السلعة الواحدة، حيث توزع هذه المكونات وأيضا الخدمات الصناعية اللازمة لها بين المؤسسات الموجودة بالمنطقة، ومن المألوف إن تقوم بين هذه المؤسسات منافسات جادة وشديدة حول نوعية وجودة الإنتاج والقدرة على التجديد والابتكار ولكن يجمعها في نفس الوقت قواسم مشتركة في التجميع ونشر المعلومات حول التقنيات وطرق الإنتاج الجديدة كما تتقاسم الاستفادة من خدمات المرافق المشتركة.

و من بين العوامل أو المحفزات التي ساهمت في نجاح مثل هذه التجمعات الصناعية الايطالية وجود الشركات الأم التي تقيم علاقات عمل أفقية مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعهد عليها بمراحل هامة من دورة التصنيع.

كما ساعد على نجاح هذه التجمعات شيوع التلاحم والتماسك الاجتماعي القوي بين أبناء المهنة والصناعة الواحدة.

المطلب الثالث: التجربة الكندية:

تعد التجربة الكندية من أهم التجارب العالمية والمثيرة للدراسة، حيث أكدت أن الوصول للتنمية الاقتصادية ليس بالضرورة من خلال المؤسسات الكبيرة فقط، وإنما عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كذلك، حيث يتميز الاقتصاد الإيطالي الضخم بتكلفة عمالة عالية وارتفاع نصيب الفرد من

[1] سمير زهير الصوص (2010)، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة –نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطيني، السياسات والتحليل والإحصاء، مكتب محافظة قلقيلية، فلسطين، ص 34.

الناتج المحلي الإجمالي، واعتباره من أهم الاقتصاديات العالمية، نجد أن هذا الاقتصاد الضخم يعتمد في الأساس على مؤسسات صغيرة ومتوسطة، أما عن المساهمات الفعلية لهذه المؤسسات، و أهم التدابير المتخذة من طرف الحكومة الكندية لترقية وتطوير هذا القطاع فنجد:

1. مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الكندي:

يوجد في كندا حوالي2.6 مليون مؤسسة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة، وأفرادا يديرون أعمالهم الخاصة يمثلون ما يربو على 60% من العمالة في القطاع الخاص وفقًا لإحصاءات عام 1999 تتولد نسبة 26% من العمالة عن طريق المؤسسات التي يقل عدد العاملين بها عن 20 عاملا بينما 39% منها تتولد عن طريق مؤسسات يزيد عدد العاملين بها عن 500 عاملا وتعد مؤسسات كبرى[1].

تتركز التجربة الكندية في دعمها للصناعات الصغيرة على ما يلي:

- تشجيع البحث والتطوير في مجال الابتكارات والتصميمات الهندسية للمنتجات.
- تطوير أساليب الإنتاج في الصناعات الصغيرة وتحفيز أصحابها على تطبيق تقنيات حديثة.
- تشجيع الصناعات الصغيرة التي تتمتع بقدرات وإمكانات تصديرية.
- حماية الصناعات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة غير العادية التي تتعرض لها من قبل الصناعات الكبيرة.
- إلغاء القيود التنظيمية الحكومية غير الضرورية التي تعيق نمو الصناعات الصغيرة.

[1] عزيز سامية، مرجع سبق ذكره، ص 82 .

2. أهم الحوافز المقدمة في ترقية وتأهيل المؤسسات:

تتمثل أهم الحوافز والتسهيلات المقدمة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في كندا فيما يلي[1]:

- الإعفاء من ضريبة المبيعات بالنسبة للمصانع التي تقل مبيعاتها السنوية عن 50 ألف دولار أمريكي
- الإعفاء من ضريبة الكسب الرأس مالي في حالة انتقال ملكية الأسهم من صاحب المنشاة لأبنائه أو أحفاده.
- الإعفاء من الضريبة الفدرالية المقررة على الآلات والمعدات المستوردة.
- تشجيع الشركات الكبرى على التعاقد من الباطن مع المؤسسات الصغيرة .
- تبسيط إجراءات التصدير والضمانات المطلوبة بالنسبة للمنشأة الصغيرة.

المطلب الرابع: التجربة الألمانية:

تعد التجربة الألمانية من أهم التجارب العالمية التي أكدت أن تحقيق التنمية الاقتصادية ليس بالضرورة من خلال المؤسسات الكبرى، وإنما يتأتى من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الأخيرة استطاعت بدورها أن تصبح من كبريات الشركات العالمية المصدرة للعديد من السلع ذات الجودة العالية خاصة في مجال صناعة السيارات، وقطع الغيار، والأجهزة الالكترونية، والآلات الزراعية، والسلع الغذائية، وغيرها من الصناعات.

1. أهم برامج تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا:

كما ذكرنا سابقا فإن تعتبر التجربة الألمانية واحدة من أنجح التجارب العالمية، في مجال إقامة وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي بمثابة نموذج يمكن أن يحتذى به من قبل كل الدول الراغبة في تنمية

[1] احمد عارف العساف وآخرون (2012)، الأصول العلمية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص 665.

اقتصادياتها من جهة والتغلب على مشاكل البطالة والفقر من جهة أخرى، وكانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا إلى إنشاء مشروع للنهوض بالانتفاع بنظام البراءات واستخدام قواعد البيانات العلمية والتقنية مما يسمح بتفادي هدر الاستثمارات أو ازدواج الجهود إذا كانت شركتان أو أكثر تعملان على منتج واحد، وهذا تحت إشراف الوزارة الألمانية للتعليم والبحث، والمؤسسة الألمانية لتشجيع الابتكار، ومن أهم هذه البرامج[1]:

أ- برنامج المؤسسة للبراءات والشركات الصغيرة والمتوسطة:

أنشئ هذا البرنامج في 25 سبتمبر/أيلول 1996. ويركّز بصورة خاصة على الشركات الصغيرة والمتوسطة. والهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو تقديم المساعدة المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على براءات لاختراعاتها. ويقدّم البرنامج الدعم المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تودع أول طلب للبراءة أو نموذج المنفعة أو التي لم تودع طلبا من ذلك القبيل خلال السنوات الخمس السابقة لتاريخ طلب المساعدة.

ب- برنامج المؤسسة لأسواق الابتكار:

يرمي هذا البرنامج إلى مساعدة الشركات على إقامة علاقات تجارية في مجال نقل التكنولوجيا والابتكار في جميع أرجاء العالم. وكان هذا البرنامج في السابق مشروعا مشتركا بين الأبناك الأوروبية الكبرى وموردي المعلومات ثم أدمج ضمن مشروع المؤسسة الألمانية لتشجيع الابتكار (INSTI) في

[1] المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO : http://www.wipo.int/sme/ar/best_practices/germany.htm
تاريخ الاطلاع على الموقع: 2016/01/22.

سنة 1995. ويضمّ البرنامج حاليا ما يزيد على 700 41 وثيقة متاحة للمؤسسات المهتمة للبحث فيها عن المعلومات .

ت- برنامج المؤسسة للتدريب في مجال الابتكار:

أنشئ هذا البرنامج لتحقيق هدف طويل الأجل ألا وهو تعزيز النشاط الابتكاري في ألمانيا من خلال إذكاء وعي المخترعين ودوائر الأعمال في مجال الابتكار ولا سيما إدارة الابتكارات وتقنيات الإبداع وحقوق الملكية الصناعية وإدارة المعلومات النظامية. ويقدّم هذا البرنامج إذاً المقررات التدريبية التالية:

- إستراتيجية الإدارة (إستراتيجية إدارة الابتكار)
- البحث عن أفكار جديدة لمنتجات وخدمات وطرائق صنع (تقنيات الإبداع والتقييم)
- الحماية القانونية للمنتجات الجديدة (حقوق الملكية الصناعية والمعلومات المستخرجة من قواعد البيانات بشأن البراءات)
- تطوير المنتجات وطرائق الصنع في الشركات (التضامن في العمل والتواصل والهياكل الداخلية الناجحة وتقنيات العمل الشخصي)

2. مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الألماني[1]:

على غرار الدولة الأوربية يساهم قطاع المؤسسات ص.م في ألمانيا بشكل فعال في جعل اقتصادها أكثر ديناميكية ويعتبر هذا القطاع القلب النابض الاقتصادي الألماني فهو يمثل 99 % من مجموع

[1] يوسف قريشي (جانفي 2005)، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة ميدانية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 39.

المؤسسات أي مقدار 3.3 مليون مؤسسة بما فيها من مؤسسات تقليدية وتجارية ومؤسسات خدماتية، تشغل أقل من 500 عامل للمؤسسة وبرقم أعمال أقل من 50 مليون أورو تبلغ نسبة التشغيل بـ70% من مجموع الأيدي العاملة أي مقدار 23.2 مليون عامل يضم قطاع الحرفي 6 مليون و2.6 مليون في قطاع الصناعة و2.5 مليون في قطاع التجارة أما 12.1 مليون في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

- ينتج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا قيمة مضافة بنسبة 57% ويحقق رقم أعمال بنسبة 44% من مجموع المبيعات، وبلغت الاستثمارات المنجزة في ألمانيا من طرف قطاع المؤسسات ص.م نسبة 46% من مجموع الاستثمارات.

- تشكل نسبة 50% من مجموع المسيرين وأرباب العمل لقطاع المؤسسات ص.م الحاملين لشهادات العليا، كما يقوم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا بتكوين و تمهين نسبة 80 % من المتمهنين أي مقدار 1.3 مليون ممتهن.

- قامت السلطات الألمانية في أواخر التسعينات بإصلاحات هيكلية من بينها الإصلاحات الجبائية للمؤسسات التي انطلقت سنة 2001 و قد قدرت الحصيلة الجبائية بـ77 مليار DEM بحوالي 17 مليار مقدم من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تعتمد السياسة الألمانية بشكل كبير على سياسة التمويل وذلك من خلال إنشاء هيئة للتمويل تنمية المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى تخصيص قرض سنة 1991 يدعي بقرض STAR في إطار برنامج مساعدة لصالح المؤسسات بمقدار 100 مليون DEM، بالإضافة فالسلطات الألمانية تقوم بمنح الضمانات للبنوك لتمويل الاستثمارات، وتمويل برامج حماية البيئة، الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة، تقديم مساعدات للمؤسسات في المراحل الأولى لانطلاق.

المطلب الخامس: التجربة التركية:

إن الدرس المستفاد من التجربة التركية، ليس فقط حالة النجاح على الصعيد الاقتصادي حتى عام 2013، ولكن يبقى درس آخر يتمثل في إدارة الاقتصاد في ظل التحديات الإقليمية، التي فُرضت على تركيا، بحيث تتم المحافظة على أداء اقتصادي متماسك، ومحقق لنتائج إيجابية بشكل عام، وإن تراجعت في بعض مؤشراتها الاقتصادية، وعدم تأثير ذلك على مشروع تركيا القومي المتعلق برؤية تركيا 2023 [1].

مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد التركي:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 99.5% من المؤسسات في قطاع التصنيع بتركيا، وتوظف حوالي 61% من جملة العاملين في هذا القطاع، ويعمل بمعظم المؤسسات متناهية الصغر أقل من 10 عمال (ملكيات فردية يتم تشغيلها من قبل المالك)، وتتمركز بكثافة في القطاعات التالية (المنسوجات، والكساء، والجلود، والمنتجات المعدنية المصنعة، والمنتجات الخشبية بما في ذلك الأثاث، والأطعمة، والمشروبات، والدخان) [2].

و الجدول الموالي يبين أهم المساهمات في الناتج المحلي الخام لتركيا في القطاعات الحساسة، والتي تسيطر فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نسبة شبه كلية بما فيها قطاع الخدمات الذي يعتبر الشريان الحساس فيها من خلال السياحة، وهذا خلال فترة النهضة الاقتصادية من سنة بداية الإصلاحات 2002 إلى 2013:

[1] المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، خرائط القوي الاقتصادية التركية، الجزء الثاني: www.eipss-eg.org
تاريخ الاطلاع على الموقع: 2016/02/15.

[2] سامية عزيز، مرجع سبق ذكره، ص 84.

الجدول رقم (3– 05): مساهمة القطاعات الاقتصادية التركية في الناتج المحلي خلال الفترة 2002-2014.

السنة	الزراعة	الصناعة	الخدمات
2002	11.7	28.6	59.7
2003	11.4	28.6	60
2004	10.9	28.4	60.6
2005	10.8	28.5	60.7
2006	9.4	27.2	60.4
2007	8.2	27.7	63.7
2008	8.5	27.2	64.4
2009	9.1	25.3	65.6
2010	9.5	26.4	64.2
2011	9	27.5	63.5
2012	8.8	26.7	64.5
2013	8.3	26.7	65.1
2014	8	27.1	64.9

المصدر: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، المرجع السابق.

و يتضح من سياسة الحكومة التركية في مجال المؤسسات عدم تحديد مواقع بعينها للصناعات الصغيرة والمتوسطة، ولكن الحكومة تقدم مزايا وإعفاءات وخدمات معينة في مناطق محددة لتشجيع القطاع الخاص على تنميتها خاصة قطاع السياحة، وتحقيق التوازن في التنمية بين كافة أقاليم الدولة.

كل من الصين واليابان وسنغافورة والهند وتركيا، هي دول آسيوية نموذجا للتجارب الدولية الناجحة، حيث كانت انطلاقة اقتصادية قوية في أوقات زمنية قصيرة، إعتمادا علي المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ليسطروا نماذج وتجارب عالمية يحتذى بها في التغلب على مشاكل الفقر والبطالة، وتحقيق معدلات كبيرة في النمو بالرغم من أن قارة أسيا.

المبحث الثاني: التجارب الدولية لواقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول الأسيوية.

لقد قطع كذالك الدول الاسيوية شوطا كبيرا في مجال ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستطاعة وخلال فترة وجيزة من استغلال الكثافة السكانية الهائلة لديها والتي تسيطر على ثلثي العالم، حيث تعتبر هذه المؤسسات من اشد المنافسين للمؤسسات الاوربية والأمريكية على حد سواء، وبهذا تحقيق معدلات عالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخلال هذا المبحث نسلط الضوء بعض التجارب الرائدة:

المطلب الأول: التجربة الصينية:

كانت البداية الفعلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين سنة 1988، وهذا بإنجاز برنامج في مدينة تورش وكان هذا البرنامج الذي سمي ببرنامج تورش لتعزيز الابتكار والاحتضان للمشاريع العلمية والتكنولوجية وقد حقق هذا البرنامج عدة أهداف تنموية مهمة في الاقتصاد الصيني.

و من المهام التي قام بها البرنامج هو استثمار أكثر من 150 مليون دولار في غضون 12 سنة، وعليه تم فتح 127 حاضنة بمعدل حاضنة لكل شهرين، ولدت هذه الحاضنات الكثير من فرص العمل والتي تجاوزت 8940 ألف فرصة، أما الأرباح حققها البرنامج من متوسط المبيعات البالغة 9.5 مليون كانت تقدر 625 ألف دولار[1].

1. مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الصيني:

استطاعت الصين أن توظف العنصر البشري، والذي يتعدى مليار ونصف مليار نسمة، من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تحولت المنازل إلى ورش عمل صغيرة ، وبالتالي انخفض نسبة

[1] عدنان حسين يونس و رائد خضير عبيس (2014)، دور حاضنات الأعمال في تطوير المشاريع الصغيرة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ص 93.

البطالة وازدادت نسبة التنمية، معطية العالم درسا مهما هو أن عدد السكان ليس عائقا أمام التقدم والنمو، فالصين دولة كبيرة واستطاعت تشغيل أياديها العاملة وفق خطط مضبوطة وتؤكد الإحصائيات أنها تمكنت من تخليص ربع سكانها من الفقر بالرغم من امتلاكها 7% فقط من الأراضي الزراعية فقط.

الجدول رقم (3– 03): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية في بعض المؤشرات الاقتصادية.

المؤشر الاقتصادي	نسبة العمال من إجمالي العمالة	من إجمالي الصادرات	النسبة من إجمالي المشاريع
الدولة الصينية	%84.3	%60	%99.9

المصدر: عدنان حسين يونس و رائد خضير عبيس، مرجع سابق الذكر، ص 102.

2. أهم الإجراءات المتخذة لترقية المؤسسات الصينية:

قامت الحكومة الصينية بمجموعة من الإجراءات المشجعة لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي ساهمة وبشكل فعال وخلال فترة وجزية حتى أصبح الاقتصاد الصيني ثاني اكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ومن بين هذه الإجراءات نجد[1]:

– تشجيع الاستثمارات الأجنبية فضلا عن زيادة معدلات الاستثمارات المحلية في قطاع المشاريع الصغيرة فقد وافقت الصين عام 1999 على 315 ألف مشروع استثماري أجنبي بقيمة تعاقدية قدرها 600 مليار دولار وبذلك أصبحت الصين ثاني اكبر مستقبل للاستثمارات في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] عدنان حسين يونس و رائد خضير عبيس، المرجع السابق، ص 100.

- جعل القاعدة الصناعية تمتاز بسيادة المشاريع الصغيرة وذلك لسهولة انتشارها في مختلف مناطق الصين ولقلة تكاليفها والدعم الذي تقدمه الحكومة الصينية من توظيف خبراء وفنيين واستشاريين لتقديم المشورة والمساعدة لهذه المشاريع.

- تخصيص مبالغ تستثمر لإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصغيرة من قبل الحكومة الصينية في مختلف المجالات.

- القيام بتخفيضات ضريبية ضخمة على إقامة المشاريع الصغيرة.

- السماح للمشاريع الصغيرة باستخدام علامات تجارية معروفة دون ملاحقة قانونية.

- قيام الملحقات التجارية في الخارج بالترويج للسلع والبضائع الصينية وعقد صفقات تجارية لتشجيع الصادرات.

- تذليل العقبات والقوانين أمام إقامة وتطوير المشاريع الصغيرة.

إن أهم النتائج المسجلة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين خاصة بين الفترة 1999 و2005 فإن من بين خمس مؤسسات خاصة اثنان فقط أغلقت أبوابها وتم شرائها من طرف مستثمر أخر وهذا حسب نتائج دراسة حول إقليم "هوباي " وإقليم "ويهان" من طرف اللجنة البلدية للتسيير والممتلكات[1]، أي أن نسبة نجاح هذه المؤسسات بلغ حوالي 60%.

إضافة إلى الصين اليوم تعتبر أول مصدر للمواد منذ سنة 2000 هذه الصادرات زادت بسرعة فائقة تعدت الاتحاد الأوروبي ، وهذا التطور برز مع استقرار مع استقرار الصادرات اليابانية في العشر

[1] Jean-François Huchet (juillet-septembre 2006); Quelle restructuration des PME d'État en Chine?; La restructuration des PME d'État en Chine ; Critique internationale n° 32 ; Paris ; P: 185.

سنوات الأخيرة، والصين هي المصدر الأول في مجال الالكترونيات، والحاسوب والتجهيزات الخاصة بالاتصال[1].

المطلب الثاني: التجربة اليابانية:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجما كبيرا في الاقتصاد الياباني كما الاقتصاديات الأخرى، لكنها في اليابان تتميز بقدرتها الكبيرة في اكتساح الأسواق الخارجية وهذا بتصدير منتجاتها.

1. أهم القطاعات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية:

أما عن أهم القطاعات الخاصة في الاقتصاد الياباني، والتي تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها مكانة مهمة فتتمثل في[2]:

– **قطاع الصناعات التحويلية والمناجم والإنشاءات:** يبلغ رأس مال لمشروع 300 مليون ين ياباني والذي يساوي 207 مليون دولار، ويوظف 300 فرصة عمل فأكثر.

– **تجار الجملة:** يبلغ رأس مال المشروع 100 مليون ين ياباني والذي يساوي 0.9 مليون دولار، ويوظف 100 فرصة عمل فأكثر

– **تجارة المفرق:** يبلغ رأس مال المشروع 50 مليون ين ياباني والذي يساوي 0.45 مليون دولار، ويوظف 50 فرصة عمل فأكثر

– **قطاع الخدمات:** يبلغ رأس مال المشروع 50 مليون ين ياباني والذي يساوي 0.45 مليون دولار، ويوظف 100 فرصة عمل فأكثر.

[1] Jean-François Huchet (juillet-septembre 2006); OPCIT, P: 03.

[2] احمد عارف العساف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 663.

2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الياباني:

يشكل عدد المشاريع 99.7% من إجمالي المنشات الاقتصادية، وما نسبته 72.7% من مجمل العاملين في سوق العمل، ونسبة 43% من مجمل مبيعات القطاعات. وتحقق حوالي نصف أرباح الشركات بشكل عام[1]. وتشير الدراسات حول هذه المؤسسات في اليابان إلى أن هذه الأخيرة تشكل ما نسبته 99% من مجموع المؤسسات، منها 99.5% مؤسسات عاملة في المجال الصناعي، وتستوعب هذه المؤسسات ما يقدر بـ 84.4% القوى العاملة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، منها 73.8% المؤسسات في دعم التكامل مع المؤسسات الصناعية الكبرى حيث تساهم في توفير الاحتياجات الصناعة المعدنية بنسبة 72%، والهندسية بنسبة 76% ، وفي مجال صناعة الملابس تساهم بنسبة 79.6%، أما فيما يخص مجال صناعة السيارات فهذه المؤسسات تمثل ما نسبته 60% و 45% من مجموع موردي مستلزمات شركة ميتسوبيشي ونيسان على التوالي، الأمر الذي يفسر نسبة إسهامها في مجموع الإنتاج الصناعي الياباني والمقدر بـ 52%، كما انه تساهم بفعالية في التصدير إذ توفر منتجات وسيطة بنسبة 20% من صادرات المؤسسات الصناعية الكبيرة، ويبلغ حجم إسهامها في الصادرات الصناعية بنسبة 51.8% [2]. هذا ويشكل عدد المشاريع 99.7% من إجمالي المنشات الاقتصادية، وما نسبته 72.7% من مجمل العاملين في سوق العمل، ونسبة 43% من مجمل مبيعات القطاعات. وتحقق حوالي نصف أرباح الشركات بشكل عام[3].

[1] احمد عارف العساف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 663.

[2] محمد لبيب عنبه (2006)، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء في بمشروع صغير و إدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، جمهورية مصر العربية، ص 220.

[3] احمد عارف العساف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 663.

كما تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة حوالي 30% من إجمالي الصادرات الصناعية، كما تقوم بتوفير منتجات وسيطة تمثل نحو 20% من صادرات المؤسسات الصناعية اليابانية الكبيرة[1].

اعتمد اليابانيون في تشجيع تطوير الصناعات الصغيرة على الركائز التالية[2]:

– تحديث وبناء هياكل تنظيمية للمنشأة الصناعية الصغيرة تشجع على ضم المنشأة التي تعمل في مجال تنافسي في ذلك النشاط، مثل المجمعات الصناعية والخدمية التعاونية والاتحادات الإقليمية للمنشاة الصغيرة.

– إنشاء العديد من المؤسسات التمويلية ومؤسسات الضمان الاجتماعي.

– المساواة مع القطاع الحكومي في المزايا والشروط التعاقدية.

– دعم الشركات الصغيرة المتعثرة ومعونتها للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المتغيرة عن طريق توفير قرض وبدون ضمانات ومنح تسهيلات في السداد واعتبار الأقساط بمثابة خسائر عند المحاسبة الضريبية.

– توثيق الروابط بين المنشات الصناعية الصغيرة والكبيرة وفقا لنظام التعاقد من الباطن من خلال إعداد برامج متطورة لتحسين جودة منتج المشروعات الصغيرة وتطبيق نظم مرنة تكفل تدفق التقنيات والمعلومات ورأس المال فيما بين الشركات.

– يقدم بنك اليابان للتعاون الدولي قروضا طويلة الأجل لاستثمارات عبر البحار، تصل إلى 60% من رأس المال المطلوب على سبيل المعاملة الخاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يرتفع الحد إلى 70% بأسعار فائدة تفضيلية[1].

[1] عبد العزيز مخيمر و احمد عبد الفتاح عبد الحليم (2000)، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى، القاهرة، ص 62.

[2] احمد عارف العساف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 664.

أما بخصوص برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد أعدت الحكومة اليابانية برامج تدريبية خاصة يقوم بها معهد الصناعات الصغيرة للتسيير والتكنولوجيا، وتشتمل هذه البرامج على[2]:

- برنامج تدريب المديرين، وذلك لانخفاض مستوى الوعي الإداري لدى المسئولين عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- برنامج التدريب الفني لإكساب مهارة للعاملين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو لرفع مستواها.

المطلب الثالث: تجربة سنغافورا.

عندما انفصلت سنغافورة عام 1965 عن ماليزيا لم تكن تملك من الموارد الطبيعية ورأس المال ما يمكنها من التأسيس لنهضتها، إلا أن "لي كوان"[3] بذل العديد من المحاولات للاعتماد على التصنيع التكنولوجي والسياحة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية في هذه المجالات التي كانت تبحث عن عمالة رخيصة وقرب من الأسواق، خاصة أن هذه الاستثمارات لم تكن مرغوبة في تلك الفترة من قبل الدول المحيطة بسنغافورة كالصين والهند وإندونيسيا، نظرًا لتوجهاتها السياسية المعادية للرأسمالية بوجه عام، مما أتاح لسنغافورة فرصة ذهبية أحسنت الاستفادة منها، ونجحت في تحقق قفزة تنموية انعكست على معدلات

[1] وزارة التجارة الخارجية المصرية، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[2] طيب لحيلح (يومي 17 . 18 أفريل 2006)، دور المؤسسات الصغرى و الصغيرة و المتوسطة في تنمية أقطار المغرب العربي (الجزائر-تونس-المغرب)، لملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص 165.

* "لي كوان يو": قائد هذه النهضة الاقتصادية والاجتماعية ورئيس وزراء سنغافورة على مدار ثلاثة عقود، أصدر كتابه في عام 2000 بعنوان "من العالم الثالث إلى الأول.. قصة سنغافورة، والذي يعتد به حتى الآن كمصدر مهم في توثيق الخطوات التي اتخذتها هذه الأمة نحو التقدم والتنمية.

دخل الفرد السنوي لتزداد من 500 دولار عند الاستقلال إلى أكثر من 700 ألف دولار في بداية الألفية الثالثة[1].

لعبت المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا وهاما في دعم وسد احتياجات المشروعات الكبيرة، فقد قام بنك التنمية السنغافوري بتوفير المساعدات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بسعر فائدة ثابت واقل من الأسعار التجارية وانضم إليه بعد ذلك عدد كبير من البنوك الأخرى[2].

أهم الإجراءات المتخذة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد قام بنك التنمية السنغافوري، بتوفير المساعدات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بسعر فائدة ثابت وأقل من الأسعار التجارية وانضم إليها بعد ذلك عدد كبير من البنوك الأخرى، وقد تجلى التعاون الواضح والاهتمام من قبل الحكومة في إنشاء قسم لتنشيط التجارة والصادرات تابع لها كانت مهمته مساعدة المصدرين وتقديم الدراسات عن الأسواق الدولية، كما يقوم بتنظيم المؤتمرات ووضع وتنظيم برامج تدريبية عن التجارة والأسواق الدولية واحتياجاتها.

كما تعاون معهد سنغافورة للتوحيد القياسات والأبحاث الصناعية في إمداد المشروعات الصغيرة والبنوك بالدراسات اللازمة والوقاية على الجودة ووضع المواصفات القياسية، وقد تجلى- التعاون الواضح والاهتمام من قبل الحكومة في إنشاء قسم لتنشيط التجارة والصادرات تابع لها كانت مهمته مساعدة

[1] مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، تجارب التنمية "سنغافورة نموذجا": http://pss.elbadil.com
تاريخ الاطلاع على الموقع: 2016/01/28.

[2] بوراس احمد، مرجع سابق الذكر، ص 154.

المصدرين وتقديم الدراسات عن الأسواق الدولية، كما يقوم بتنظيم المؤتمرات ووضع وتنظيم البرامج تدريب عن التجارة والأسواق الدولية واحتياجاتها[1].

بحلول نهاية من 1990، ارتفعت حصة الخدمات المالية إلى حوالي 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة أعلى بكثير من سنة 1980 والتي قدرت بـ 20٪ ، ونمى عدد الأبحاث العلمية أيضا إلى أكثر من 10000 بحث في أواخر 1990، اقتصاد سنغافورة نمت بمعدل 8٪ في 1990 حتى انكمش بنسبة 1٪ في عام 1998 نظرا لأزمة الاقتصادية الآسيوية[2].

وفي عام 2004، اختيرت سنغافورة ضمن العشرة الأوائل الأكثر تقدمًا على مستوى الأسواق المالية عالميًا، وجاء هذا الاختيار ضمن تقرير المنافسة العالمية للملتقى الاقتصادي العالمي، ولديها احتياطي عملات أجنبية يتخطى حاجز الـ 60 مليارًا، ومن أبرز شركائها التجاريين الولايات المتحدة واليابان وماليزيا والصين وألمانيا وتايوان وهونج كونج، وأصبحت أحد أسرع مراكز إدارة الثروات نموًا في العالم، حيث أعلنت سلطة النقد السنغافورية (البنك المركزي) نهاية عام 2013 أن حجم الأموال المدارة ارتفع بنسبة 22% في عام 2012 ليصل إلى رقم قياسي عند 1.63 تريليون دولار سنغافوري (1.29 تريليون دولار أمريكي) مقابل 1.34 تريليون دولار سنغافوري سنة 2011[3].

[1] بوراس أحمد، المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] Global Urban Development Singapore Metropolitan Economic Strategy Report (Joan 2004); Singapore's Economic Transformation; Global Urban Development Prague, Czech Republic, p11.

[3] مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، مرجع سابق الذكر.

المطلب الرابع: التجربة الهندية:

تعتبر التجربة الهندية من التجارب القديمة التي ارتبطت بداياتها برؤية "المهاتما غاندي" تجاه مقاومة الاحتلال البريطاني للهند، والتي ارتكزت على فلسفة الاعتماد على الذات اقتصادياً وزيادة فرص التوظيف للمواطنين، من خلال تبني فكرة المشاريع الصغيرة. واستمر اهتمام الحكومة بدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الاستقلال.

أهم الإجراءات المتخذة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الهندية:

من أوائل التجارب الهامة تجربة الهند، التي ترجع إلى عام 1954، وفي إطار برنامج متكامل لمساعدة الصناعات الصغيرة تستطيع المنشأة أن تحصل على قرض ميسر من بنك الصناعات الصغيرة، أو من بنك التنمية الصناعية بسعر فائدة 5%[1]. حيث اتخذت الحكومة الهندية وطيلة الخمسين سنة المنصرمة عدة إجراءات وتدابير لتطوير وتنمية الصناعات الصغيرة يمكن إيجاز أهمها بالاتي[2]:

- الإعفاء من الضرائب المحلية والضرائب المقررة على المشتريات من مستلزمات الإنتاج.
- منح إعانة رأس مالية من الحكومة المركزية غي حدود 15% من قيمة الاستثمارات الثابتة للمشاريع الصناعية الجديدة.
- تطبيق أسعار تفضيلية في عقود الشراء الحكومية المبرمة مع المنشأة الصغيرة المبرمة مع المنشأة الصغيرة بفارق سعر 15%.

[1] عبد الرحمان يسري احمد (2000)، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تنميتها ومشاكل تمويلها في اطر وضعية وإسلامية، سلسلة البحوث العلماء الزائرين، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، الطبعة الثانية، ص 46-47.

[2] احمد عارف العساف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 666.

– تقديم قروض ميسرة بأسعار فائدة تفضيلية لصغر الصناع والحرفيين من خلال المصارف التجارية وبنك الهند لتنمية الصناعية والبنوك التعاونية والبنوك الإقليمية.

– توفير المعدات المستوردة والمحلية بنظام التمويل التأجيري.

– توفير الأراضي وخدمات الماء والكهرباء بأسعار مدعمة.

– إعطاء أولوية للمنشات الصناعية الصغيرة في التعاقدات من الباطن.

– تنظيم المعارض التجارية وإنشاء جمعيات تعاونية لخدمة العملاء وإنشاء غرف عرض للمنتجات في الخارج.

– إنشاء صندوق دعم التطوير التكنولوجي للمشروعات الصغيرة يهدف إلى تقديم الدعم المالي الذي من شانه رفع الكفاءة التقنية للمشاريع الصغيرة وتحسين مستوى العملية مما يزيد من قدرتها على المنافسة.

– اعتبار أكثر من 1200 نوع من المنتوجات حكرا على الصناعات الصغيرة وعدم السماح للصناعات الكبيرة بإنتاج تلك المنتوجات، مع انتهاج سياسة تفضيل شراء المنتجات للمؤسسات الحكومية من المؤسسات الصناعية الصغيرة، وإنشاء المراكز التدريبية لإعداد القوى العاملة وتأهيلها للعمل في الصناعات الصغيرة[1].

– وفي إطار الحماية أصدرت الحكومة قرارا بتخصيص 80 سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقط؛ ومن ثم ضمنت لها عدم المنافسة من كيانات أكبر منها وبالتالي الحماية والاستقرار، وفي نفس الوقت سمحت الحكومة للصناعات الكبيرة بتصنيع السلع المخصصة للصناعات

[1] طيب لحيلح، مرجع سبق ذكره، ص166.

الصغيرة بشرط تصدير 50% من منتجاتها للخارج مما يساهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وتوفير العملة الصعبة والتواجد في الأسواق العالمية مثلما يحدث في صناعة البرمجيات[1].

– إنشاء منظمة مركزية للمؤسسات الصناعية الصغيرة C.S.I.O تتكون من 04 أربعة مراكز جهوية، ستة عشر (16) معهداً المؤسسات الصغرى وستة عشر(16) مكتب محلي ومقر رئيسي، من مهامه تقديم الاستشارات والآراء مجاناً المنتجين، التكوين المهني وترقية المؤسسات الصغيرة ،وتقوم الحكومة الهندية بالمتابعة المستمر لإنجاح هذه المؤسسات[2].

و الجدول الموالي يبرز أهم المساهمات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الهندي:

الجدول رقم (3– 04): مساهمات المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الهندي.

البيان	نسبة المشاركة
الناتج المحلى الإجمالي	30
إجمالي الصادرات الصناعية	45
عدد المؤسسات الصناعية	95
إجمالي الإنتاج الصناعي	40
عدد الوحدات المسجلة	3.2 مليون وحدة
العمالة	18 مليون عامل

Source : OCDE, *Perspectives de l'OCDE sur les PME* ; Paris ; 2000 ; p110.

[1] سمير زهير الصوص، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

المبحث الثالث: التجارب الدولية لواقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية.

إن العديد من الدول نجحت في الاستفادة من مزايا هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع العلم أن نجاح هذه التجارب لا يقترن بالتقدم الاقتصادي للدولة، حيث هناك بعض الدول العربية لعبت فيها هذه المؤسسات دورا رياديا في حل العديد من مشكلات التنمية.

المطلب الأول: التجربة الأردنية:

يتكون الاقتصاد الخاص في الأردن بالكامل تقريباً من الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل ما يقارب 99.6% من إجمالي الشركات خارج القطاع الزراعي، ويستند هذا الرقم إلى تعداد المنشآت الذي قامت بدائرة الإحصاءات العامة للمؤسسات التي توظف 99 عاملا أو أقل، وقد بين التعداد أن معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تعمل في القطاع المنظم (المؤسسات التي تقدم الخدمات والسلع المسموح بها قانونياً دون التسجيل مع الجهات المختصة) في الأردن، ومع ذلك، فإن نسبة كبيرة من الشركات التي تعمل لحسابها الخاص مدرجة ضمن القطاع غير المنظم تقوم الشركات الصغيرة والمتوسطة المسجلة رسميا بدور هام في مجال توظيف العمالة، حيث أنها توظف ما يقارب 4.71 % من القوّة العاملة في القطاع الخاص، ونحو 4.49 % من جميع العاملين في المملكة[1].

[1] أجندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الأردن، 2011، ص 09.

الجدول رقم (3– 06): تصنيف المشاريع في الأردن من حيث الحجم ووفقا للجهة التي حددت التصنيف.

الجهة المحددة للتصنيف	مشاريع صغيرة	مشاريع متوسطة	مشاريع كبيرة
دائرة الإحصاءات العامة	من 1–4 عاملا	15–19 عاملا	أكثر من 20 عاملا
غرفة صناعة عمان	من 1–19 عاملا	20–99 عاملا	أكثر من 100 عامل
بنك الإنماء الصناعي	1–4 عاملا	/	/
الشركة الأردنية لضمان القروض	1–50 عاملا	/	/
وزارة الصناعة والتجارة	5–19 عاملا	/	/
مشروع الضمان الاجتماعي	1–5 عامل	/	/
الجمعية العلمية الملكية	1–19 عاملا	/	/
مشروع تشجيع الاستثمار	1–10 عمال	10–40 عاملا	أكثر من 25 عاملا
جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز	1–30 عاملا/ صناعية 1–100 عاملا/ خدمية	/	/

المصدر: إلهام فخري طمليه، مرجع سابق الذكر، ص 22.

1. تمويل الصغيرة والمتوسطة في الأردن:

فقد تم إنشاء مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية لدعم وتمويل ومرافقة المؤسسات المصغر والصغير والمتوسطة منذ مطلع الستينات واهم هذه المؤسسات نجد[1]:

[1] أبو بكر الجندى، مرجع سبق ذكره، ص 77.

- بنك تنمية القرى والمدن:

هو بنك إقراض متخصص يلبي الاحتياجات التمويلية والتنموية للهيئات المحلية لفترة سداد تصل إلى 20 سنة بفائدة بين 6 و 8، ويقدم البنك خدماته من خلال المجالس البلدية والقروية.

- بنك الاتحاد الصناعي:

يهدف إلى تشجيع وإنشاء المشاريع الصناعية والسياحية والخدمات المتعلقة بهما وزيادة فرص العمل وتنمية ملكية القطاع الخاص لأسهم هذه المشاريع كما يقدم للحرفيين والصناعات (المشروعات) الصغيرة للمساعدة في استمرارية هذه الصناعات وخلق فرص عمل جديدة.

- مؤسسة الإقراض الزراعي:

تأسست هذه المؤسسة أوائل الستينات بهدف تقديم التمويل للمزارعين لتمويل مشاريعهم وتواجه المؤسسة ضعف إقبال صغار المزارعين والذين يشكلون الأغلبية ويرجع ذلك إلى ضعف الإنتاجية والربحية الزراعية.

- البنوك التجارية المرخصة:

لا تدخل هذه البنوك إلى سوق الإقراض الصغير إلا بشكل هامشي وهو ما لا يتناسب مع إمكانياتها، ويرجع ذلك إلى صغر حجم القروض المطلوبة وارتفاع تكاليف إدارة القروض ودرجة المخاطر وعدم توفر الضمانات الكافية.

هذا بالإضافة إلى برنامج تحديث الصناعة، و يأتي هذا المشروع في إطار التعاون الأردني الأوروبي، وتقدر قيمة تمويل هذا المشروع بحوالي 41.6 مليون أورو، تبلغ مساهمة الحكومة الأردنية فيه 41.6 مليون

أورو، ويهدف إلى تقديم دعم فني ومالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء صندوق خاص لعدم ضمان القروض لهدف تسهيل الحصول على القرض من البنوك المحلية، وكذا إنشاء برامج دراسات عليا في الجامعات الأردنية يهدف لرفع القدرة على نقل المعرفة التكنولوجية من الجامعات إلى المؤسسات[1].

2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الأردني:

تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة نسبة 99.7%من المشاريع موزع كالتالي (89% مشاريع متناهية الصغر، 9%صغيرة، 1.6% متوسطة،0.3% كبيرة)، كما أن توزيع العاملين حسب حجم المشروع يشير إلى أن 38% يعملون في المشاريع المتناهية الصغر، 17% في المشاريع الصغيرة،15% في المتوسطة، أما الباقي 30% في المشاريع الكبيرة[2]. أما بالنسبة لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اغلب جوانب التنمية فهي تشكل:

– تستوعب ما يقارب 35% من القوة العاملة في الأردن، وتساهم بحوالي 30% من مجمل الإنتاج الصناعي حيث تنتج حوالي 20 % من مجمل الصادرات الصناعية حسب بيانات عام 1992[3].

– تجربة الشركة الأردنية لضمان القروض والذي أنشاء "مشروع ضمان القروض" بمبادرة من وكالة الإنماء الدولي بإدارة من قبل بنك الإنماء الصناعي حتى عام 1993، وتأسست "الشركة الأردنية لضمان القروض كشركة مساهمة عامة محدودة بتاريخ 1994/4/17 برأسمال 7 مليون دينار كوريث شرعي

[1] محمد يعقوبي (يومي 17 و 18 أفريل 2006)، مكانة و واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية "عرض بعض التجارب"، الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص 54.

[2] غازي عبد الله الشاهري، المرجع السابق، ص 74.

[3] ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، مرجع سابق الذكر، ص 26 .

للمشروع، وبدأت الشركة إصدار ضماناتها في شهر أوت 1994، وبعد رفع رأسمالها إلى 10 مليون دينار سنة 1995، بدأ التطبيق الفعلي لبرنامج ضمان ائتمان الصادرات في عام 1997 [1].

– كانت للشركات الصغيرة الجديدة مساهمة كبيرة في خلق فرص عمل جديدة بين عامي 2000-2006 حيث كانت توظف كل منها بين 1 إلى 4 موظفين، وبالنتيجة أوجدت ما يقارب 20000 فرصة عمل جديدة خلال تلك الفترة، وعلى الرغم من ذلك فإن غالبية الوظائف الجديدة أتت من الشركات الكبيرة التي توظف 100 شخص أو أكثر، علاوة على ذلك، كان المساهم الأكبر في القطاعات كافة هو الشركات الكبيرة، حيث أوجدت ما يقارب 71500 فرصة عمل جديدة بين عامي 2000-2006 [2].

– ساهمت بخفض نسبة الفقر من 21 % عام 1997 إلى 14% عام 2007، مما جعل الأردن يحصل على مراتب متقدمة على المستوى العربي والدولي في مؤشرات التنافسية الدولية والتدفقات الاستثمارية التي بلغت عام 2007 حوالي 2.2 مليار دولار مقارنة مع 1.8 مليار دولار عام 2006 مقارنة مع 12 مليون سنة 2009[3].

المطلب الثاني: التجربة المغربية.

بهدف التطبيق الناجع للتدابير التي سنتها لدولة لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تم إنشاء جهازين رئيسيين[4]:

[1] فرحي محمد وصالحي سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 746.
[2] أجندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، مرجع سبق ذكره، ص 11.
[3] هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سبق ذكره، ص93-94.
[4] محمد يعقوبي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

- الوكالة الوطنية لإنعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وتتمثل مهمة هذه الوكالة في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك عن طريق تقديم مساعدات تقنية تخص برامج دعم إنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتقديم خدمات في شتى المجالات الخبرة، الإعلام، التكوين، دخول أسواق جديدة، الحصول على التكنولوجيا الجديدة،...

- جهاز تنشئه المعنية بنفسها عبر تأسيس جمعيات تدعمها:

وتتولى هذه الجمعيات مصاحبة أصحاب المشاريع ابتداءا من مرحلة الإنشاء والانطلاق إلى التطوير وذلك من خلال توفير المساعدات التقنية والإرشادية والتموين، ووضع في متناول هذه المؤسسات الوسائل الكفيلة بتمويلها، وكذا الوسائل الكفيلة بإعداد الأراضي والمحلات المهنية، وإنشاء مشاتل للمقاولة ومجمعات تكنولوجية، كما أنها تقوم بدعم تأسيس شبكات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد الاستغلال المشترك للإمكانيات وتحسين شروط الاستفادة من تقنيات حديثة وأسواق جديدة.

تمويل برامج التأهيل في المملكة المغربية[1]:

- صندوق التأهيل (فومان) للاستثمارات المادية:

هو آلية مشتركة بين الدولة والمؤسسات البنكية لتمويل برامج التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية وخاصة جانب الاستثمارات المادية حيث يقوم بتمويل جزء فيها بقروض مميزة وبفائدة جد منخفضة 2%.

[1] عبد اللاوي محمد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 190-191.

- صندوق إعادة هيكلة مقاولات القطاع الخاص بصناعات النسيج والألبسة فورتكس:

هو آلية مشتركة بين صندوق الحسن الثاني والبنوك موجهة لتمويل برامج إعادة هيكلة مقاولات قطاع صناعات النسيج والألبسة.

- صندوق تحديث الوحدات الفندقية رينو فوتيل:

عملية مشتركة بين صندوق الحسن الثاني والبنوك موجهة لتميل برامج تحديث الوحدات الفندقية .

القروض البنكية للتأهيل:

هي خطوط قرض تستفيد منها جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث تم تحديد سعر فائدتها في حدود 5% وهي:

- خط الاعتماد الايطالي:

يقدم هذا الخط قروضا لتمويل شراء المعدات المنتجة، نقل التكنولوجيا، رخص وبراءات الاختراع الصناعية من أصل ايطالي والخاضعة للقانون المغربي.

- خط الاعتماد الفرنسي:

يمنح قروضا لاقتناء معدات وخدمات من أصل فرنسي للمقاولات الخاصة الخاضعة للقانون المغربي والتي تتوفر على إمكانيات تنموية قوية خصوصا بالنسبة للتصدير.

- خط الاعتماد البرتغالي:

و هي قروض مفتوحة لكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المغربية أو المختلطة، المغربية البرتغالية، في طور الإنشاء والتنمية لاقتناء معدات وخدمات ذات أصل برتغالي.

- خط الاعتماد الألماني:

هو خط اعتماد مشترك بمبلغ 50 مليون يورو مخصص لتميل استيراد معدات التجهيز من أصل أوروبي وتستفيد منها المؤسسات المغربية والمصدرة.

- دعم الحفاظ على البيئة:

حيث تم إنشاء صندوق مكافحة التلوث الصناعي فوديب، و هو صندوق تبلغ قيمته 100 مليون درهم رصد لتمويل الاستثمارات المخصصة لمكافحة التلوث المؤسسات المتوسطة والصغيرة الصناعية الحديثة أو التقليدية وقد تم مؤخرا إحداث صندوق فوديب 3 بقيمة 50 مليون درهم يشمل التعاونيات وكذا الإجراءات المندمجة لترحيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية التقليدية.

- صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يقوم هذا الصندوق بدعم استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في قطاع النسيج والألبسة وقطاع الجلد والإنتاج لحساب الغير في مجال السيارات ولإلكترونيك وكل الأنشطة المساهمة في المحافظة على البيئة عبر المعالجة وإعادة التوظيف والتقويم الصناعي للنفايات.

المطلب الثالث: تجربة البحرين.

بالرغم من التداعيات السلبية والتحولات السياسية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وبخاصة في ظل التحديات التي تفرضها الصراعات في العراق وسوريا واليمن ولبنان وفلسطين على الاقتصاد البحرين، استطاعة تحقيق العديد من النجاحات الاقتصادية، وتحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي وسياسي بفضل انخفاض معدلات البطالة والتقليص من نسبة التضخم بتحقيق نوع من الاكتفاء عن

طريق المنشأة الصغيرة والمتوسطة، وإن كان النفط لا يزال أحد التحديات على صعيد الموارد الطبيعية. وفيما يلي سوف نسلط الضوء على أهم الإجراءات المتخذة وكذا مدى مساهمة المؤسسات في بعض المؤشرات الاقتصادية في هذه الدولة:

1- أهم الإجراءات المتخذة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد بذلت الحكومة البحرينية العديد من الجهود لدعم وترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان أهمها[1]:

– إنشاء الشركات الكويتية لتقوية المنشأة الصغيرة عام 1997، حيث مولت الشركة 51 مشروعا حتى عام 2002 في مختلف القطاعات برؤوس أموال قدرها 10.5 مليون دينار كويتي.

– إصدار قانون عام 1998 بإنشاء محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي بقيمة 50 مليون دينار، ولمدة 20 عاما يهدف إلى دعم تمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة الكويتية.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد البحريني:

وفقاً لإحصاءات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية لعام 1999 فقد بلغ إجمالي عدد المصانع العاملة في مملكة البحرين 199 مصنعاً تضم 06295 عاملاً وتقدر استثماراتها بنحو 5195.5 مليون دولار ويعمل منها في مجال صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ نحو مصنعاً يعمل بها حوالي 0956 عاملاً وتبلغ جملة الاستثمارات حوالي 935 مليون دولار، وفي صناعة النسيج والملبوسات والجلود 30 مصنعاً ويعمل بها 5326 عاملاً باستثمارات قدرها 01.5 مليون دولار، وفي صناعة الخشب ومنتجاته والأثاث 96 مصنعاً يعمل بها 621 عاملاً تبلغ استثماراتها 9.00 مليون دولار، وفي صناعة الورق ومنتجاته

[1] سمير زهير الصوص، مرجع سبق ذكره، ص 33.

والطباعة والنشر91 مصنعاً يعمل بها 9000 عاملاً تقدر استثماراتها بنحو 13.0 مليون دينار، وفي مجال صناعة المنتجات الكيماوية والبلاستيكية من البترول والفحم يوجد 55 مصنعاً ويعمل بها 5365 عامل باستثمارات قدرها 0532.9 مليون دولار، وصناعة منتجات من خامات غير معدنية عدا البترول 77 مصنعاً يعمل بها حوالي 0952 عاملاً تبلغ استثماراتها 55.7 مليون دولار، وفي الصناعات المعدنية الأساسية 99 مصنع يعمل بها 1919 عاملاً بجملة استثمارات تبلغ 2247.9 مليون دولار، وفي الصناعات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات 999 مصنعاً يعمل بها 1979 عاملاً وتبلغ الاستثمارات فيها 391 مليون دولار، وأخيراً في مجال صناعات تحويلية أخرى 7 مصانع يعمل بها 670 عاملاً وتبلغ الاستثمارات فيها 9.7 مليون دولار [1]، يوجد أكثر من 750,000 وافد يعملون في حوالي 100,000 منشأة صغيرة ويشكلون أكثر من (**60%**) من إجمالي العمالة الوافدة في القطاع الخاص[2].

المطلب الرابع: تجربة السعودية.

إن المملكة العربية السعودية تشهد ما وصف بأنه انفجار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذ قدر عددها بنحو 800 ألف مشروع توجد 30% منها في المنطقة الشرقية[3]. فقد بلغت نسبة المنشات الصناعية الصغيرة حوالي 62% في قطاع المناجم والبترول، و67% في الصناعات التحويلية[4].

إضافة إلى هذه القنوات الرسمية هناك العديد من القنوات الخيرية الخاصة ومنها على سبيل المثال صندوق الأمير سلطان بن عبد العزيز، وصندوق عبد اللطيف جميل لدعم المشاريع الصغيرة، ورأسماله

[1] علي عبد الله العرادي، مرجع سبق ذكره، ص 07-08.

[2] غرفة تجارة وصناعة الكويت: www.kuwaitchamber.org.kw/echamber/website

تاريخ الاطلاع على الموقع: 2016/03/03.

[3] عبد الفتاح محمود احمد (2013/2012)، دراسة الجدوى في المنشات الصغيرة والمتوسطة، خبراء المجموعة العربية للتدريب والنشر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة –مصر، ص 68.

[4] عبد العزيز مخيمر و احمد عبد الفتاح عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 69.

100 مليون ريال ممول بالكامل من قبل شركة عبد اللطيف جميل المحدودة، ويمول الصندوق المشاريع الصغيرة التي يقل عدد عمالها عن 10 أشخاص، وقيمة القرض للمشروع الواحد لا تتجاوز 100 ألف ريال، تسدد خلال 3-5 سنوات[1].

1. مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي:

تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو 90% من حجم الاقتصاد وهي نسبة مهمة تؤكد حقيقة ما يمكن أن تضطلع به من دور في دعم الاقتصاد السعودي ويبلغ مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 28% وتشغل 80% من إجمالي القوى العاملة. وبلغ إجمالي عدد المشاريع العاملة في القطاع العام والخاص ما يقارب 806377 مشروعا عام 2010، مقابل 697280 مشروعا عام 2003 بنسبة نمو قدرها 16%، إذ بلغ إجمالي عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة 785407 مشروعا عام 2010 مقابل 68036 مشروع عام 2003 بنسبة نمو 49%، كما بلغ عدد المشتغلين في جميع الأنشطة التي تم حصرها في التعداد 4470043 مشتغل عام 2010 مقابل 3188180 عام 2003 بنسبة نمو قدرها 40%[2].

2. برامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية:

تبنت المملكة العربية السعودية جملة من الإصلاحات والبرامج الخاصة بتأهيل ودعم وترقية المؤسسات كان أهمها[3]:

[1] سمير زهير الصوص، مرجع سبق ذكره، ص 35.
[2] عدنان حسين يونس و رائد خضير عبيس، مرجع سابق الذكر، ص 129-130.
[3] بن حراث حياة، مرجع سبق ذكره، ص 219.

- برنامج كفالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يقوم هذا البرنامج بالتكفل بالمنشأة الصغيرة التي لا يتجاوز حجم مبيعاتها 20 مليون ريال سعودي للحصول على قروض.

- برنامج المؤسسات العامة للتدريب التقني والمهني:

تقوم إدارة المنشات بتنفيذ هذا البرنامج وتمويل المشاريع الصغيرة التي يرغب الشباب في إقامتها في حدود رأس مال 200 ألف ريال سعودي، ثم يكون التمويل بعد إجراء دراسة جدوى المشاريع، وإلحاق أصحابه في دورات تدريبية تخص مشاريعهم وبيئة العمل.

- الصناديق الخاصة:

من بين الصناديق الخيرية صندوق الأمير سلطان بن عبد العزيز وصندوق عبد اللطيف جميل لدعم المشاريع الصغيرة التي يقل عددها عن 10 أشخاص وتبلغ قيمة القرض الممنوح للمشروع 100 ألف ريال سعودي تسدد خلال ثلاث سنوات أو خمس سنوات.

- برنامج إقراض المهنيين السعوديين:

تم إعداد هذا البرنامج من اجل منح خرجي مراكز التدريب المهني ومدارس التعليم الفني قروضا لا تتجاوز مبلغ 100 ألف ريال سعودي، و يعتبر هذا البرنامج أول برنامج تمويل مخصص لإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة.

و في الأخير نجد أن هناك جهود لإيجاد بنوك وصناديق وشركات تضمن القروض للمنشات في الدول العربية، مثل برنامج "كفالة" الذي ينفذه صندوق التنمية الصناعية في المملكة السعودية وهو يغطي جزءا من مخاطر البنوك في حالة إخفاق المقترض الصغير في السداد، ومن الأمثلة البنك التونسي للتضامن والصندوق 21/21 والشركة المصرية لضمان القروض، وصندوق ضمان قروض الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وينتشر في المغرب عدد اكبر من هذه المؤسسات المالية منها ما هو عام ومنها ما هو قطاعي ثم تأتي تونس بتعدد الصناديق[1].

[1] عبد الفتاح محمود احمد، مرجع سابق الذكر، ص 66.

خلاصة الفصل.

إن عرض هذه التجارب الدولية لا شك بأنه يسمح لنا باستخلاص بعض الدروس للإستفادة منها، وهذا بنقلها إلى البلدان العربية عامة والجزائر خاصة، وتكييف واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية معها، بغية فرض إقلاع اقتصادي حقيقي، خاصة وان الكثير من الدول حققت مكاسب ومعدلات نمو كبيرة .

حيث لا يتأتى هذا إلا بإنشاء مؤسسات تمويلية لتوفير التمويل والدعم اللازم لها، وتسهيل الحصول على قروض بنكية بشروط ميسرة وبدون فوائد حتى تتماشى مع مبادئ وقيم المجتمعات العربية والإسلامية والتي تحرم الربا، وإيجاد نظام ضمان القروض الممولة للمشاريع الصغيرة، زيادة على توفير تأمين الحكومات على المشاريع الصغيرة لحمايتها من الإفلاس، مع إعداد برامج وخطط تأهيلية، و تدريبية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الرابع:

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

(2015/2004).

لقد بدأت الجزائر ومنذ مطلع التسعينات من القرن الماضي في تغيرات اقتصادية جذرية جد هامة مست جميع الجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، و ذلك بتبنيها جملة من البرنامج، والتي تدخل ضمن الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، هذا و قد عمدت بذلك على تنفيذ عدة سياسات مالية واقتصادية في مجالات التنمية، حيث يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم القطاعات التي توليها الدولة الجزائرية اهتماما بالغا و متزايدا لدفعه وتطويره، وقد ظهر هذا الاهتمام بشكل واضح بإنشاء وزارة خاصة بها هي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار حاليا بعدما كانت تسمى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سابقا، حيث أخذت هذه الوزارة على عاتقها جميع الإصلاح والبرامج الخاصة بدعم وترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و في هذا الفصل سنتناول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومدى مساهماتها في الاقتصاد الوطني، و كذا أهم المؤسسات والهيئات الداعمة لهذا القطاع، من خلال المباحث الموالية:

المبحث الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري وقابلية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

المبحث الثالث: آليات وبرامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري وقابلية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قبل الحديث عن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائر، أو أهم المؤسسات الداعمة لها، ينبغي التطرق أولا و بصفة موجزة إلى وضعيتها في الفترة ما بين الاستقلال إلى يومنا هذا، و تطورها سواء حسب القطاعات أو حسب توزعها الجغرافي، واهم الأطر القانونية التي تنظم هذا القطاع الحساس.

المطلب الأول: لمحة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لقد ورثت الجزائر منظومة اقتصادية تابعة لفرنسا، حيث كان الوضع الاقتصادي منهارا سنة 1962، من جراء الحرب المدمرة للهياكل الاقتصادية، وسياسة استنزاف الثروات الممارسة من طرف الاستعمار الفرنسي، إذ كانت الصادرات الموجهة لفرنسا تمثل 85% من مجموع الصادرات الجزائرية عام 1962، و80% من الواردات تأتي من فرنسا. وبناء على ذلك عمدت الجزائر في تلك المرحلة السيطرة على موارد الدولة الاقتصادية، وبناء اقتصاد وطني مستقل حيث سميت بمرحلة البناء، لذا فقد ميزت تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ثلاث فترات:

1- الفترة 1967-1986:

تتزامن هذه المرحلة مع مختلف مخططات التنمية وقد تميزت بالصدمة البترولية لعام 1974 والصدمة المضادة 1986، وان هذه المرحلة تميزت بازدهار باهر للاقتصاد الجزائري بالرغم من ظهور العلامات

الأولى للإخفاق في نهاية الفترة بسبب التراجع العنيف للوضع الخارجي، وكذا بسبب التغيرات في السياسات الاقتصادية[1].

الجدول رقم (4– 01) : توزيع الاعتمادات المالية المرخصة خلال البرنامجين (1967-1973) و(1974-1979).

	الاستثمارات المرخصة	باقي الإنجاز	عدد المشاريع
البرنامج الأول 67–73 (التنمية الحرفية)	389 مليون د.ج	389 مليون د.ج	150 مشروع
البرنامج الثاني 74–79 (التنمية المحلية)	3179 مليون د.ج	2225 مليون د.ج	594 مشروع
المجموع	3568 مليون د.ج	2614 مليون د.ج	744 مشروع

المصدر: بوزيان عثمان (يومي 17 و 18 أفريل 2006)، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر متطلبات التكيف وآليات التأهيل، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص 768.

فخلال هذه الفترة كان الاقتصاد الوطني يرتكز على القطاع الزراعي والحرفي خاصة النسيج والبناء والزراعة وغيرها من النشاطات الحرفية حيث كان عددها قليل جدا بـ 150 مشروع فقط خلال المخطط الخماسي الأول (1967-1973)، وهذا نظرا لامتلاك اقتصاد منهار بسبب الاستعمار، أما خلال البرنامج الثاني فقد رصدت مبالغ تنموية متواضعة بقيمة 3179 مليون دينار جزائري، و هذا بسبب ارتفاع مداخيل الدولة لاسترجاع السيادة على قطاع المحروقات 1971، وكانت موجهة للتنمية المحلية.

أما بالنسبة للاعتمادات المالية المرخصة في إطار تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المخططين الأول والثاني (1967-1979)، فكانت متباينة حسب التوجهات التنموية حيث في

[1] وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، الكتاب الأبيض للحكومة (2007)، إستراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة، دار الحقائق للنشر والتوزيع والإشهار، الجزائر، ص 35.

المخطط الأول (1967-1973) الصناعات التقليدية بنسبة 39% ثم يليها قطاع النسيج وقطاع مواد البناء بنسبة 17% لكل قطاع، عكس المخطط الثاني (1974-1979) حيث كانت اغلب التخصيصات موجهة لقطاع مواد البناء بنسبة 41% ، ثم يليها قطاع السياحة المحلية بنسبة 19% ثم الصناعات المعدنية بنسبة 13%، وهذا ما يعكس نهج الدولة في النهوض بالتنمية المحلية من خلال إنعاش المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة. والجدول الموالي يوضح نسبة الاعتمادات المالية حسب كل قطاع خلال هذه الفترة:

الجدول رقم (4– 02): الاعتمادات المالية المرخصة في إطار تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (1967-1979).

القطاع / البرنامج	مواد البناء	الصناعات المعدنية	الخدمات الحرفية	الخشب والورق	النسيج	الكيمياء الصغيرة	السياحة المحلية	الصناعات التقليدية	الصناعات الغذائية
البرنامج 1	% 17	% 05	% 01	% 07	% 17	/	% 13	% 39	/
البرنامج 2	% 41	% 13	% 08	% 11	% 01	% 02	% 19	% 02	% 03
الأول + الثاني	% 36	% 11	% 07	% 10	% 04	% 01	% 18	% 10	% 03

المصدر: بوزيان عثمان، المرجع السابق، ص 768.

– أما خلال فترة الثمانينات فقد ظهر تصور جديد للسياسة الاقتصادية يتجه أساسا نحو الانتقال بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد متفتح، فأصبح ينظر بذلك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتوجه جديد وبديل، ومن هذا المنطلق أكد المخطط الخماسي الأول 1980-1984 على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاعتماد عليها في امتصاص حالات العجز الهامة

المسجلة في العقدين السابقين، كما تم إصدار قانون متعلق بالاستثمارات الوطنية الخاصة في 21 أوت 1982، وإنشاء الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص و متابعته و تنسيقه سنة 1983 [1].

وخلال فترة 1982-1988 سجلت أكبر الإصلاحات لكن دائما مع الاقتصاد الموجه، حيث هذه الفترة عرفت تطورا ملحوظا شملت المخططين الخماسيين (1980-1984 و1985-1989) هذين المخططين تضمن مجموعة من المعايير هي كالتالي[2]:

- حق التحويل لشراء المعدات والمواد الولية.
- نظام الواردات بدون دفع.

حيث أدت هذه المعايير إلى انجاز أكثر من 775 مشروع مصغر ومتوسط خلال كامل الفترة، والتمويل البنوك ى يتعدى 30% من المبلغ الإجمالي للاستثمار، أما المبالغ المستثمرة فلا تتعدى 30 مليون دينار.

غير أنه مع منتصف الثمانينات بدأ التوجه نحو الاهتمام بالقطاع الخاص وإشراكه في الحياة الاقتصادية بإصدار قانون متعلق بالاستثمارات الخاصة الوطنية، وإنشاء الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص، متابعته وتنسيقه، وبالرغم من الدفع الذي أعطته هذه الأطر القانونية والإجراءات لتنمية القطاع الخاص فإنها كانت غير كافية في ظل تعفن المحيط الاقتصادي، وعدم تكييفه الأمثل لظهور قطاع خاص

[1] سليمة غدير أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 131.

[2] Badri Abdelmadjid (2015) ; pme territoriaux et développement régionale en Algérie «étude territoire – ouest Algérie»; thèse de doctorat en sciences économiques, université Tlemcen ; p 211.

مؤهل، وما يؤكد لنا أن ما تم إنجازه من المشاريع لم يتعدى 373 مشروعا، وهو ما يمثل نسبة 10% من مجموع المشاريع المعتمدة[1].

2- الفترة 1987-1999:

تميزت هذه الفترة بانخفاض مداخيل الدولة وذلك نتيجة الانخفاض الحاد لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية وخاصة سنة 1986، لأقل من 10 دولار للبرميل، وكان لذلك أثرا كبيرا على النظام السياسي والاقتصادي للدولة وعلى الاستثمارات التي يديرها القطاع العام والتي كانت تمول من خزينة الدولة، فقد كانت المؤسسات العمومية تتميز بانخفاض مستويات الكفاءة الإنتاجية والمردودية الاقتصادية.

و خلال هذه المرحلة فان كل العوامل الاقتصادية أصبحت لا تبشر بالخير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، حيث أنها أثرت في معدلات النمو الاقتصادي، بحيث أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي تراجع من 15% ما بين (1980-1986) إلى حوالي 2% بين (1987-1991)، وانعكس ذلك على نصيب الفرد من الدخل الوطني، الأمر الذي أدى إلى تباطؤ توفير مناصب الشغل الذي فقد أكثر من 10 نقاط في اقل من عقد من الزمن[2].

و مع بداية التسعينات وبعد لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي تبنت مجموعة من الإصلاح المالية والنقدية، والتي تدخل في إطار الخوصصة وتشجيع الاستثمار الخاص واستحداث بيئة استثمارية للمؤسسات الصغير والمتوسطة كان أهمها:

[1] بوزيان عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 770.

[2] Analyse de la population active en Algérie (main d œuvre -juin 1989) ; N 30 ; quelques résultats issus de l'enquête Ed ; ONS ; 1993.

- إصدار قانون النقد والقرض في 04 أفريل 1990 خاص بتنظيم الاستثمار،وفصل الدائرة النقدية عن الدائرة المالية، والذي كان يهدف إلى تنظيم قطاع النقد والقرض بتوجيه عمل البنوك و إعادة تحديد دور البنك المركزي بالإضافة إلى تشجيعه للاستثمار الأجنبي، إضافة إلى منحه المساواة في المعاملات بين المؤسسات العمومية والخاصة وإعطاء الأولوية الأكبر للمشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية.
- تحرير الاستثمار الخاص عن طريق وكالات لمساعدة المؤسسات المتمثلة في وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) التي أنشئت سنة 1993، و وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI) و التي أنشئت سنة 1994.
- خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تعاني من عجز، وقد تمت المصادقة في 22 جويلية 1995 على قانون الخوصصة للمؤسسات العمومية من طرف المجلس الانتقالي، حيث صدر القانون رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 لتحديد إطار الخوصصة.

و قد كان لهذه السياسات التحفيزية زيادة حقيقية في مجموع نوايا الاستثمار التي تركزت بصفة أساسية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن 99% من المشاريع المصرح بها لدى وكالة (APSI) من 1994 إلى 1999 تمثل مؤسسات صغيرة ومتوسطة[1]. و هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي والذي يعطي بعض الأرقام حول تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال مرحلة التسعينات ومعدل نموها:

[1] كتوش عاشور وطرشي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 1040.

الجدول رقم (4– 03): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (1991-1999).

السنوات	عدد المؤسسات	عدد العمال	نسبة النمو %
1991	50000	–	-
1996	177365	555232	22.2
1999	159507	636375	15.7

المصدر: الدليل الإحصائي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

نلاحظ أن عدد هذه المؤسسات في تزايد مستمر خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي، حيث تضاعف عددها من 50000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 1991، إلى 159507 مؤسسة سنة 1999، وهذا بمعدل نمو قدره بـ 22.2% وهذا راجع لحجم الاهتمام وجملة الإجراءات التي باشرتها الدولة الجزائرية في ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى رأسها قانون الخوصصة الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2005. لكن تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل عام من الأزمة النفطية العالمية 2007، والعشرية السوداء التي ارتفعت حدتها خلال النصف الثاني من العشرية، أدى إلى انخفاض كبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لينخفض معدل النمو إلى 15.7% مسنة 2009 مقارنة بسنة 2006.

3- الفترة 2000- 2015:

حيث تعتبر مرحلة مهمة وحاسمة بالنسبة لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهمية البالغة للقطاع خاصة وأنا الدولة الجزائرية أصبحت تبحث عن بدائل للخروج من اقتصاد الريع، فقد تميزت بوضع تنظيم قانون للمؤسسات ووضع إستراتجية بالاشتراك مع بعض المنظمات الدولة والدول الرائدة في هذا الجانب لترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين هما:

أ- المرحلة الأولى: 2000-2005

سميت بمرحلة الاستقرار حيث تميزت المرحلة باستقرار الاقتصاد وعقلنة المؤسسة، حيث سمحت بإعادة صياغة الإطار القانوني الاقتصادي لوضعه في سياق ملائم مع المرجعيات والتطبيقات الدولية والقضاء على التدخلات المؤسساتية وجعل السياسات العمومية في وضعية منسجمة، فتم إعادة توجيه المؤسسات إلى النشاطات الرامية إلى رفع الإنتاجية[1]. والجدول الموالي يبين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه المرحلة:

الجدول رقم (4- 04): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2000-2005).

السنوات	عدد المؤسسات	نسبة النمو %
2000	159000	-
2001	179893	5.0
2002	188054	10.0
2003	207949	8.4
2004	312959	12.8
2005	320000	-

المصدر: الدليل الإحصائي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

وللتوضيح أكثر يمكن الاستعانة بالشكل التالي:

[1] الصناعة الجزائرية رهانات وأفاق، المركز الوطني للصحافة والإعلام، وزارة الاتصال، الجزائر، مارس 2011، ص 46.

الشكل رقم (4- 01): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2005)

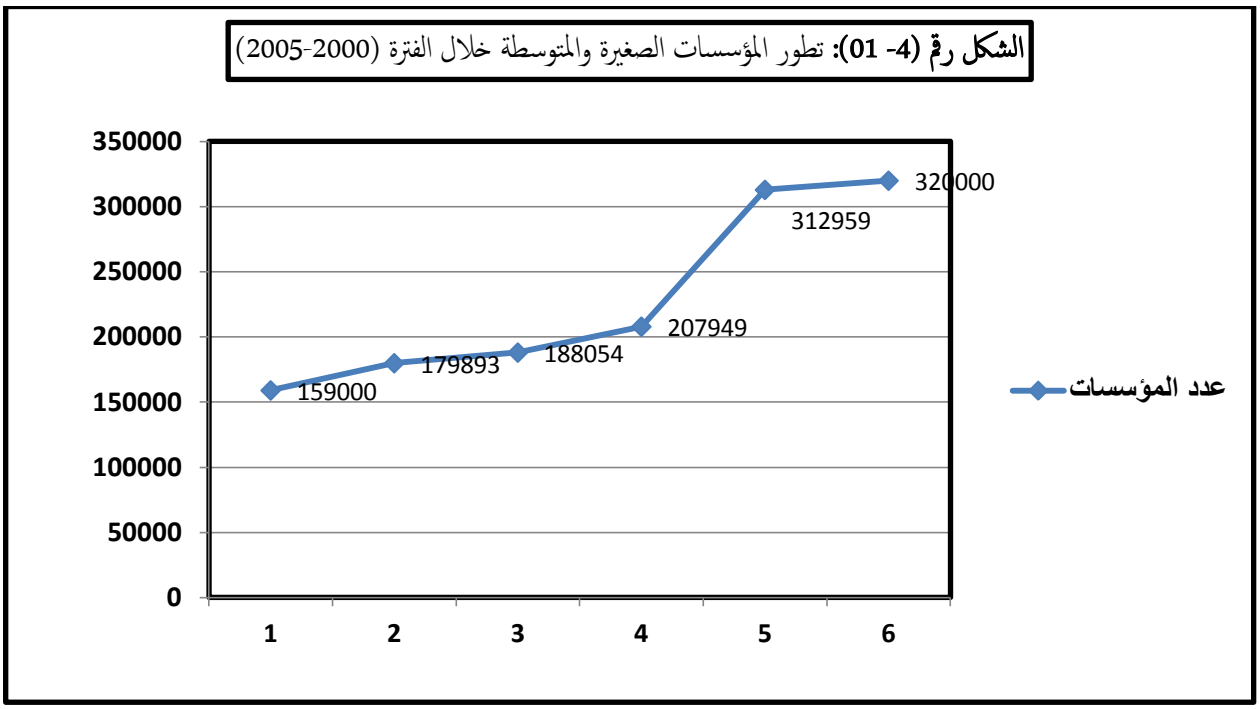

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من معطيات الجدول السابق.

ب- المرحلة الثانية 2006 – 2015:

نجد أن نسبة تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة إلى أخرى، حيث كانت سنة 2000 تقدر بـ 159000 مؤسسة لتنتقل إلى 179893 مؤسسة سنة 2001 بمعدل نمو 05%، وهذا مع إصدار القانون 01-18 و الذي يعد منعرجا حاسما في تاريخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات، و كذا آليات دعمها وترقيتها. حتى أن معدل النمو يرتفع من سنة إلى أخرى و هذا حسب الإعانات و البيئة الاستثمارية و التسهيلات المقدمة من طرف الدولة في كل سنة، حيث بلغ 12.8% سنة 2004 بعد تأثره سنة 2003 بسبب الأزمة النفطية العالمية، والتي أثرت بشكل طفيف على المؤسسات الجزائرية. وهو ما يمكن توضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4– 05): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2006-2014).

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد المؤسسات	376767	410959	519526	570838	607297	659309	711832	775502	853053

المصدر: نشرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2006-2015).

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد هذه المؤسسات في تزايد مستمر خلال الثلاث السنوات الأولى، إلا أنه في سنة 2010 لا يعطي المدلول الحقيقي لها لأنه أدمجت معها المؤسسات الحرفية عند فصل المؤسسات التقليدية عن إحصاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبمقارنة سنة 2011 و2012 نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة دائما في ارتفاع مستمر بنسبة 7.24% و 8.58% على التوالي لكل من المؤسسات الخاصة المعنوية والطبيعية، وهذا راجع لدمج تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاطات الحرة في الإحصاء، ابتداء مَّن السداسي الثاني من سنة 2008 ، وهي المؤسسات التي تمارس عملها في مختلف المهن الحرة والأنشطة القانونية منها مكاتب المحامين، الموثقين، الصيادلة، المخابر الطبية، بالإضافة إلى مهن حرة أخرى، تعتبر منشآت تجارية لإنتاج الخدمات كانت غائبة عن المنظومة الإحصائية[1].

أما خلال الفترة ما بين 2010-2014 فهناك تطور للمؤسسات وهذا بحجم الاهتمام المولى من طرف الحكومة حيث يشكل بعث الإنتاج الصناعي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستحداث مناصب شغل مستقرة أهم انشغالات برنامج التنمية للخماسي 2010-2014 الذي خصص له ما

[1] سليمان ناصر وعواطف محسن (يومي 28 – 29 أكتوبر 2011)، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول، الملتقى الدولي الأول حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة بالتعاون مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، ص 06-07.

يناهز 21214 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 286 دولار[1]، حيث كان مبرمج إنشاء حوالي 200000 مؤسسة خلال هذه المرحلة، إضافة إلى كافة الإجراءات التحفيزية المتخذة لتشجيع الاستثمار والدعم الهام لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و المنحى البياني التالي يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015:

الشكل رقم (4- 02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين 2006/2014

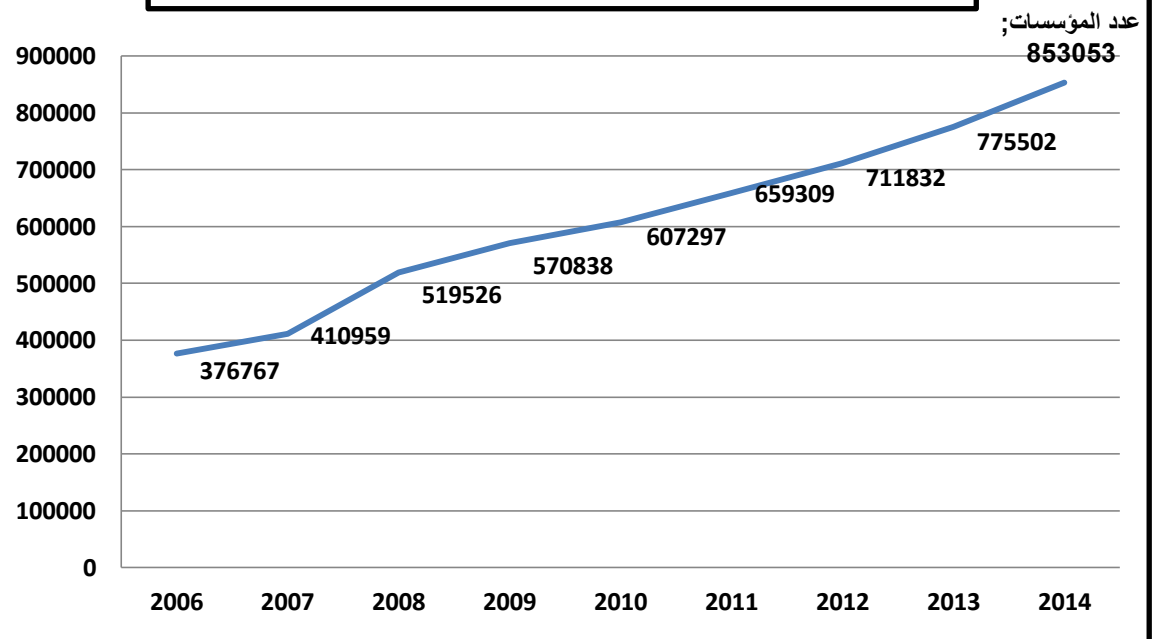

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من معطيات الجدول السابق.

[1] الصناعة الجزائرية رهانات وأفاق، المركز الوطني للصحافة والإعلام، وزارة الاتصال، الجزائر، مارس 2011، ص 59.

المطلب الثاني: الإطار القانوني والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لقد ظل القطاع الخاص مقيدا بالتشريعات الهادفة إلى عدم توسعه إلى غاية إصدار قانون النقد والقرض الذي سمح لأول مرة لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية، لذا فقد وضع قانون النقد والقرض الأرضية الأولى لظهور القطاع الخاص، تم قانون الاستثمار لسنة 1993، لكن المساعي الحقيقية لتطوير القطاع الخاص، قد تحددت من خلال قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001، حيث قام بتأطير الاستثمار وتنسيق مجهودات الحكومة في دعم المشاريع الاستثمارية وتعزيز التشاور بين كل الإدارات المعنية بإنشاء وتطوير ثقافة الاستثمار، مما أدى إلى مزيد من الدعم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والجدول الموالي يلخص أهم الأطر التشريعية التي تدخل في تنظيم ودعم وترقية القطاع:

الجدول رقم (4– 06): أهم الأطر القانونية والتشريعية المشجعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

السنة	القوانين والتشريعات	المضمون
2001	– القانون رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر 2001،	– يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " الجريدة الرسمية رقم 77 المؤرخة رقم في 15 ديسمبر 2001".
	– القانون رقم 17/01 المؤرخ في 4 شعبان عام 1422 الموافق 2001، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 04/01 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 21 أكتوبر 2001،	– يتضمن المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصصتها، " الجريدة الرسمية رقم 62 المؤرخة في 24 أكتوبر 2001".
	– القانون رقم 16/01 المؤرخ في 4 شعبان عام 1422 الموافق 21 أكتوبر 2001،	– يتضمن الموافقة على الأمر رقم 03.01 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار " الجريدة الرسمية رقم 62 المؤرخة في 24 أكتوبر 2001."
	– المرسوم التنفيذي رقم 281.01 المؤرخ في 6 رجب عام 1422 الموافق 24 سبتمبر 2001،	– يتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره "الجريدة الرسمية رقم 55المؤرخة في 26سبتمبر 2001 ."
	– الأمر رقم 04/01 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام	– يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسييرها وخوصصتها " الجريدة

	1422 الموافق 20 أوت 2001، - الأمر رقم 03/01 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 أوت 2001،	الرسمية رقم 47 المؤرخة في 22 أوت 2001" - يتعلق بتطوير الاستثمار "الجريدة الرسمية رقم 47 المؤرخة في 22 أوت 2001.
2002	- المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 6 رمضان عام 1423 الموافق 11 نوفمبر 2002 - القرار المؤرخ في 27 شعبان عام 1423 الموافق 3 نوفمبر 2002."	- يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي." الجريدة الرسمية رقم 74 المؤرخة في 13 نوفمبر 2002." - يحدد تنظيم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " الجريدة الرسمية رقم 73 المؤرخة في 10 نوفمبر 2002 .
2003	**-** الأمر رقم 03/03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 جويلية 2003. **-** المرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في ذي الحجة عام 1423 الموافق 25 فبراير 2003،	**-** يتعلق بالمنافسة ."الجريدة الرسمية رقم 43 المؤرخة في 20 جويلية 2003." **-** يحدد الطبيعة القانونية لمركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها " الجريدة الرسمية رقم 13 المؤرخة في 26 فبراير 2003."
2004	- المرسوم التنفيذي رقم 233/04 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 4 أوت 2004، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 295/02 المؤرخ في 8 رجب عام 1423 الموافق 15 سبتمبر 2002. - المرسوم الرئاسي رقم 134/04 المؤرخ في صفر عام 1425 الموافق 19 افريل2004،	- الذي يحدد كيفيات تسير حساب التخصص الخاص رقم 302.107 الذي عنوانه "صندوق الاستثمارات"، الجريد الرسمية رقم 49 المؤرخة في 8 أوت 2004" - يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " الجريدة الرسمية رقم 27 المؤرخة في 28أفريل 2004".
2005	- النظام رقم 03/05 المؤرخ في 28 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 6 جوان 2005،	- يتعلق بالاستثمارات الأجنبية "الجريدة الرسمية رقم 53 المؤرخة في 31 جويلية 2005".
2006	- المرسوم التنفيذي رقم 356/06 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر - الأمر رقم 11/06 المؤرخ في 6 شعبان عام 1427 الموافق 30 أوت 2006،	- يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها " الجريدة الرسمية رقم 64 المؤرخة في 11أكتوبر2006" - يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز و التنازل عن الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية " الجريدة الرسمية رقم 53 المؤرخة في 30 أوت 2006"
2007	- المرسوم التنفيذي رقم 120/07 المؤرخ في 5 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 23 افريل 2007،	- يتضمن تنظيم لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار تشكيلتها وسيرتها، الجريدة الرسمية رقم 27 المؤرخة في 25 افريل 2007.

	- المرسوم التنفيذي رقم 121/07 المؤرخ في 5 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 23 أفريل 2007، - المرسوم التنفيذي رقم 121/07 المؤرخ في 5 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 23 أفريل 2007، - المرسوم التنفيذي رقم 08/07 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1427 الموافق 11 جانفي 2007،	- يتضمن تنظيم لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات و ضبط العقار وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية رقم27 المؤرخة في 25 أفريل 2007. - يتضمن تطبيق أحكام الأمر رقم 11.06 المؤرخ في 6 شعبان عام 1427 لموافق 30 أوت 2006 الذي يحدد شروط و كيفيات منح الامتياز والتنازل عن الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة و الموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية " الجريدة الرسمية رقم 27 المؤرخة في 25 أفريل 2007." - يحدد قائمة النشاطات و السلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 03.01 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار" الجريدة الرسمية رقم 04 المؤرخة في 14 جانفي 2007"
2008	- الأمر رقم 04/08 المؤرخ في أول رمضان 1429 الموافق أول سبتمبر 2008، - المرسوم التنفيذي رقم 98/08 المؤرخ في 16ربيع الأول عام 1429 الموافق 24مارس 2008، - القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 صفر عام 1429 الموافق 9 فبراير 2008،	- يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لانجاز مشاريع استثمارية، " الجريدة الرسمية رقم 49المؤرخة في 3سبتمبر 2008". - يتعلق بشكل الصريح بالاستثمار وطلب و مقرر منح المزايا وكيفيات ذلك"الجريدة الرسمية رقم 16 المؤرخة في 26 مارس 2008." - يحدد التنظيم الداخلي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار."الجريدة الرسمية رقم 15 المؤرخة في 16 مارس 2008.
2009	المرسوم التنفيذي رقم 355/09 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1430 الموافق 20 أكتوبر 2009، - القرار المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1430 الموافق 18 مارس 2009، - المرسوم التنفيذي رقم 152/09 المؤرخ في 7 جمادى الأول عام 1430 الموافق 2 ماي 2009، - القرار المؤرخ في 21 صفر عام 1430 الموافق 17 فبراير 2009 ، - 3 القرار المؤرخ المشترك في 28 صفر عام 1430 الموافق 31 فبراير 2009،	- يحدد كيفيات إعداد وتنفيذ المخططات الداخلية للتدخل من طرف المستغلين للمنشات الصناعية ."الجريدة الرسمية رقم 60 المؤرخة في 21 أكتوبر 2009." - يحدد مكونات ملف التصريح بالاستثمار وإجراء تقديمه ."الجريدة الرسمية رقم 31 المؤرخة في 24 ماي 2009." - يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية. "الجريد الرسمية رقم 27 المؤرخة في 6 ماي 2009" . - يحدد إجراءات معالجة ملفات تعديل مقررات منح المزايا ومكوناتها، " الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 29 أفريل 2009". - يتعلق بالكشف السنوي لتقدم مشاريع الاستثمار، " الجريدة الرسمية رقم 25

	- القرار المؤرخ في 3 محرم 1430 الموافق 31 ديسمبر 2008، - القرار المؤرخ في 5 صفر عام 1430 الموافق أول فبراير 2009، - المرسوم التنفيذي رقم 86/09 المؤرخ في 21 صفر عام 1430، الموافق 17 فبراير2009، - القرار المؤرخ في 11 شوال 1429 الموافق لـ 2008،	المؤرخة في 29 أفريل 2009 " - يتضمن إنشاء لجنة الطعن على مستوى وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، "الجريدة الرسمية رقم 22 المؤرخة في 15 أفريل 2008. - يحدد كيفيات تعديل قوائم السلع والخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية ويحدد مكونات الملف المتعلق به، الجريدة الرسمية رقم 22المورخة في 15 أفريل 2008. - يتضمن إنشاء مديريات الولاية للصناعة وترقية الاستمثارت وتنظيمات وسيرها " الجريدة الرسمية رقم 12 المؤرخة في 22 فبراير 2009". - يحدد تشكيلة لجنة التحكيم للجائزة الجزائرية للجودة " الجريدة الرسمية رقم 07 المؤرخة في 28 جانفي 2009".

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من عدة مراجع أهمها:

- وزارة الاتصال (2011)، الصناعات الجزائرية رهانات وأفاق، المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام، ص 106-112.
- الجريدة الرسمية الجزائرية (2000 إلى 2009).

المطلب الثالث: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات (2015/2004).

سنتناول في هذا الجانب تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القطاعات الناشطة وهذا من حسب القطاع العام والخاص باعتبار أن الدولة الجزائرية قد تبنت حديثا سياسية السوق المفتوح ومن ثم خوصصة المؤسسات منذ 1995، حيث أننا نلاحظ من خلال الإحصائيات أن القطاع العام قد تقلص وبشكل ملحوظ خاصة بعد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وسعي الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، إذ نجد عددها تقلص إلى 532 مؤسسة سنة 2015 بينما المؤسسات الخاصة فقد بلغ عددها 537901 مؤسسة خلال نفس السنة.

1. بالنسبة للقطاع الخاص:

إن المؤسسات الخاصة تأخذ أحد الشكلين، إما مؤسسات خاصة ذات الشخص المعنوي أي شركات، أو مؤسسات خاصة ذات الشخص الطبيعي أو ما يطلق عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمهن الحرة، و تشمل خصوصاً قطاعات الصحة والعدل والمستثمرين الزراعيين، و قد أدخلت في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقاً من سنة 2008[1]، هذا ونجد أن نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص يرتكز على خمس نشاطات اقتصادية كما هو موضح في الجدول الموالي، وهي تسيطر بشكل شبه كلي على المؤسسات في الجزائر:

الجدول رقم (4– 07): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط (2014-2015).

مجموعات فروع النشاط	2014	النسبة %	2015	النسبة %	نسبة التطور %
الفلاحة والصيد البحري	5 038	1,01	5 625	1,05	11,65
المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات المتصلة	2 439	0.49	2 639	0,49	8,20
البناء والأشغال العمومية	159 775	32.15	168 557	31,34	5,50
الصناعة التحويلية	78 108	15.72	83 701	15,56	7,16
الخدمات	251 629	50,63	277 379	51,57	10,23
المجموع	496 989	100	537 901	100	8,23

المصدر: نشرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2014-2015)، رقم 27 -28.

[1] سليمان ناصر وعواطف محسن، مرجع سابق الذكر، ص 06.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قطاع الخدمات يسيطر وبنسبة كبيرة على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وهذا بنسبة 50,63% و 51,57%، لكل من سنة 2014 و2015 على التوالي، بنسبة تطور10,23%، ثم يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 32.15% سنة 2014 وكذالك سنة 2015 بنسبة 31.34% لتسجل اضعف نسبة تطور سنوي بالنسبة للقطاعات الأخرى بـ 5.50% فقط.

أما القطاع الحساس والذي تعول عليه الحكومة الجزائرية قطاع الفلاحة والصيد البحري فنجد أن عدد المؤسسات قليل جدا ولا يعكس القيمة الحقيقية للتنمية إذا ما قورن بحجم المساحة المخصصة للجانب الزراعي والفلاحي في الجزائر، أو حتى طول الساحل الجزائري الذي يبلغ حوالي 1200 كلم إذا ما تحدثنا عن الصيد البحري، حيث أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في هذا القطاع بلغت 5038 مؤسسة فقط أي بنسبة 1.01% وهي نسبة ضئيلة جدا هذا في سنة 2014، وكذالك سنة 2015 بلغت 1.05% أي بإرتفاع طفيف جدا هذا بالرغم من الانخفاض الحاد للبترول ومحاولة الدولة الجزائرية إيجاد بدائل للعملة الصعبة خلال هذه الفترة حيث بلغت نسبة التطور 11.65%، و هي نسبة غير كافية من أجل النهوض بهذا القطاع الحساس والذي هو في ذيل الترتيب إذا ما قورن بقطاعات أخرى اقل أهمية منه. والمنحنى الموالي يوضح أكثر تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب كل قطاع خلال سنة 2015.

الشكل رقم (4- 03): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط 2015.

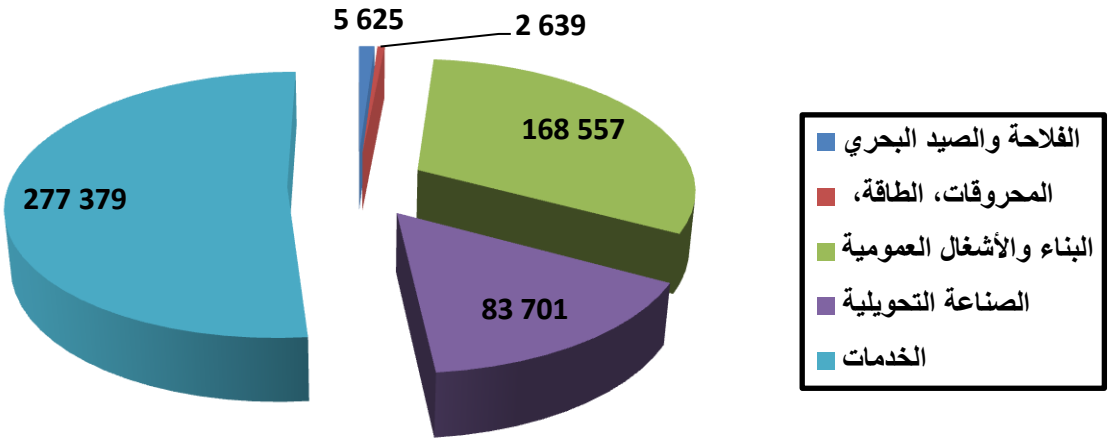

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من معطيات الجدول السابق.

2. بالنسبة للقطاع العام:

لقد أصبح نقل ملكية المؤسسة العمومية إلى القطاع الخاص ظاهرة تجتاح العالم، فبعد قرن من التجربة مع نماذج مختلفة من الاقتصاد الاشتراكي، أصبح هناك اقتناع بألا تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، و أن تترك فرصة أكبر للقطاع الخاص. ويتضح هذا جليا بالنسبة للاقتصاد الجزائري والذي يشهد تناقصا كبيرا في المؤسسات العمومية من سنة إلى أخرى، و هذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي، والذي يبين توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر حسب قطاعات النشاط الاقتصادي خلال سنتي 2014 و2015:

الجدول رقم (4– 08): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب قطاع النشاط (2014-2015).

قطاع النشاط	2014				2015			
	العدد الإجمالي	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %	العدد الإجمالي	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الصناعة	151	27,86	18472	39,66	161	30,26	18 603	42,54
الخدمات	150	27,68	12963	27,83	145	27,26	12 333	28,20
الزراعة	50	9,23	6979	14,98	180	33,83	6 408	14,65
البناء والأشغال العمومية	182	33,58	3963	8,51	38	7,14	6 343	14,51
المناجم والمحاجر	9	1,66	1190	2,55	8	1,50	1 108	2,53
المجموع	**542**	**%100**	**46567**	**%100**	**532**	**%100**	**43 727**	**%100**

المصدر: نشرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2014-2015)، رقم 27 -28.

ما هو ملاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات في القطاع العام تنشط ضمن خمس قطاعات اقتصادية حساسة وقد بدأت في السنوات الأخيرة تفقد مكانتها في النشاط حيث كانت 542 مؤسسة سنة 2014 لتنخفض إلى 532 مؤسسة سنة 2015، وهذا بسبب توجهات الدولة الجزائرية نحو خوصصة القطاع العام والتوجه نحو الانفتاح الاقتصادي، حيث نجد أن أهم قطاع هو البناء والأشغال العمومية بنسبة 33.58% سنة 2014، لينخفض بشكل ملحوظ عدد المؤسسات في هذا القطاع إلى 38 مؤسسة فقط سنة 2015 بعدما كان 182 مؤسسة سنة 2014، وهذا بسبب توجهات الحكومة وترشيد النفقات العمومية والتوجه للقطاع الزراعي الذي كانت 50 مؤسسة سنة 2014 لترتفع إلى 180 مؤسسة سنة 2015.

أما خلال سنة 2015 فنجد انه تم إعطاء أهمية كبرى للمؤسسات الصناعية حيث شكلت حوالي 42.54% من المؤسسات العمومية بـ 161 مؤسسة بعدما كانت 151 مؤسسة سنة 2014، ثم يليها قطاع الخدمات بنسبة 28.20% بعدد 145 مؤسسة حيث انخفضت عما كانت عليه في 2014 بخمس مؤسسات أي 150 مؤسسة. وأخر قطاع هو قطاع المناجم والمحاجر حيث بلغ عددها سنة 2014 بـ 09 مؤسسات ليتقلص إلى 08 مؤسسات فقط، وهذا راجع لقلة اهتمام الحكومة بهذا القطاع، و اغلب المؤسسات الناشطة فيه هي مؤسسات كبرى. والشكل الموالي يبين لنا توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسعة العمومية حسب قطاع النشاط لسنة 2015:

الشكل رقم (4- 04): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حسب قطاع النشاط 2015.

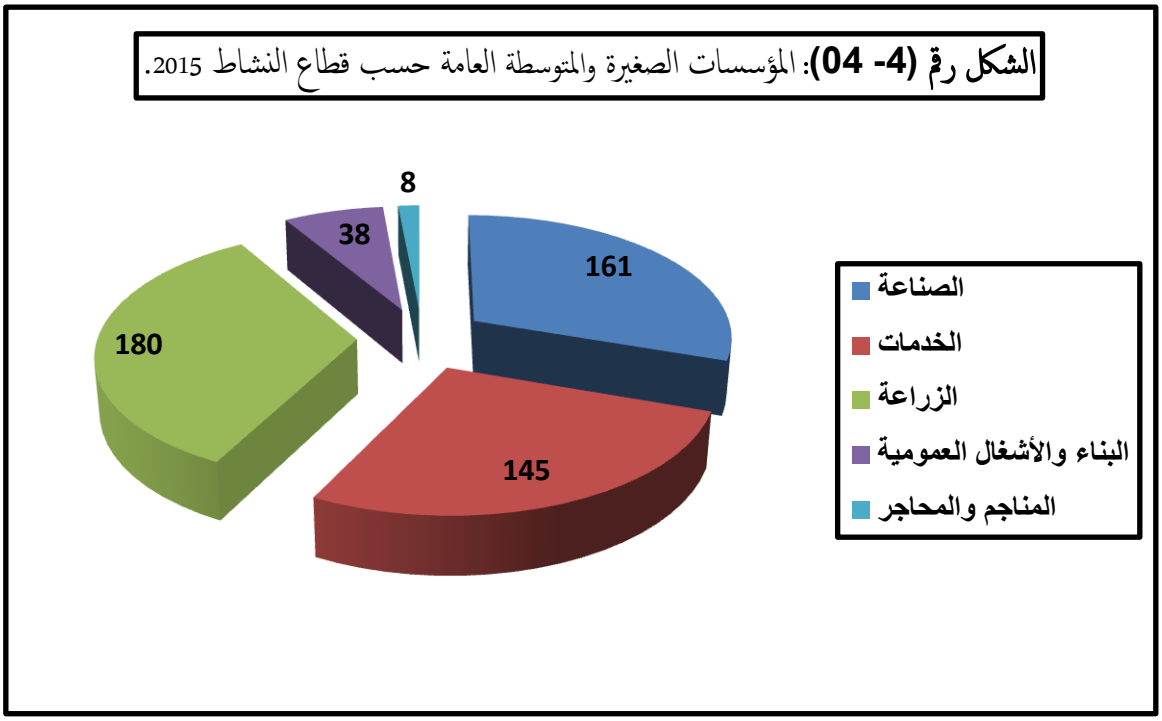

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من معطيات الجدول السابق.

ومن خلال تحليلنا لأهم الإحصائيات الخاصة بتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب النشاط نجد أن هناك تباين واضح في توجهات الحكومة، وهذا بالتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص هذا من جهة، والتركيز على قطاعات دون أخرى مثل القطاع الزراعي وقطاع الفلاحة

والصيد البحري، حيث كان التركيز خلال السنوات السابقة على قطاع الأشغال العمومية والخدمات بين سنة 2014 و2015، وهذا نظرا لعدة اعتبارات أهمها الهزة البترولية التي مست الجزائر في الآونة الأخير وظهور بوادر التقشف بإلغاء أغلب المشاريع التنمية والتي كانت تصب في مجملها في الأشغال العمومية والتهيئة.

المطلب الرابع: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2015/2004).

سنتطرق في هذا العنصر إلى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب المناطق، بحيث يتبين أن نشاط الخاصة تتوزع على مختلف المناطق والجدول التالي يوضح لنا ذلك:

الجدول رقم (4– 09): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب المناطق (2013-2015).

الجهات	2013	حركية المؤسسات في 2014				2014	2015
		الإنشاء	الشطب	إعادة إنشاء	التطور		
الشمال	316 364	27 799	4 849	5 091	28 041	344 405	373 337
الهضاب العليا	102 533	8 487	2 759	1 607	7 335	108 912	118 039
الجنوب الكبير	40 517	3 057	1 446	588	2 199	43 672	46 525
المجموع	*459 414*	39 343	9 054	7 286	37 575	496 989	537 901

المصدر: نشرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2014-2015)، رقم 27 -28.

نلاحظ عدم وجود توازن في توزيع المؤسسات عبر جهات الوطن خلال جميع سنوات الفترة المدروسة، إذ نجد تكثف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمركزها في شمال الوطن مثلا سنة 2015 كان عددها في الشمال 373337 مؤسسة وهذا راجع إلى الكثافة السكانية المرتفعة مقارنة بمناطق الوطن

الأخرى، في حين تحتل الهضاب العليا المرتبة الثانية بـ 118039 مؤسسة، يليها الجنوب الكبير بـ 46525 مؤسسة وهي نسبة قليلة جدا. إن عدم التوازن هذا قد يمثل خطرا كبيرا على تحقيق التنمية الجهوية، كما يعتبر التوازن الجهوي أحد أهم مؤشرات التنمية إذ يعبر على تثمين الموارد المتاحة بنفس الكيفية. والشكل الموالي يبن حصة كل منطقة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2015:

الشكل رقم (4- 05) : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهة .2015

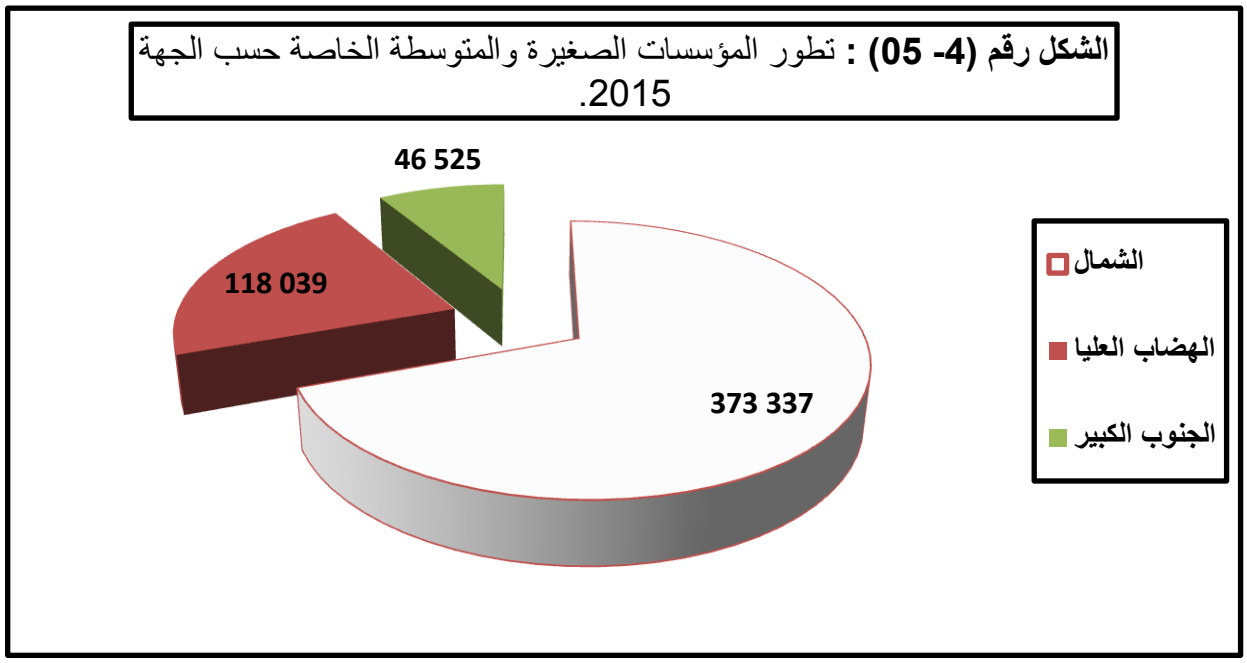

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من معطيات الجدول السابق.

هذا بالنسبة للمناطق أما بالنسبة للولايات كذالك نجد اختلاف كبير في توزع المؤسسات بين ولايات الوطن لكن هذا الاختلاف يتناسب طردا مع الكثافة السكانية لكل ولاية فمثلا الولايات التي تشهد انفجارا سكانيا تحتل الصدارة في عدد المؤسسات المستحدثة كالجزائر العاصمة بـ 56641 مؤسسة، تليها كل من تيزي وزو، وهران، بجاية، سطيف، بعدد 24431، 29531، 23867، 21068 مؤسسة على التوالي وهي جميعا ولايات تنتمي إلى منطقة الشمال.

أما الولايات التي تشهد عدد مؤسسات قليل فأغلبها ينتمي إلى منطقة الجنوب أو كثافة السكان فيها قليل لتأخر عجلة التنمية فيها كولاية البيض، تيسمسيلت، تندوف، إليزي، بعدد مؤسسات 612 2، 190 2، 1605، 1513 مؤسسة على التوالي، والجدول التالي يوضح أكثر حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر بين سنة 2013 و2014، سواء من حيث الإنشاء أو الشطب أو حتى إعادة الإنشاء حسب كل ولاية:

الولاية	2013	حركية المؤسسات في 2014				2014
		الإنشاء	الشطب	إعادة إنشاء	التطور	
الجزائر	52 797	3 677	471	638	3 844	56 641
تيزي وزو	27 139	2 469	786	709	2 392	29 531
وهران	21 722	2 509	221	421	2 709	24 431
بجاية	21 845	1 888	218	352	2 022	23 867
سطيف	20 606	1 549	456	391	1 484	22 090
تيبازة	19 097	2 075	331	227	1 971	21 068
بومرداس	16 583	1 579	272	171	1 478	18 061
بليدة	15 648	1 429	385	321	1 365	17 013
قسنطينة	14 652	1 339	330	193	1 202	15 854
باتنة	11 512	954	194	146	906	12 418
عنابة	11 499	632	151	137	618	12 117
شلف	11 037	793	366	143	570	11 607
سكيكدة	9 895	750	155	104	699	10 594
برج بوعريرج	10 030	888	149	245	984	11 014
البويرة	10 045	982	97	198	1 083	11 128
تلمسان	9 773	989	127	179	1 041	10 814
المسيلة	9 364	1 081	293	202	990	10 354
ميلة	8 414	618	56	54	616	9 030
جيجل	7 916	841	142	256	955	8 871
سيدي بلعباس	7 902	716	82	124	758	8 660
غرداية	7 597	349	142	170	377	7 974
ورقلة	7 489	606	360	48	294	7 783
عين الدفلى	7 417	562	43	109	628	8 045
المدية	7 371	647	201	179	625	7 996
مستغانم	7 395	751	174	180	757	8 152
معسكر	7 212	880	82	133	931	8 143
الجلفة	7 058	663	242	93	514	7 572
تيارت	6 520	530	75	80	535	7 055
تبسة	6 516	417	39	16	394	6 910
غليزان	6 192	464	32	69	501	6 693
بسكرة	5 953	409	256	121	274	6 227
بشار	5 837	264	110	76	230	6 067
خنشلة	5 419	357	81	61	337	5 756
الواد	5 772	640	88	53	605	6 377
قالمة	5 771	550	69	79	560	6 331
أم البواقي	5 095	425	213	87	299	5 394
عين تموشنت	4 807	320	16	30	334	5 141
سوق هراس	4 604	333	103	73	303	4 907
لغواط	4 881	349	243	63	169	5 050
الطارف	4 235	339	42	85	382	4 617
ادرار	3 289	316	237	35	114	3 403
سعيدة	2 806	221	267	65	19	2 825
النعامة	2 530	220	13	28	235	2 765
تمنراست	2 510	234	78	57	213	2 723
البيض	2 363	239	3	13	249	2 612
تسيمسيلت	2 273	261	388	44	-83	2 190
تندوف	1 528	110	49	16	77	1 605
إليزي	1 498	129	126	12	15	1 513
المجموع	459 414	39 343	9 054	7 286	37 575	496 989

المبحث الثاني: مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم مساهمة فعالة في الاقتصاد الوطني ،حيث وعلى الرغم من أهمية دورها في الاقتصاد الوطني، والاهتمام الذي توليه له السلطات الجزائرية لتطويره، وبالرغم ما حققته في مجال النمو والمساهمة في التنمية الوطنية والتجارة الخارجية، إلا أن هذه المؤسسات لازالت مساهماتها لم تبلغ بعد القدر المنشود، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال هذا المبحث والدي يبرز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من التشغيل، والقيمة المضافة، والناتج المحلي والصادرات.

المطلب الأول: مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليه، ويلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات، الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة[1]، حيث تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل حوالي 020 371 2 عاملا •في الجزائر أي ما نسبته 59% من عدد العمال الجزائريين، وهي تتطور من سنة إلى أخرى حيث تطورت هذا العدد بنسبة 9,91% بين سنتي 2014 و2015، وهي ممثلة بالجدول التالي:

[1] قاشي خالد، مرجع سابق الذكر، ص 21.

• يضم هذا العدد بالإضافة إلى الأجراء، أرباب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) وأرباب المؤسسات الخاصة بالمهن الحرة والحرفيين,

الجدول رقم (4– 11): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل خلال 2011-2015.

طبيعة المؤسسات		2011	النسبة%	2012	النسبة%	2013	النسبة%	2014	النسبة%	2015	النسبة%
المؤسسات الخاصة	أجراء	1017374	58.99	1089647	58.95	1176377	58,76	1259154	58,37	1 393 256	58,75
	أرباب المؤسسات	658737	38.20	711275	38.49	777259	38,83	851511	39,47	934 037	39,40
المؤسسات العمومية		48086	2.79	47375	2.56	48256	2,41	46567	2,16	43 727	1,84
المجموع		1724197	100	1848117	100	2001892	100	2157232	100	2 371 020	100

Source: Ministère de petite et moyenne entreprise et de L'Artisanat (bulletins 2011- 2015), direction des système d'information et des statistiques, bulletin d'information économique; DSIS;

من خلال الجدول السابق نجد أن زيادة حصة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل على مستوى الاقتصاد الكلي، ولكن بالنظر إلى مكونات القطاع نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتمية للقطاع الخاص لها أكبر نسبة مساهمة تقدر بـ 98,16%، يمثل منها 58,75% أجراء، و 39,40% لأرباب المؤسات، أما المؤسسات العمومية فهي في تناقص مستمر خلال فترة الدراسة، ومساهمتها ضئيلة جدا قدرت بـ 1,84% فقط وهذا راجع إلى توجه الدولة إلى الخوصصة وتفعيل القطاع الخاص.

المطلب الثاني: مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة والناتج المحلي.

1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

بالنسبة للقطاعات المساهمة في القيمة المضافة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أن قطاع الخدمات ممثل بمؤسسات النقل والمواصلات والمؤسسات التجارية يعتبر أهم القطاعات المساهمة في خلق القيمة المضافة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 21,2% و 21,3% على التوالي، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 18,7%، أما بالنسبة لقطاعي الزراعة والصناعة من المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة هما أيضا يلعبان دور لا يستهان به[1]. والجدول الموالي يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة في القيمة المضافة:

الجدول رقم (4– 12): تطور القيمة المضافة حسب فروع النشاط (2011-2014).

القيمة : مليار دينار جزائري.

الطابع القانوني	2011		2012		2013		2014	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
نسبة القطاع العام في القيمة المضافة	923.34	15.23	793,38	12,01	893,24	11,70	1187,93	13,9
نسبة القطاع الخاص في القيمة المضافة	5137.46	84.77	5813,02	87,99	6741,19	88,29	7338,65	86,1
المجموع	**6060.8**	**100**	**6 606**	**100**	**7 634**	**100**	**8 527**	**100**

Source: Ministère de petite et moyenne entreprise et de L'Artisanat, direction des système d'information et des statistiques, bulletin d'information économique; DSIS; bulletins, 2011- 2015.

من خلال الجدول نلاحظ تراجع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة للقطاع العام من 15.23% سنة 2011 إلى 13,9% سنة 2014، وهذا لعدم قدرته على مسايرة متطلبات وشروط اقتصاد السوق، وتحت وقع تحرير التجارة الخارجية وعولمة الاقتصاد، وبالمقارنة نجد هناك تزايدا في مساهمة القطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ارتفعت من 84.77% سنة 2011 إلى 86,1% سنة 2014، والذي يمكن تفسيره بالأهمية الاقتصادي والاجتماعي لها، والدعم الذي حظيت به من طرف الدولة.

[1] قدي عبد المجيد وكساب أمينة (2012)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر ، الملتقى الدولي حول: "استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة ورقلة، ص 12.

2. مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي:

إن الناتج الداخلي الخام ينشأ من مساهمات أربع قطاعات اقتصادية في البلاد، وهي قطاع المؤسسات المالية، المؤسسات الاقتصادية، مؤسسات الجماعات المحلية، مساهمة قطاع العائلات، ويمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن مساهمة قطاع العائلات يشكل النسبة الأكبر، حيث تساهم هذه المؤسسات بأكثر من 84.77% من الناتج الداخلي الخام[1]، ومن خلال الجدول الموالي نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص ممثلة في المؤسسات العائلية ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة تتزايد باستمرار خلال الفترة الممتدة من 2011 حتى 2015 بالنسبة للناتج خارج المحروقات، الأمر الذي يكشف لنا مدى أهمية القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (4– 13): تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني.

القيمة : مليار دينار جزائري.

الطابع القانوني	2010		2011		2012		2013	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	827,53	15,02	923,34	15,23	793,38	12,01	893,24	11,7
نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	4 681,68	84,98	137,46	84,77	5813,02	87,99	6741,19	88,3
المجموع	**5509,21**	**100**	**6060,8**	**100**	**6606,404**	**100**	**7634,43**	**100**

Source: Ministère de petite et moyenne entreprise et de L'Artisanat, direction des système d'information et des statistiques, bulletin d'information économique; DSIS; bulletins, 2011- 2015.

[1] سليمان ناصر وعواطف محسن (2014)، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول،الملتقى الدولي الأول حول:تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، ص 08.

بالنظر إلى الجدول السابق نلاحظ أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في قيمة الناتج الداخلي الخام في تزايد مستمر، حيث قدرت نسبة مساهمته سنة 2010 بـ 84,98% ثم ارتفعت في سنة 2011 إلى 84,77%، وهو ما يعادل مساهمة إجمالية تقدر بـ 137,46 مليار د,ج وهي اقل نسبة سجلت خلال العشر سنوات الأخيرة، ليعرف نموًا سنة 2012 بنسبة 87,99%، ليرتفع سنة 2013 إلى 6741,19 مليار دينار جزائري أي بنسبة 88,3%، وهي تتوزع بين النشاط الفلاحي، والتجارة، والبناء، والخدمات.

أما مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام في قيمة الناتج الداخلي الخام فهو في انخفاض، حيث سجلت نسبة مساهمة القطاع العام انخفاض حيث كانت تقدر سنة 2012 بـ 15,23% لتنخفض سنة 2013 إلى 12,01% ، ثم إلى 11,7% سنة 2014، وهذا ما يوضح جليا توجهات الدولة. والشكل الموالي يوضح أكثر التباين بين مساهمات القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام:

الشكل رقم (4– 06): تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني.

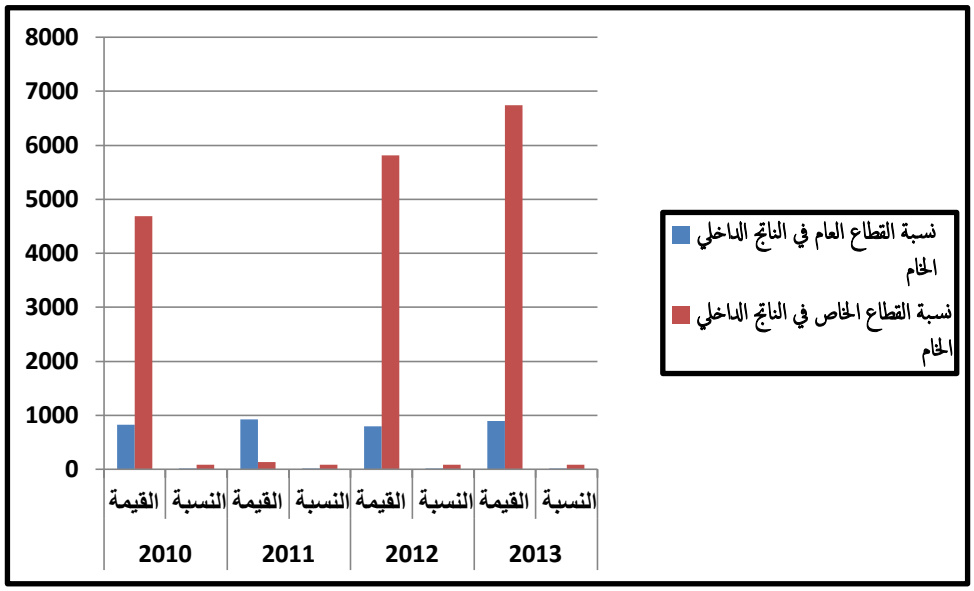

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من إحصائيات الجدول السابق.

المطلب الثالث: مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية.

قبل التطرق إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الجزائرية يجب أولا التطرق إلى مساهمتها في الميزان التجاري:

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميزان التجاري:

تسيطر المحروقات وبشكل شبه كلي على الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق 94,54% سنة 2015 من القيمة الإجمالية للصادرات، أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة ومقدرة بـ 5,46% من القيمة الإجمالية للصادرات أي بقيمة 2.06 مليار دولار أمريكي، حيث كان هناك فائض في ميزان المدفوعات سنة 2014 لإجمالي الصادرات حيث بلغ فائض ميزان التجاري بـ 4306 مليون دولار أمريكي، أما سنة 2015 فكان هناك عجز حاد في الميزان التجاري بسبب انخفاض أسعار

البترول في الأسواق الدولية حيث بلغ العجز بـ 13714 مليون دولار، والجدول الموالي يوضح تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال سنة 2014 و2015:

الجدول رقم (4– 14): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2014-2015.

القيمة : مليون دولار أمريكي

	2014	2015	معدل التطور %
الواردات	58 580	51 501	**-12,08**
الصادرات	62 886	37 787	**-39,91**
الميزان التجاري	**4 306**	**-13 714**	/

Source: Ministère de petite et moyenne entreprise et de L'Artisanat, direction des système d'information et des statistiques, bulletin d'information économique; DSIS; bulletins, 2011- 2015.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات:

لذلك فقد قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات، وذلك من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في الدولة سواء بالتقليل من الاستيراد أو تشجيع الصادرات خاصة الصادرات خارج المحروقات، خاصة وأنها تمثل حوالي99% من مجموع المؤسسات في الجزائر.

والجدول الموالي يبين أهم المنتجات خارج قطاع المحروقات المصدرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2014-2015:

الجدول رقم (4– 15): أهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات 2014-2015.

القيمة : مليون دولار أمريكي

مجموعة المنتوجات	2014		2015	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت	938,55	36,35	588,07	28,51
النشادر المنزوعة الماء	567,81	21,99	502,31	24,35
الأسمدة المعدنية	292,42	11,33	438,85	21,27
سكر الشمندر	228,14	8,84	149,85	7,26
الهيدروجين حلقي	95,96	3,72	95,29	4,62
فوسفات الكالسيوم	123,74	4,79	37,01	1,79
الكحول غير الحلقية	47,32	1,83	35,30	1,71
الهيدروجين والغازات النادرة	38,79	1,50	34,44	1,67
التمور	47,01	1,82	24,95	1,21
المياه بما فيها المعدنية	11,80	0,46	9,89	0,48
المجموع الجزئي	2392	92,62	1 916	92,87
المجموع	**2582**	**%100**	**2 063**	**%100**

Source: Ministère de petite et moyenne entreprise et de L'Artisanat, direction des système d'information et des statistiques, bulletin d'information économique; DSIS; bulletins, 2011- 2015.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الصادرات خارج المحروقات انخفضت بشكل ملحوظ 2582 مليون دولار سنة 2014 إلى 2063 مليون دولار سنة 2015 بسبب الأزمة التي شهدتها الأسواق

العالمية للانخفاض الحاد لأسعار النفط والتي اثر على الاقتصاد الوطني، حيث نجد أن الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت والنشادر المنزوعة الماء لكل من سنة 2015 و2015 بالرغم من انخفاضهما، حيث بلغ سنة 2015 على التوالي 28,51%، 24,35% أما المنتجات الأخرى والتي في الغالب هي موسمية كالتمر الذي بلغ نسبة ضئيلة جدا بـ 1.21% وهي نسبة قليلة إذا ما قورنت بحجم الصحراء الجزائرية، ويأتي كذلك المياه بما فيها المعدنية بنسبة ضئيلة قدرت بـ 0.48%، والملاحظ من الإحصائيات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا زالت تفتقد الميزة التنافسية واقتحام الأسواق العالمية بسبب حداثتها ونقص الخبرة في مجال التصدير. وإن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تدرج التصدير ضمن أهدافها، بل تكتفي بفرض وجودها في الأسواق المحلية فقط.

هذا بالنسبة إلى للمنتجات المصدرة أما الدول المتعامل معها في إطار التصدير فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم إسهاما كبيرا في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50% في ايطاليا وبين 40-46% في الدانمرك وسويسرا و30% في فرنسا والنرويج وهولندا، وتشكل حوالي 66% من إجمالي الصادرات الصناعية الألمانية عام 2000 وتصل إلى 40% في كوريا وبلدان شرق آسيا والى 50% في الصين، وترتفع هذه الحصة إذا تضمنت الإحصاءات الجزء من صادرات المنشآت الكبيرة الذي تم التعاقد عليه من الباطن مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما في حالة الصادرات من السيارات[1].

[1] قاشي خالد (2015)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005-2013، مجلة" الأبحاث الاقتصادية "لجامعة البليدة 2، العدد الثاني عشر، ص 23.

المبحث الثالث: آليات وبرامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

بعدما تحددت التوجهات نحو الانتقال إلى اقتصاد السوق لجأت الدولة إلى ترقية الاستثمار بما يضمن تنمية الاقتصاد في ظل هذا التوجه، فأوجدت عدة هيئات تسهل مبدأ "دعه يعمل"، بهدف تطوير الاستثمار وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خارج قطاع المحروقات، وفي هذا الإطار أنشئت هيئات لمنح الضمانات، وهيئات تمويل وترقية استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]. و لم يكن التركيز فقط على جانب الدعم المالي بل أنشئت مؤسسات وهيئات أخرى لمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتقديم المعلومات والإرشادات، ومنح مزايا الأفضلية في بعض المشاريع التنموية، وغيرها من المساعدات الفنية.

المطلب الأول: صناديق دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من أجل دعم الجهود الرامية للنهوض بالقطاع من طرف الحكومة الجزائرية، فقد تم إنشاء مجموعة من المؤسسات المالية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقتها، و أهم هذه المؤسسات نجد:

1- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (FGARPME)

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان عام 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002، المتعلق بإنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي.

[1] NATIONS UNIES, Evaluation des capacités de promotion des investissements de l'Agence nationale de développement de l'investissement, Genève, 2005,P7.

حيث أن صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو عبارة عن مؤسسة عمومية، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية و برأسمال 1.1 مليار دينار جزائري. انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004.

و يعتبر هذا الصندوق وسيلة دعم، حيث يقدم الضمان للمشاريع المربحة التي ليس لها ضمانات، ويقدم ضمانات إضافية للمشاريع التي ليس لها ضمانات كافية، لأن هدف الصندوق هو مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وليس البنوك عن طريق تمويل المشاريع بالانطلاق والتوسيع ذات المخاطر الكبيرة وليس تخفيض المخاطر للبنك، وذلك على شكل ضمان قرض طويل الأجل لتغطية جزء من الخسارة التي تتحملها البنوك والمؤسسات المالية، على أن يغطي الضمان 80% من قيمة القرض المحصل عليه، علمًا أن الضمان الأدنى لمنح القروض هو 4 مليون د.ج، بينما الضمان الأقصى لمنح القروض هو 25مليون د.ج[1].

و من أهداف صندوق ضمان القروض متوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي:

- يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على الضمانات التي تشترطها البنوك، و ذلك من خال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة للاستثمارات المجدية.

و الجدول الموالي يعطي بعض الإحصائيات حول الوضعية العامة للملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ تاريخ انطلاق نشاطه إلى غاية نهاية 2015:

[1] بن طلحة صليحة و معوشي بوعلام (2006)، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، إشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص 356.

الجدول رقم (4– 16): حصيلة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR حسب نوع المشاريع (2004-2015).

	عروض الضمان	شهادات الضمان
عدد الضمانات الممنوحة	1 549	834
الكلفة الإجمالية للمشروع (د.ج)	133 365 394 213	60 401 287 136
مبلغ القروض المطلوبة (د.ج)	86 366 683 701	38 293 553 009
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	%65	%63
مبلغ الضمانات الممنوحة (د.ج)	42 070 125 443	20 180 747 631
المعدل المتوسط للضمان الممنوح	%49	%53
المبلغ المتوسط للضمان (د.ج)	27 159 539	24 197 539
عدد مناصب الشغل التي ستنشأ	54 869	27 626

Source: Ministère de petite et moyenne entreprise et de L'Artisanat, op.cit., p 40.

من خلال الجدول السابق فان الصندوق قدم وإلى غاية 31 ديسمبر2015 حوالي 834 ضمان في إطار برنامج التأهيل، قيمة الضمانات الممنوح 20180747631 د.ج، والتي سمحت بخلق حولي 27626 منصب شغل،حيث تتراوح نسبة تغطية هذه القروض ما بين 49 و53 بالمائة بحسب غاية مشروع استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إنشاء مؤسسة أو تطويرها إلى توسيع أو تجديد التجهيزات الخاصة بها.

2- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (CGCIPME)

أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04- 134 المؤرخ في 19 ابريل 2004، وهذا برأسمال يقدر بـ 30 مليار دينار، وهو عبارة عن شركة ذات أسهم، حيث بدأ نشاطه الفعلي في بداية 2006، ويهدف صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق ما يلي[1]:

- ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها، حيث يكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دينار.
- لا تستفيد من ضمان الصندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة والقروض الخاصة بالنشاطات التجارية وكذا القروض الموجهة للاستهلاك.
- تستفيد من ضمان الصندوق القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق، للإشارة فإنه يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تساهم في رأسمال الصندوق بواسطة الحقوق والممتلكات التي تحوزها في شركات التأمين وضمان قروض الاستثمار.

و الجدول الموالي يبين أهم القروض الممنوحة من طرف صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ تاريخ إنشاءها، و إلى يومنا هذا حسب المناطق:

[1] المرسوم الرئاسي رقم 04- 134 ، المتضمن صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 27 ، الصادر بتاريخ 19 ابريل 2004، ص 30.

الجدول رقم (4– 17): حصيلة صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق (2006-2015).

الجهة	عدد الملفات	النسبة %
الوسط	312	42
الشرق	255	34
الغرب	106	14
الجنوب	70	09
المجموع	**743**	**%100**

Source: Ministère de petite et moyenne entreprise et de L'Artisanat, op.cit., p 43.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المشاريع الممول من طرف صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قليل جدا بالمقارنة بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على المستوى الوطني وهذا بـ 743 مشروع فقط، تتمركز اغلبها في الوسط بـ 312 مشروع ثم تليها منطقة الشرق بـ 255 مشروع والغرب بـ 106 مشروع، وأخيرا الجنوب بـ 70 مشروع فقط أي بمعدل من 5 مشاريع إلى 7 مشاريع لكل ولاية من ولايات الجنوب وهذا راجع لعدة أسباب أهمها التوجه الديني اتجاه القروض الربوية. ويمكن التوضيح أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4- 07): عدد الملفات الممنوحة من طرف صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق (2006-2015)

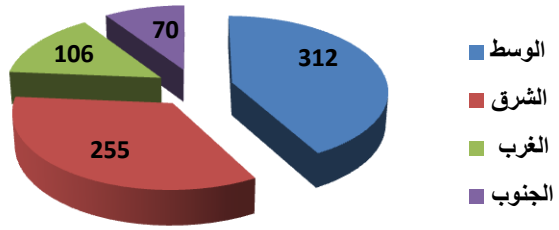

الشكل رقم (4- 08) : نسبة الملفات الممنوحة من طرف صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق (2006-2015)

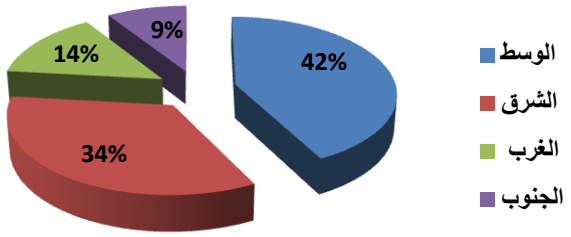

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من معطيات الجدول السابق.

3- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: ANSEJ

أسست الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في ربيع الثاني عام 1417 هـ الموافق لـ 08 سبتمبر 1996، عدل وتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 09 رجب عام 1424 هـ الموافق لـ 06 سبتمبر 2003.

و من أهم مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب[1]:

- تقوية الوكالة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات بالمهام التالية:
- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

[1] للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على الموقع: www.ANSEJ.DZ.ORG
تاريخ الاطلاع على الموقع: 2016/05/04.

- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بها تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لا سيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت التصرف.
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمار.
- تشجيع كل شكل أخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع مل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم.
- تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.
- تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي ورصد القروض.
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها.
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب انجاز برامج تكوين الشباب ذوي المشاريع لحساب الوكالة.

و الجدول التالي يبين أهم المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاع النشاط منذ إنشائها و إلى غاية 31 ديسمبر 2015:

الجدول رقم (4– 18): توزيع المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ حسب قطاع النشاط (إلى غاية 2015/12/31).

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة %	عدد مناصب الشغل	قيمة الاستثمار (د.ج)
الخدمات	103401	%29.00	241241	328470024600
نقل البضائع	56531	%15.80	96241	145558855730
الزراعة	50042	%14.00	119801	176067994300
الصناعات التقليدية	42302	%12.00	124937	108582022196
البناء والأشغال العمومية	30616	%9.00	90936	114206153185
الصناعة	22481	%6.30	66925	100471609694
نقل المسافرين	18984	%5.30	43677	46617872026
نقل التبريد	13382	%3.80	24128	33755061939
الصيانة	8740	%2.50	19911	19313662381
نقل التبريد	8605	%2.40	20277	21321269192
الصيد	1094	%0.30	5415	7211282240
الري	540	%0.20	2009	3157045389
المجموع	**356718**	**%100**	**855498**	**1104732852871**

Source: Ministère de petite et moyenne entreprise et de L'Artisanat, op.cit., p24.

من خلال إحصائيات الجدول السابق نجد أن قطاع الخدمات يتضمن اكبر القروض الممونة من طرف الوكالة وهذا 103401 مشروع وهذا نظرا لإقبال اغلب حاملي المشاريع لتعدد النشاطات في هذا القطاع وسهولة إنشائها. ثم يليها كل من قطاع نقل البضائع، وقطاع الزراعة ثم قطاع الصناعات التقليدية، و البناء والأشغال العمومية بنسب متقربة حيث بلغ عدد المشاريع الممولة 56531، 50042، 42302، 30616 مشروع على التوالي، ويليها المشاريع الأخرى حيث نجد أن الري يحتل أخر مرتبة في

المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بعدد 540 مشروع فقط، وهذا لأن أغلب مشاريع الري كبرى كبناء السدود وحفر الآبار. والشكل الموالي يوضح حصة كل قطاع من التمويل:

الشكل رقم (4- 09): المشاريع الممولة من طرف وكالة ansej حسب طبيعة النشاط

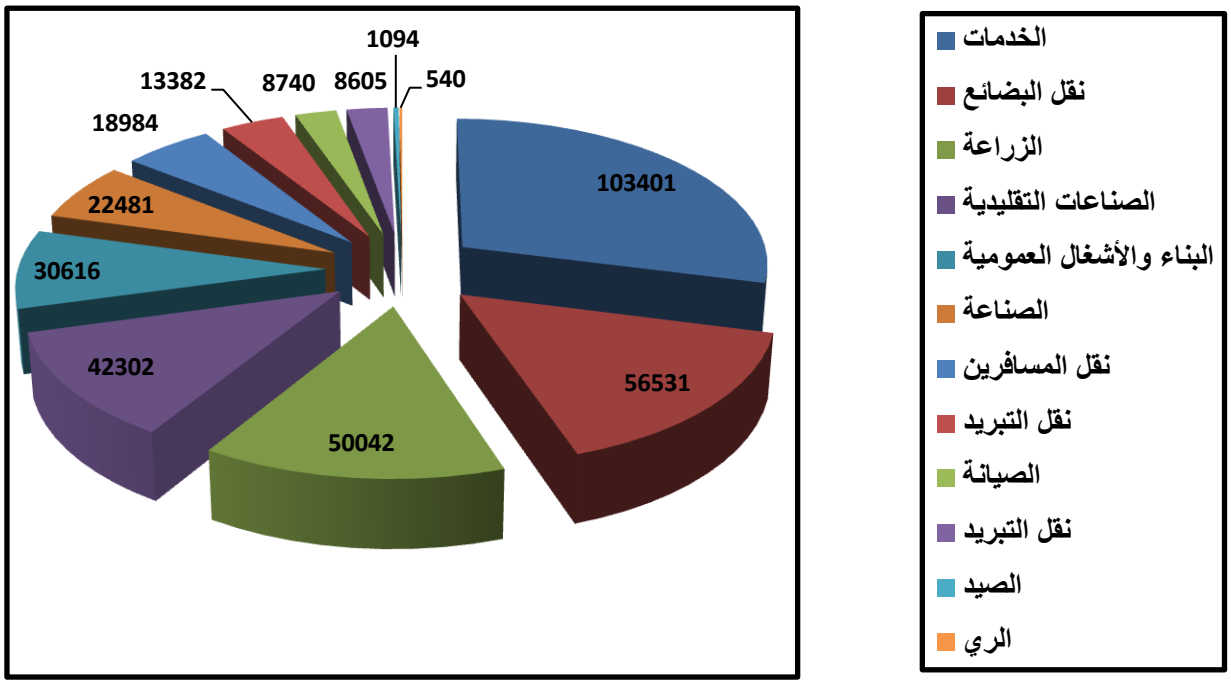

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من معطيات الجدول السابق.

4- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: ANGEM

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ 22 يناير 2004، وعدلت بعض مواد قانونها الأساسي بمرسوم رئاسي رقم 08-10 مؤرخ في 19 محرم 1429 هـ الموافق لـ 27 يناير 2008.

تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتتمثل مهامها في:

- تسير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم.
- تمنح قروض بدون مكافأة.
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

وبهذه الصفة تكلف الوكالة على الخصوص بما يلي[1]:

- تنشئ قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز.
- تقدم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض.
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام والتحسيس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار انجاز أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

[1] للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على الموقع: www.ANGEM.DZ.ORG
تاريخ الاطلاع على الموقع: 2016/05/10.

الجدول رقم (4– 19): توزيع القروض الممنوحة من طرف وكالة ANGEM حسب قطاعات النشاط (إلى غاية 2015/12/31).

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة %	المبلغ المستأجر (د.ج)
الزراعة	109264	% 14.30	6381838582
الصناعات المصغرة جدا	294425	% 38.54	13624900300
البناء والأشغال العمومية	64427	% 8.43	4724690157
الخدمات	159281	% 20.85	13868027939
الصناعات التقليدية	133362	% 17.46	6815553539
التجارة	2512	% 0.33	607950920
الصيد	683	% 0.09	72516667
المجموع	**763954**	**% 100**	**46095478103**

Source: Ministère de petite et moyenne entreprise et de L'Artisanat, op.cit., p 44.

من خلال المعطيات المقدمة في الجدول نجد أن قطاع الصناعات المصغرة جدا يسيطر على أهم القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وهذا بعدد قروض بلغت 294425 قرض أي بنسبة 38.54%، يليها كل من قطاع الخدمات بنسبة 20.85 % ، وقطاع الصناعات التقليدية بنسبة 17.46 %.

أما قطاع الزراعة فقد بلغ عدد القروض الممنوحة 109264 قرض وهذا بمبلغ إجمالي قدر بـ 6381838582 دينار جزائري، إي بنسبة 14.30 %، وهي نسبة قليله جدا إذا ما قورنت بأهمية القطاع الفلاحي والزراعي في الاقتصاد الوطني والرفع من قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات والأهمية البالغة التي توليها الحكومة لهذا القطاع، غير أن الإشكال هو في عدم إقبال أصحاب المشاريع بكثرة على هذا القطاع لكثرة العراقيل والبيئة الاستثمارية فيه.

5- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: (CNAC)

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة الذي أنشئ سنة 1994، وهو تابع لوزارة العمل والحماية الإجتماعية، لمساعدة العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 35-50 سنة على الاندماج في عالم الشغل عن طريق تقديم الإستشارة والمساعدة في مجال البحث عن العمل، حيث يعرض عليهم دورات تدريبية، كما أسندت إليه مهمة وضع وتسيير جهاز التكفل بالبطالين أصحاب المشاريع لمساعدتهم على إنشاء مؤسسات[1]، بالنسبة لكل استثمار يقل أو يساوي 5 ملايين د.ج، وإنشاء مراكز دعم العمل الحر الحفاظ على مناصب الشغل المهددة الزوال، تدعيم النظام الوطني للضمان الاجتماعي الموجه للعمال الأجراء وغير الأجراء، بإعتباره مؤسسة مكّلفة بالتأمين عن البطالة في الجزائر.

والجدول الموالى يبين توزيع المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حسب قطاع النشاط منذ تاريخ إنشائه والى غاية 31 ديسمبر 2015:

[1] موقع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: www.cnac.dz
تاريخ الاطلاع على الموقع: 2016/05/04.

الجدول رقم (4– 20): توزيع المشاريع الممولة من طرف وكالة (**CNAC**) حسب قطاع النشاط (إلى غاية 2015/12/31) .

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة %	عدد مناصب الشغل	النسبة %	مبلغ التمويل (د.ج)	النسبة %
الزراعة	14188	%10,93	34522	%12,93	53423.17	%13,01
الصناعات التقليدية	9870	% 7,60	26078	%9,77	29489.45	%7,18
البنـــاء والأشـــغال العمومية	7599	% 5,85	24568	%9,20	29762.93	%7,24
الري	307	% 0,23	1065	%0,40	2163.79	%0,52
الصناعة	9821	% 7,56	28653	%10,73	42582.39	%10,37
الصيانة	737	% 0,56	1779	%0,66	2024.30	%0,49
الصيد البحري	355	% 0,27	1293	%0,48	2393.77	%0,58
الأعمال الحرة	711	% 0,54	1541	%0,57	2380.95	%0,58
الخدمات	28252	%21,76	59316	%22,22	99366.74	%24,20
نقل البضائع	45793	%35,27	69597	%26,07	118163.54	%28,78
نقل المسافرين	12181	% 9,38	18459	%6,91	28799.73	%7,01
المجموع	129814	% 100	266871	%100	410550.76	%100

Source: Ministère de petite et moyenne entreprise et de L'Artisanat, op.cit., p 25.

من خلال الجدول السابق نجد أن عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة موجه وبنسبة كبيرة تفوق النصف في مشاريع نقل البضائع والخدمات وهذا بنسب 28,78% ، و 24,20% على التوالي ويسيطر على نسبة معتبر من عدد مناصب الشغل 57.03 % بين هذين

القطاعين وهو ما يعكس الإقبال الكبير على هذا النوع من المشاريع خاصة فيما يخص نقل وتحميل البضائع، خدمات الاتصال، الخدمات السياحية.... وغيرها.

أما بالنسبة للمشاريع التي تأتي بنسب طفيفة فنجد الصيد البحري والأعمال الحرة بنسبة 0,58% بالنسبة لكل قطاع، هذا ونجد قطاع الزراعة والذي يعتبر من القطاعات المهمة يمول بنسبة متواضعة 13.01% فقط بنسبة تشغيل تقدر بـ 10.93% من مجموع عدد العمال المشغلة في المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

6- وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI):

طبقا للمادة الثالثة من المرسوم رقم 12-93 والمؤرخ في 05 نوفمبر 1993، تتكون الوكالة (APSI) من مجموعة من الإدارات والهيئات تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم، حيث تعمل على تقييم المشاريع ودراستها واتخاذ القرارات بشأنها، ، وقد تم تعديل المرسوم السابق بإصدار الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار ومناخه و آلية عمله، وتمنح الوكالة الكثير من الامتيازات للمستثمرين خاصة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجدول التالي يوضح أهم الإعانات الموجهة لعدد من المشاريع حسب تصريح الوكالة:

الجدول رقم (4– 21): توزيع المشاريع الممولة من طرف وكالة (APSI) حسب قطاع النشاط (إلى غاية 2015/12/31) .

	قطاع النشاط	النقل	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	الخدمات	السياحة	الصحة	الفلاحة	المجموع
عدد المشاريع	2014	5 522	2013	845	1075	167	97	184	9 903
	2015	2 572	1 468	2 124	1176	232	134	244	7 950
	نسبة 2014 %	32,35	18,47	26,72	14,79	2,92	1,69	3,07	100
	التطور %	53,42	–27,07	151,36	9,40	38,92	38,14	32,61	–19,72

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من نشريات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

يمثل الجدول السابق مشاريع الاستثمار المسجلة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب قطاع النشاط، وهذا فقط بالنسبة للمشاريع الممنوحة لكل من سنة 2014، و2015، حيث أن أغلبية المشاريع تتمركز في قطاع النقل بنسبة 32.35% لسنة 2014، وتشهد انخفاض في السنة الموالية 2015 بنسبة تطور منخفضة –53.42% من إجمالي المشاريع الصرح بها. ثم يليها في عدد المشاريع الممنوحة قطاع الصناعة بنسبة 26.72%، بعدد 845 مشروع سنة 2014، ليرتفع بشكل كبير سنة 2015 بعدد 2124 مشروع ممنوح، أي بنسبة تطور قدرها 151.36%. أما كل من قطاع الفلاحة وقطاع الصحة فيبقى دائما في حيز التهميش بنسب محتشمة بـ 3.07%، و1.69% على التوالي فقط من إجمالي المشاريع الممنوحة من طرف الوكالة.

المطلب الثاني: الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423هـ الموافق لـ 25 فبراير 2003، أسس المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

و للمجلس المهام التالية:

- ضمان الحوار والتشاور بشكل دائم ومنظم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلق بالتطور الاقتصادي وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.
- تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة.
- جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، وبصفة عامة من الفاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع.

2- المجلس الوطني لترقية المناولة:

أسس المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة بموجب مرسوم تنفيذي رقم 03-188 المؤرخ في 20 صفر عام 424 هـ الموافق لـ 22 ابريل 2003، يخضع لأحكام هذا المرسوم والقوانين والتنظيمات المعمول به.

مهام المجلس الوطني لترقية المناولة[1]:

- يقترح كل التدابير التي من شانها تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني.
- يشجع على اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية ضمن التيار العالمي للمناولة.
- يقيم علاقات الشركات في هذا المجال ويبرم اتفاقيات التعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة أو المشابهة لها.
- ينشر ويوزع كل نشرة ذات صلة بموضوعه.
- ينشئ بداخله مركز للوثائق يتولى جمع واستغلال وتوزيع كل النصوص الاقتصادية المتصلة بترقية المناولة والشراكة بين المؤسسات الآمرة بالسحب والمناولة.
- يقوم بترقية نشاطات المناولة والشركات بعم للبورصات الموجودة أو المقرر إنشاؤها.
- يعمل على ترقية وتطوير و عصرنة المنظومة الإعلامية لتمكين المؤسسات الكبرى والمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين في مجال المناولة من التعارف فيما بينهم.

3- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب مرسوم تنفيذي رقم 03-165 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1426 هـ الموافق لـ 03 ماي سنة 2005، والمعدل بقرار وزاري مشترك مؤرخ في 27 رمضان عام 1426 هـ الموافق لـ 30 أكتوبر 2005.

والوكالة ما هي إلا أداة الدولة في مجال تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبهذه الصفة تتولى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المهام التالية[1]:

[1] الصناعات الجزائرية رهانات وأفاق (مارس 2001)، المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام، وزارة الاتصال، الجزائر، ص 92-93.

- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعته.
- ترقية الخبرة والاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ونجاعتها واقتراح التصحيحات الضرورية عليها، عند الاقتضاء.
- متابعة ديموغرافية المؤسسات في مجال إنشاء النشاط وتوقيفه وتغييره.
- ترقية الابتكار التكنولوجي واستعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة بالتعاون مع المؤسسات والهيئات المعنية.
- جمع المعلومات المتعلقة بميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلالها ونشرها.
- التنسيق مع الهياكل المعنية بين مختلف برامج التأهيل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: العراقيل التي تواجه تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

إن الجزائر هي من الدول حديثة الاستقلال والتي فقط بعد مرور أربعة عقود من الزمن بعد التخلي عن الاقتصاد الموجة وتبني الاقتصاد الحر سنة 1989، حيث أن هذا النظام الأخير ينادي بالملكية الفردية لوسائل الإنتاج ما جعل الدولة الجزائرية تتجه إلى القطاع الخاص والذي يعتبر الانطلاقة الأولى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، أي أن حداثة القطاع ونقص التجربة يعتبر من بين أهم العوائق التي تقف أمام تطور وتنمية القطاع إضافة إلى مجموعة أخرى من العراقيل يمكننا أن نوجزها فيما يلي:

[1] الصناعات الجزائرية رهانات وأفاق، المرجع السابق، ص 93.

- مشكل التمويل:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في مجال التمويل، و يمثل ذلك إشكالا حقيقيا يحد من تطور القطاع، ويبقى احد العوامل المعقدة والشائكة في حياة المؤسسة، حتى وان سجلت المنظومة المصرفية بعض التطور، فان سلوك البنوك يبقى متخوفا إزاء جميع الاستثمارات غير المدعمة من طرف الدولة، وتبقى ملفات الاستثمار معطلة وآجال التنفيذ طويلة.

- ضعف القدرة التنافسية:

إن الكثير من المنتجات الجزائرية هي منتجات تقليدية لذا عليها بتحسين القدرة التنافسية لضمان الاستمرارية، كي تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غزو السوق العالمية أو على الأقل حماية نفسها من المنتجات الأجنبية ولا يتأتى هذا إلا بالاعتماد على تكنولوجيا متقدمة.

العوائق الخاصة بالإجراءات الإدارية:

يتميز المحيط الإداري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بنوع من البيروقراطية والتأخر في الإجراءات، وهذا بالرغم من إصدار الكثير من القوانين الخاصة بتشجيع القطاع الخاص وقانون الاستثمار، وتقديم المزايا والتسهيلات لأصحاب المشاريع، وإنشاء الإطار المؤسسي الخاص بهم، إلا أن ذلك لم يرافقه التسهيلات الإدارية، وما ينقص حاليا هو تجسيد هذه القوانين في ارض الواقع لكي تساهم فعليا في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الافتقار إلى الأيدي العاملة المدربة:

حيث أن اغلب أصحاب المشاريع أو حتى المتحصلين على قروض لا يمتلكون أي إستراتيجية أو تجربة حول المشروع، هذا من جهة، وحتى العامل داخل المؤسسة تجده قليل الخبرة أو لا يمتلك لأي شهادة، هذا راجع لغياب برامج التكوين والتدريب.

- صعوبة الحصول على التكنولوجيا:

شأنها في ذلك شأن المورد البشري وذلك لقلة مواردها المالية من جهة وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى، و هو ما لا يجعل حصولها على التكنولوجيا أمرًا صعب المنال، حتى أن ما يتوافر لديها من معارف تقنية معرض للتجاوز بفعل الابتكارات والاختراعات الجديدة[1].

- صعوبة الحصول على العقار الصناعي:

خاصة بالنسبة للمؤسسات الأجنبية، حيث تعتبر مشكل العقار أهم مشكل تواجهه المؤسسات الجزائرية، و خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، فمن بين العراقيل التي تواجه المستثمرين هو عدم الاستقرار وعدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي، و كذلك الحالة السيئة التي تعيشها أغلب المناطق الصناعية.

هذا بالإضافة إلى عوائق أخرى التي لا تقل أهمية كغياب دراسات إستراتيجية صناعية تنبِّئ أصحاب المشاريع بأخطار الاستثمارات.و انتشار واسع للاقتصاد الموازي.

[1] قدي عبد المجيد و كساب أمينة (يومي 18 و 19 أفريل، 2012)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر ، الملتقى الدولي حول: "استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ورقلة، ص 15.

خلاصة:

أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر مع بداية الألفية الثالثة من خلال إنشاء هيئات ووكالات تقوم بدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سمح ذلك بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة وبالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية المستدامة، وقد نتج عن ذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي، و قد أدت كل هذه المجهودات إلى تحسين نسبي لمحيط المؤسسات مما أدى إلى تزايد عددها، والذي أدى بدوره إلى دفع التنمية و المساهمة في توفير مناصب شغل، والمساهمة في الناتج الداخلي الخام، والتقليل من فاتورة الواردات، وتحقيق حركية وتقليص العزلة على مختلف مناطق الوطن لما تتميز به من سهولة الإنشاء هذا من جهة، وسرعة تأقلمها مع المتغيرات الاقتصادية الصعبة من جهة أخرى.

و نجد أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير ضئيلة جدا، و هذا لضعف القدرة التنافسية لها خاصة في ظل الانفتاح على الأسواق الخارجية والمنافسة الحرة، لذا فان الجزائرية قامت بعدة تدابير بغية تأهيل المؤسسات سواء بإعداد برامج وطنية أو بالشراكة الأجنبية خاصة مع الاتحاد الأوربي.

الفصل الخامس:

برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى تأثيرها على الاقتصاد في الجزائر.

لقد أولت الجزائر أهمية كبرى لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و هذا لما له من دور فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تبلور هذا الاهتمام من خلال وضع إطار تشريعي ومؤسساتي ينظم ويرافق أصحاب المشاريع، وقد تنوعت هذه الهيئات والمؤسسات بين مؤسسات مالية هدفها تقديم الدعم المالي للمشاريع، ومؤسسات استشارية لمرافقتها، والهدف من كل هذه المؤسسات هو تأهيل ودعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز تنافسيتها خاصة في ظل العولمة ودخول اقتصاد السوق.

هذا و قد تنوعت البرامج الخاصة بتأهيل المؤسسات بين البرامج الوطنية أو بالشراكة الأجنبية وهذا بعدما دخل قانون الخوصصة حيز التنفيذ سنة 1995، حيث شرعت الجزائر بتطبيق حزمة من البرامج منذ سنة 1998، كان أولها بتأهيل تنافسية المؤسسات الصناعية ثم عدة برامج أخرى سوف نتطرق إليها في هذا الفصل ، وهذا ما يدفعنا إلى أيضا الى معرفة ما مدى مساهمة المؤسسات المؤهلة على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري، خاصة في الناتج المحلي الإجمالي، أو التشغيل وخفض مستويات البطالة، أو الصادرات خارج المحروقات وغيرها، لذا قسمنا هذه الجانب التطبيقي إلى:

المبحث الأول: برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية (2000-2006).

المبحث الثاني: برنامج التعاون الجزائري-الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2006-2014).

المبحث الرابع: دراسة قياسية لمدى تأثير برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية (2000-2008).

لقد قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة الجزائرية بإعداد برنامج وطني يمتد من سنة 2000 إلى 2008 لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية والخاصة ، و الذي ينقسم إلى ثلاثة مراحل حيث تشمل المرحلة الأولى 150 مؤسسة خلال الفترة 2000 إلى 2002 ، والثانية 200 مؤسسة خلال الفترة 2003 إلى 2005، والثالثة 300 مؤسسة خلال الفترة 2005 إلى 2008 [1]، حيث ركز هذا البرنامج على المؤسسات الصناعية سواء العمومية أو الخاصة، خاصة جانب التنافيسية.

المطلب الأول: أهداف برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية.

يسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 20 عاملا، والذي تشرف عليه وزارة الصناعة إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية منها والخاصة، وهو يمول من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية (FPCI) المزود بـ 1,5 مليار دينار والذي أسس بمقتضى قانون المالية لسنة 2000، و قد كان الهدف منها ترقية التنافسية الصناعية، وذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية، و تهيئة محيطها بتكييف جميع مكوناته من أنشطة مالية، مصرفية، إدارية، جبائية واجتماعية.

و قدر المبلغ المخصص لتمويل هذا البرنامج بـ 04 مليار دينار جزائري، خصص منه مبلغ 02 مليار دينار جزائري لتأهيل المؤسسات، أما المبلغ المتبقي فخصص لتحديث وإعادة تأهيل المناطق الصناعية.

[1] علي لزعر وبوعزيز ناصر (2009)، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، ص 40.

المطلب الثاني: شروط و إجراءات الاستفادة تأهيل المؤسسات الصناعية.

لا يتعلق برنامج التأهيل فقط بالجانب الخاص بالمؤسسة من إدارة أو تسيير للموارد بل يتعداه إلى مجموعة الهيئات المؤسساتية المحيطة والمتعاملة مع المؤسسة، وتأهيل المحيط يشمل الجانب القانوني، التنظيمي، إصلاح المنظومة المصرفية، تطوير شبكة الاتصالات، المناطق الصناعية والنشاط...، لذا هناك شروط وإجراءات للاستفادة تأهيل المؤسسات الصناعية.

1- شروط الاستفادة تأهيل المؤسسات الصناعية:

هناك مجموعة من الشروط يجب أن تتمتع بها المؤسسة المرشحة للتأهيل من أجل الحصول والاستفادة من المساعدات المالية المقدمة من قبل صندوق ترقية التنافسية الصناعية للمؤسسات الصناعية، وبصفة عامة تتمثل معايير القبول في النقاط التالية[1]:

- أن تكون المؤسسة تابعة للقانون الجزائري، مكونة قانونيا في الجزائر وتنشط منذ أكثر من ثلاث 3 سنوات؛
- تنتمي للقطاع الصناعي أو الخدمات المرتبطة بالصناعة، مهما كانت وضعيتها القانونية؛
- تضم المؤسسة أكثر من 30 عاملا دائما، ولكن هذا الشرط تم تعديله سنة 2005 ليصبح كما يلي:

  20 عاملا دائما بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية، و10 عمال بالنسبة لمؤسسات الخدمات التي لها علاقة بالصناعة؛
- أن تكون مسجلة ضمن السجل التجاري؛

[1] Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle (2000), Projet : Dispositif de Mise à Niveau, Ministère de l'industrie et de la restructuration, , Alger, p: 21.

– أن تكون لديها قدرة على تحقيق التوازن المالي وما يثبت ذلك هو النتائج المالية (صافي الأصول موجب للسنة الحالية أو السابقة، نتيجة الاستغلال موجبة لسنتين على الأقل من ثلاث سنوات)؛

– التقدم بطلب مرفق بالدراسة التشخيصية الإستراتيجية الشاملة ومخطط التأهيل بالإضافة إلى شهادة بنكية تثبت الموافقة على التمويل من قبل البنك (رسالة نية من البنك الممول).

و لتطبيق ومتابعة البرنامج تم تأسيس لجنة وطنية للتنافسية الصناعية التي يرأسها الوزير المكلف بالقطاع الصناعي، وتتكون من الأعضاء الممثلين لمختلف القطاعات الأخرى، أما فيما يتعلق بالجانب المالي، فلقد تم إنشاء " صندوق ترقية التنافسية الصناعية" (FPCI)، و هذا لتمويل مخططات تأهيل الصناعي.

2- إجراءات و الاستفادة تأهيل المؤسسات الصناعية.

يمكن حصر إجراءات استفادة المؤسسة من برنامج التأهيل في مرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى: التشخيص الاستراتيجي العام ومخطط تأهيل المؤسسة:

و تتمثل هذه المرحلة "في مبادرة المؤسسة بإجراء تشخيص استراتيجي عام، وهذا بمعرفة نقاط القوة والضعف لدى المؤسسة، وتكوين الاستراتيجيات التي تمكن المؤسسة من القضاء على نقاط ضعفها وتعزيز نقاط قوتها في ظل فرص والتحديدات المحيط الذي تعيش فيه، تقوم بعد ذلك بإعداد مخطط لتأهيلها، حيث يرفقان مع طلب المساعدة المالية إلى صندوق ترقية التنافسية الصناعية، ومنه يصبح للمؤسسة الحق في إطار احترام قواعد الأحقية المحددة في وثائق وزارة الصناعة) استيفاء شروط الملاءة في المؤسسة، والاستفادة من الإعانات المالية، وعادة ما تنجز هذه الدراسات والتشخيص الاستراتيجي من طرف مكتب دراسات أو مستشارين خارجيين تختارهم المؤسسة بحرية لإنجاز الدراسة.

وتجدر الإشارة على أن المؤسسة لا تدفع سوى 20% من تكاليف الدراسة، و80% تعوضها وزارة الصناعة للمؤسسة تدفع لمكتب الدراسات[1].

المرحلة الثانية :تنفيذ إجراءات برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية:

بعد الموافقة والمصادقة على المشروع من قبل اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية على مخطط التأهيل، يتم تحديد كيفية منح الإعانات، حيث أن تنفيذ الاستثمارات المادية واللامادية المحددة في مخطط التأهيل تعطي للمؤسسة الحق في الاستفادة من المساعدات المالية.

3- تدابير المتخذة للتأهيل:

تلتزم المؤسسات الراغبة في الاستفادة من برنامج التأهيل الخاص بالمؤسسات الصناعية، والتي تتوفر عليه الشروط السابقة أن تتبع مجموعة من الإجراءات والتدابير الإدارية تحدد أهمها في:

أ- تعيين مكتب دراسات أو مستشارين:

على المؤسسات التي ترغب في الاستفادة من المساعدات والإعانات المالية للقيام بعملية التأهيل أن تقوم بإجراء تشخيص إستراتيجي وإعداد مخطط تأهيل لها وذلك بالاستعانة بمكاتب الدراسات والمستشارين لإرفاقه بطلب الإعانة لصندوق ترقية التنافسية الصناعية ويتطلب أن يتضمن التشخيص كل المعطيات الضرورية المتعلقة بالمؤسسة كتلك الخاصة بالجانب المالي ، التقني ، التسويقي... الخ[2].

[1] Ministère Du Développement Industriel Et De La Promotion De l'Investissement (2013) ; Le *Diagnostic* Et Le Plan De *Mise À Niveau ;* Programme National De Mise A Niveau Des PME ; ANDPME ; Algérie ; p : 04.

[2] قاشي فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 1054.

ب- وضع تقرير كتابي كتابيا الأمانة التقنية لوزارة الصناعة:

بعد الإجراء السابق فإنه يترتب على المؤسسة أن تعلم كتابيا الأمانة التقنية لوزارة الصناعة باختيارها مع الإشارة إلى اسم مكتب الدراسة، كما تتخذ القرار بالخوض في برنامج التأهيل بإرسال وثيقة تعريفية بالمؤسسة تحتوي على[1]:

- معطيات عامة حول المؤسسة (الاسم التجاري، الوضعية القانونية، عنوان المؤسسة، تاريخ الإنشاء، رقم التسجيل في السجل التجاري، رقم التعريف الجبائي، اسم وعنوان بنك المؤسسة، رقم الحساب البنكي...)؛

- معطيات مالية، تقنية وبشري (رأس المال الاجتماعي وتقسيمه، تطور الأموال الخاصة، تطور رقم الأعمال للسنوات الثلاثة الأخيرة، الأجور، عدد العمال الموظفين والاستثمارات المنجزة....).

و بناء على ذلك تتمكن الوزارة والهيئة المكلفة بذلك من معرفة المؤسسة المعنية بالانخراط في البرنامج، إذا فالمؤسسة تقوم بإيداع طلب المساعدات المالية مباشرة إلى صندوق ترقية التنافسية الصناعية، مصحوبا بالدراسة التشخيصية الإستراتيجية العامة ومخطط التأهيل ممضيا في نفس الوقت من قبل المؤسسة ومكتب الدراسات ويسلم إلى الأمانة التقنية للجنة، حيث يتكون الملف الخاص بتأهيل المؤسسات من العناصر التالية[2]:

- طلب الانخراط في برنامج التأهيل؛
- بطاقة فنية عن دراسة التشخيص الاستراتيجي العام ومخطط التأهيل ممضي من طرف المؤسسة ومكتب الدراسات؛

[1] Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle, Questionnaire d'information préalable pour l'adhésion au Programme de mise a niveau, Ministère de l'Industrie, p: 2-3.

[2] Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle, op. Cit, p: 2.

- مخطط تمويل الاستثمارات، بالإضافة إلى اتفاقية التمويل المبرمة مع البنك؛
- الوضعية المالية والمحاسبية للثلاث سنوات الأخيرة مصادق عليها من طرف لجنة مكونة من خبراء محاسبيين، محافظي حسابات أو محاسبين معتمدين؛
- نسخة من السجل التجاري للمؤسسة؛
- نسخة من شهادة التسجيل الجبائي؛
- نسخة من شهادة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.

إذن فإن المؤسسة التي ترغب في الترشح للاستفادة من المساعدات المالية الخاصة ببرنامج التأهيل، لا بد أن تتوفر فيها عدة شروط ومواصفات، ولهذا تتقدم إلى اللجنة التقنية بذلك الملف من أجل فحصه بدقة والتأكد ومعرفة مدى قابلية هذه المؤسسة وملاءمتها للحصول على المساعدات وفقا للمعايير التي تم تحديدها من قبل صندوق ترقية التنافسية الصناعية، وهو ما يتم من خلال تقديم مخطط للتمويل حسب الاتفاق المبرم مع بنك المؤسسة، ومختلف الممولين الآخرين (مساهمين وأموال خاصة...)، ومنه إذا تم اكتشاف بأن بعض المعايير والشروط لم يتم احترامها أو أنها غير كافية، فسوف يتم إخبار المؤسسة فورا بالشروط التي يجب أن توفرها أو تضيفها من أجل الاستفادة من مساعدة الصندوق[1].

و من هنا فإن قرار الأمانة التقنية حول ملف المؤسسة، لا يخرج عن أحد الحالات التالية[2]:

- **الحالة الأولى حالة القبول:** في هذه الحالة يخضع الملف للتقييم وتكون بطاقة فنية للمؤسسة وترسل إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.
- **الحالة الثانية حالة التعديل:** في حالة نقص في الملف، تعلم الأمانة التقنية المؤسسة بذلك من أجل إكمال الملف.
- **الحالة الثالثة حالة الرفض:** في حالة عدم مطابقة الشروط الموضوعة، تعلمها بقرار الرفض، وبالتالي عدم الاستفادة من الإعانات.

[1] إبتسام بوشويط (2010)، آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 44.

[2] إبتسام بوشويط ، المرجع نفسه، ص 44-45.

بعد المراحل السابقة ودراسة وتحليل الملف، تقوم الأمانة التقنية بتسليم الملف إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية مصحوبة بتوصياتها، وبعد المداولة يتخذ القرار حول طلب المؤسسة، علما أن المعلومات الخاصة بالمؤسسة تتميز بالسرية، وعليه فإن الأمانة التقنية لا تقدم للجنة سوى ملخص في شكل متفق عليه من طرف المؤسسة ومكتب الدراسات، بعد ذلك يتم إبلاغ المؤسسة بقرار اللجنة من قبل الأمانة التقنية مع وزارة الصناعة، في حالة المصادقة على الاتفاقية.

المطلب الثالث: تقييم برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية.

لقد شمل هذا البرنامج المؤسسات ذات الطابق الصناعي فقط، والتي كانت أغلبها عمومية خاصة، وأن خلال هذه الفترة كانت بداية نشأة القطاع الخاص في الجزائر، وحتى هذه المؤسسات الخاصة جزء كبير منها المؤسسات العمومية المفككة، لهذا فإن فشل هذا البرنامج حيث من خلال النتائج إن الإقبال عليه كان ضعيفا، وحتى المؤسسات المؤهلة ضمنه تشكل نسبة ضئيلة من إجمالي المؤسسات الصناعية الناشطة، وهو ما توضحه مختلف الإحصائيات التي نلخصها فيما يلي:

الجدول رقم (5– 01): طلبات المؤسسات في إطار برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية.

طلبات المؤسسات	المجموع	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة	الملاحظة
الطلبات المستقبلة	**434**	240	194	/
الطلبات المعالجة	**427**	240	187	/
الطلبات المقبولة	**310**	159	151	/
الطلبات المرفوضة	**118**	81	37	المؤسسات لا تنتمي للقطاع الصناعي.

Source: Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements (MIPI), op.cit, p: 2.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد الطلبات المستقبلة بلغ 434 طلب كان اغلبا من طرف المؤسسات العمومية بـ 240 طلب، تمت معالجة جميع الملفات المقدمة، حيث تم قبول 159 طلب ورفض 81 طلب بسبب عدم انتمائها إلى القطاع الصناعي. أما المؤسسات الخاصة فتقدمت 194 مؤسسة صناعية بطلب التأهيل تمت معالجة حوالي 187 طلب بسبب عدم اكتمال الشروط في بقية المؤسسات التي لم تدخل ضمن الطلبات المعالجة والبالغ 07 طلبات، وقد تم قبول 151 طلب ورفض 37 طلب لنفس السبب. و الشكل الموالي يوضح أكثر الطلبات المقدمة للمؤسسات العمومية والخاصة في إطار برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية:

الشكل رقم (5– 01): طلبات المؤسسات في إطار برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية.

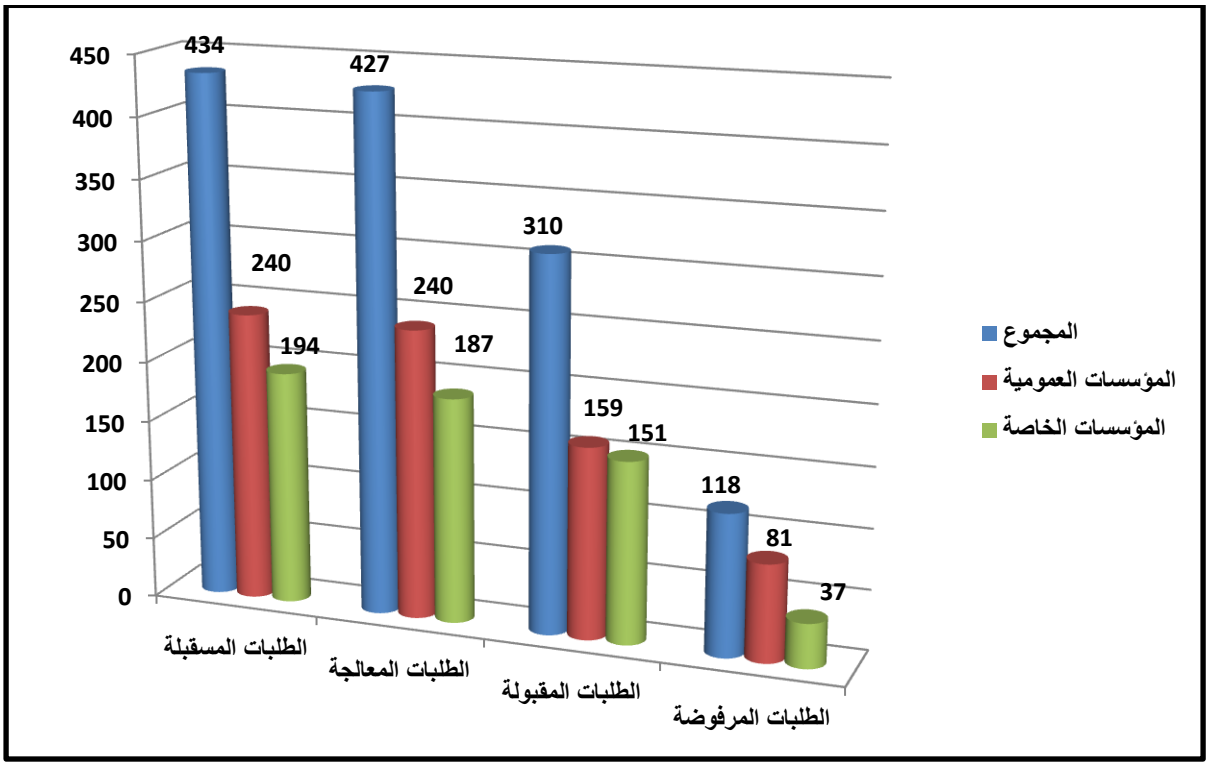

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجدول السابق.

حيث تعتبر الحصيلة التي تغطي الفترة الممتدة من يناير 2002 (تاريخ انطلاقه) إلى أكتوبر 2004 حصيلة ضعيفة مقارنة بهدف الانطلاق الذي يكمن في التأهيل 1000 مؤسسة صناعية عمومية وخاصة (بمعدل 100 مؤسسة سنويا) وقد تم اعتماد 191 مؤسسة منها أكثر من 60 من المؤسسات العمومية المفككة من اجل معالجتها وعدم انتماء بعضها إلى القطاع الصناعي. والواقع أن عدد المؤسسات التي دخلت في المرحلة الفعلية للتأهيل كان لا يزال ضعيفا، فقد بلغ صعوبة، 69 مؤسسة تتوزع بين القطاعين العمومي والخاص بـ 38 و 31 على التوالي[1]. و الجدول الموالي يبين عدد المؤسسات التي خضعت لعمليات مخطط العمل والإستراتيجية في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية.

الجدول رقم (5– 02): عدد المؤسسات التي خضعت لعمليات مخطط العمل والإستراتيجية في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية.

وضعية الملف	المجموع	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة	الملاحظة
المقدمة	**160**	95	65	/
المقبولة	**150**	94	56	145 retenus pour l'aide du FPCI, 3 rejetés et 2 ajournés
المستفيدة	**145**	90	55	dont 122(1) au titre de la réalisation du PMN et 23 pour la phase diagnostic.

Source: Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements (MIPI), op.cit, p: 2.

من خلال الجدول نجد انه فيما يتعلق عدد المؤسسات التي خضعت لعمليات مخطط العمل والإستراتيجية في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية فقد تم قبول 150 مؤسسة (منها94 مؤسسة عمومية و 56 مؤسسة خاصة) للاستفادة من المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية من إجمالي 160 مؤسسة قدمت الطلب، ويمكن تفسير العدد القليل من الملفات

[1] الكتاب الأبيض للحكومة، مرجع سابق الذكر، ص 228.

المعروضة، و هي 160 ملف مقارنة بالملفات المستفيدة، و التي بلغت 145 ملف (منها 90 مؤسسة عمومية و 55 مؤسسة خاصة)، راجع إلى قصر آجال التسجيل و إتمام الملفات من طرف المؤسسات، إضافة إلى التأخيرات المسجلة في معالجة طلبات الحصول على القروض من طرف البنوك. والشكل التالي يعطينا أكثر توضيح للطلبات المقدمة والمستفيدين من البرنامج:

الشكل رقم (5– 02): عدد المؤسسات التي خضعت لعمليات مخطط العمل والإستراتيجية في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية.

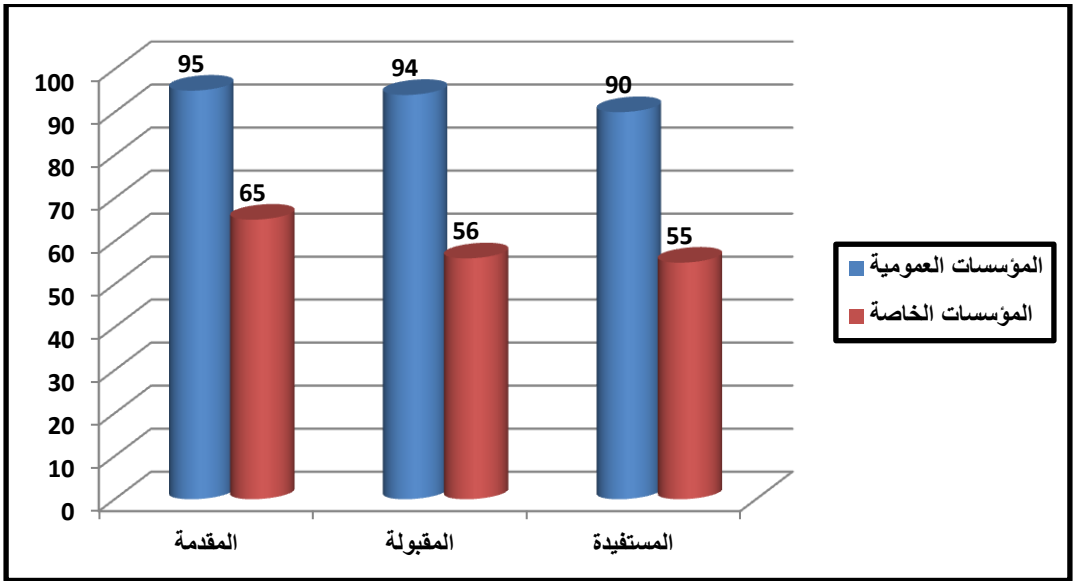

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجدول السابق.

أما بخصوص المؤسسات حسب القطاعات التي شملتها عملية التشخيص في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية فهي تتوزع على اغلب القطاعات كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5– 03): عدد المؤسسات حسب القطاعات التي شملتها عملية التشخيص في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية.

القطاعات	الصناعات الغذائية	الميكانيك والمعادن	مواد البناء، الخشب والفلين	الكيمياء، الصيدلية والورق	البلاستيك	النسيج والجلود	خدمات الدعم	الكهرباء والإلكترونيك	المجموع
عدد المؤسسات	91	56	41	32	25	22	22	21	310

Source: Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements (MIPI), op.cit, p: 2.

نجد أن جل المؤسسات المستفيدة من عملية التشخيص تنتمي إلى القطاع الصناعات الغذائية، والميكانيك، والمعادن، ومواد البناء، الخشب والفلين، وهذا بـ 91 و 56 و41 مؤسسة على التوالي، وهذا راجع إلى الإقبال الكبير على مثل هذه النشاطات في الجزائر، وتمركزها في مختلف ربوع الوطن فهي لا تقتصر على منطقة دون أخرى، أما بقية القطاعات الأخرى لقطاع البلاستيك، النسيج والجلود، خدمات الدعم، الكهرباء والإلكترونيك، فهي بعدد متقارب بـ 32، 25، 22، 22 و21 مؤسسة على التوالي. وقد يعتبر هذا العدد قليل جدا إذا ما قورنا بالعدد الكبير والمتزايد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يدل على عدم الإقبال على برنامج عملية التشخيص من طرف المؤسسات. والشكل الموالي يوضح أكثر توزع هذه المؤسسات على القطاعات الاقتصادية الصناعية في الجزائر:

الشكل رقم (5– 03): عدد المؤسسات حسب القطاعات التي شملتها عملية التشخيص في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية.

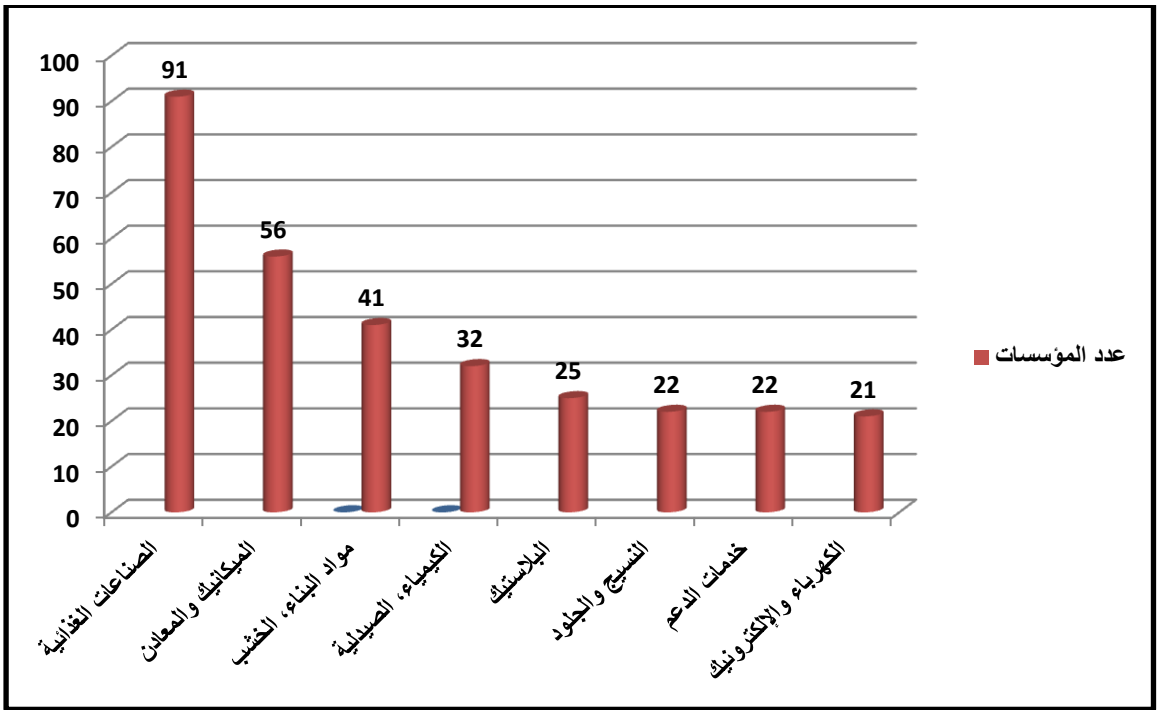

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجدول السابق.

هـذا وقـد قـدرت النفقـات الخاصـة بـالمبلغ الإجمـالي للمسـاعدات الماليـة المقدمـة لتنفيـذ الإجـراءات المختلفة، بتوقيع اتفاقيات مع 145 مؤسسة بـ 2753 مليون دينار جزائري، موزعة على النحو التالي[1]:

- مبلـغ 1133 مليـون دينـار جزائـري النفقـات الخاصـة بـالإجراءات غـير الملموسـة، بمـا في ذلـك الدراسـات التشخيصية.

- مبلغ 1386 مليون دينار جزائري نفقات خاصة بالإجراءات المادية.

و الجـدول المـوالي يوضـح التوقعـات والنتـائج الخاصـة بمرحلـة التأهيـل في برنـامج تأهيـل المؤسسـات الصناعية لكل من الاستثمارات المادية والاستثمارات المعنوية:

الجدول رقم (5– 04): نتائج مرحلة التأهيل في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية.

الوحدة: مليون دينار جزائري.

التعيين	التوقعات		النتائج		النسبة
	المبلغ	عدد العمليات	المبلغ	عدد العمليات	
الاستثمارات المادية	12313	741	6496	402	%54,25
الاستثمارات المعنوية	1 936	960	930	458	%47,71
المجموع	14 249	1 701	7 426	860	%50,56

Source: Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements (MIPI), op.cit, p: 2.

حيـث جـاءت نتـائج التأهيـل في برنـامج تأهيـل المؤسسـات الصـناعية مخـالف لجميـع التوقعـات سـواء بالنسـبة لإجـراءات الماديـة أو المعنويـة، حيـث كـان متوقـع حصـول 741 مؤسسـة علـى مسـاعدات اسـتثمارية ماديـة بمبلـغ 12313 مليـون دينـار جزائـري، لكـن لم يـتم سـوى تأهيـل 402 مؤسسـة بمبلـغ 6496 مليـون

[1] Youcefi Rachide Et Hadjar Assia (11-12 Mars 2013), L'évaluation De La Mise A Niveau Des Pme En Algérie, Evaluation Des Programmes D' Investissement Publics 2001-2014 Et Leurs Retombées Sur L'emploi «L' Investissement Et La Croissance Economique », Univ Sétif 1, p: 12.

دينـار جزائـري أي بنسـبة 54,25%، أمـا بالنسـبة للمسـاعدات الاسـتثمارية المعنويـة فقـد كـان متوقعـا حصـول 960 مؤسسـة علـى بمبلـغ 1936 مليـون دينـار جزائـري، لكـن لم يـتم سـوى تأهيـل 458 مؤسسـة بمبلـغ 930 مليـون دينـار جزائـري أي بنسـبة 47,71%، ويرجـع سـبب هـذا الاخـتلاف بـين النتـائج والتوقعـات إلى عـدم إقبـال المؤسسـات علـى البرنـامج، وكـذلك الإجـراءات الإداريـة والشـروط الخاصـة بالاندماج في البرنامج، والتي كانت حجر عثرة أمام نجاح البرنامج.

الشكل رقم (5– 04): نتائج مرحلة التأهيل في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية.

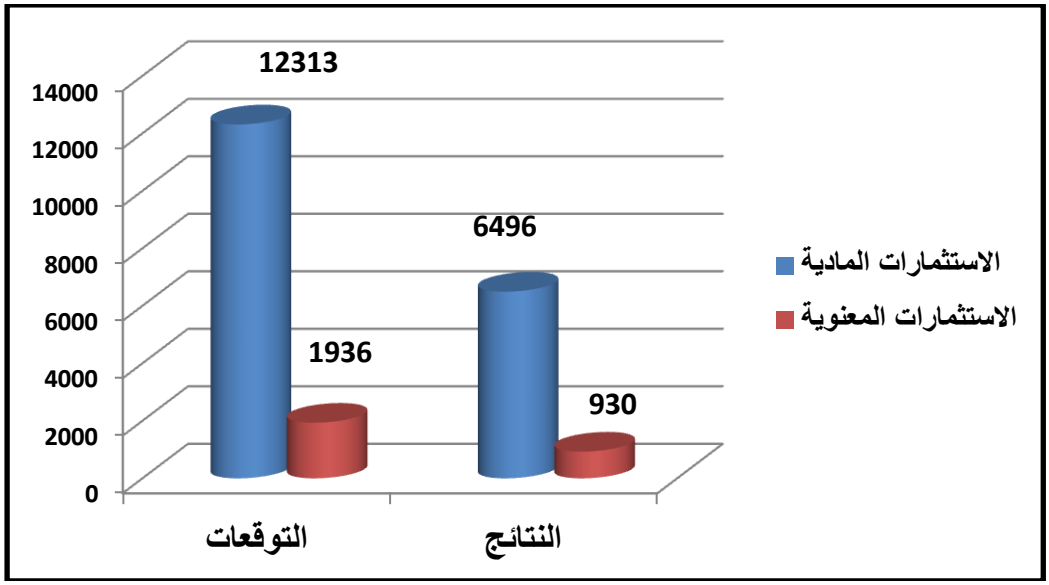

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجدول السابق.

هـذا و قـد قـدرت المبـالغ الماليـة المخصصـة لعمليـات التأهيـل في برنـامج تأهيـل المؤسسـات الصـناعية 14 249 مليـون دينـار جزائـري انفـق منهـا 7 426 مليـون دينـار جزائـري فقـط أي بنسـبة 52,1% مقسـمة بـين الاسـتثمارات الماديـة 6 496 مليـون دينـار جزائـري منفقـة بنسـبة 52,8% ، ويشـمل علـى الإنتـاج والمخـابر، و الاسـتثمارات المعنويـة بمبلـغ منفـق قـدر بـــ 930 مليـون دينـار جزائـري أي بنسـبة 52,8% شمل كل من شهادة الجودة، تكوين، المساعدة التقنية، الدراسات، و برامج الإعلام الآلي.

و الجدول الموالي يوضح أكثر مبلغ النفقات المخصصة والمنفقة على عمليات التأهيل في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية:

الجدول رقم (5– 05): مبلغ النفقات المخصصة والمنفقة على عمليات التأهيل في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية.

الوحدة: مليون دينار جزائري.

	الغلاف المخصص	المبلغ المنفق	النسبة
الاستثمارات المادية			
الإنتاج	11 831	6 226	%52,6
المخابر	482	270	%56,0
مجموع الاستثمارات المادية	12 313	6 496	%52,8
الاستثمارات المعنوية			
شهادة الجودة	602	321	%53,3
التكوين	397	139	%35,0
المساعدة التقنية	221	108	%48,9
الدراسات	373	239	%64,1
برامج الإعلام الآلي	343	122	%35,7
مجموع الاستثمارات المعنوية	1 936	930	%48,0
المجموع العام	**14 249**	**7 426**	**%52,1**

Source: Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements (MIPI), op.cit, p: 2.

و قد تجدر الإشارة إلى أن معظم المؤسسات قد واجهت صعوبات في تنفيذ خطة الترقية الخاصة بهم في الموعد المحدد بموجب الاتفاقية الموقعة مع وزارة الصناعة، حيث تختلف الأسباب من مؤسسة إلى أخرى، نجد عموما الأسباب التالية[1]:

– تدهور الوضع المالي،

[1] Youcefi Rachide Et Hadjar Assia (2013), OPCIT, p: 14.

- عدم الحصول على التمويل،
- المنافسة من القطاع غير الرسمي.

لم يلقى برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية للنتائج المرجوة منه، وهذا نظرا لعدة عوامل سواء تعلق الأمر بأصحاب المؤسسات أو حتى على القائمين على البرنامج.

المبحث الثاني: برنامج التعاون الجزائري-الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعد الاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي من أهم برامج وعمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك عن طريق برنامج " ميدا "، الأول لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2002 و2007) والثاني الخاص ببرنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال"PMEII" بين سنتي (2009 و2012). ضمن إطار إقامة منطقة تبادل حر أورو متوسطي في حدود سنة 2017، قرر الاتحاد الأوروبي في قمة " كان" في جوان 1995، دعم الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها 12 دولة من الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، بدعم مالي يقدر بـ 4.685 مليار أورو، للفترة 1995-1999، عن طريق برنامج (EUROMED) الذي خصص له الاتحاد الأوروبي 57 مليون أورو في البرنامج الأول، و44 مليون اورو في الثاني، وقد عرف في 31 أكتوبر 2005 دخول 553 مؤسسة.

هذا و يحتوي البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاث أشكال من المساعدة المالية[1]:

[1] Mimoune Lynda et Kheladi Mokhtar (2006); Partenariat Algérie-Union européenne et mise à niveau des entreprises algériennes ; Colloque « Economie Méditerranée Monde Arabe » ; Université Galatasaray ; Turquie.

- التشخيص تبعا لإجراءات برنامج (volet I) :

موجهة لمساعدات مباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل التأهيل، مرافقة البنك من أجل الحصول على القروض الاستثمار، التكوين، المعرفة والمساعدة على البحث عن الشركاء.

- مساعدات للهيئات المالية والبنوك التي ترافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (volet II):

من خلال الخبراء، مستشارين، التكوين، مساعدة في احدث وسائل الاقتراض المتطورة ولقد وضع البرنامج في متناول هذا النوع من المؤسسات صندوق ضمان للمساعدة المالية في مخطط تأهيلها.

- مساعدات للهياكل الوسيطية ولخدمات الدعم العمومي والخاص(volet III):

لتعزيز طاقات الجمعيات المهنية وأرباب الأعمال، و وضع حيز التطبيق أكبر شبكة وطنية للإعلام من أجل وحول المؤسسات الصغيرة.

المطلب الأول: برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2002-2007).

قامت الجزائر بعقد اتفاق مع الإتحاد الأوروبي بهدف رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل هذا الاتفاق في برنامج ميدا لتأهيل التي تشغل أكثر من 20 عامل، والتي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية للتمكن من الصمود أمام المؤسسات الأجنبية، وتقدر الميزانية المخصصة لتمويل هذا البرنامج بمبلغ 62,9 مليون يورو، 57 مليون يورو ممولة من طرف الإتحاد الأوربي.

أما الفئات المستهدفة من برنامج ميدا والتي صنفها البرنامج كما يلي[1]:

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة بحالة تقدم أو / وتنافسية:

لها وضعية مالية مرضية تبحث دوما على تنمية نصيبها في السوق المحلي أو الخارجي في مستوى المساواة مع المؤسسات المشابهة في الخارج من حيث تنافسيتها ومنتجاتها، ولهذه يكون البرنامج موجه لتطوير والتنمية.

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة بحالة نمو:

لها نظرة إستراتيجية أغلبها عائلية، ولهذه يكون البرنامج موجه لإعادة هياكلها الوظيفية ولأنماط التسيير.

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة بحالة الاستكانة:

و هي صغيرة جدا، قليلة رأس المال، بدون نظرة إستراتيجية، ولهذه يكون البرنامج موجه قبل كل شيء لمجهودات الإعلام و التكوين.

الجدول رقم (5-06): برنامج دعم الشراكة الأورومتوسطية "Meda I" للدول المغاربة.

برنامج دعم الشراكة الأورومتوسطية "Meda I" للدول المغاربة.		
البلد	**التعهدات**	**الدفع**
الجزائر	164	30.2
المغرب	656	127.6
تونس	428	168
المجموع	1.248	325.8

المصدر: علي لزعر، مرجع سابق الذكر، ص 43.

[1] علي لزعر وبوعزيز ناصر (جوان 2009)، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، ص 43.

من خلال الجدول السابق نجد المبالغ المالية المتعهد بها في إطار برنامج دعم الشراكة الأورومتوسطية "Meda I" للدول المغاربة قدر بـ 12348 مليون اورو، تم دفع 325,8 مليون اورو فقط، وهذا بنسبة 26,10%، حيث تحصلت الجزائر على 30,2%، وهي اقل حصة بالنسبة لدول المغرب العربي وهذا بنسبة 9,34%، تأتي في المقدمة تونس بنسبة 51,56%، تليها المغرب بنسبة 39,16%.

و قد خصص هذا المبلغ في عدة مجالات تأتي في مقدمتها ترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة بمبلغ يقدر بـ 57 مليون أورو، تأتي بعدها الإعانات الخاصة بدعم إعادة الهيكلة الصناعية و الخوصصة بمبلغ 38 مليون أورو، ثم تسهيل التعديل الهيكلي وتحديث القطاع المالي بمبالغ مالية تقدر بـ 30 و23 مليون أورو على التوالي، و كل هذه المجالات تساهم في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والجدول الموالي يوضح مجالات وقطاعات تدخلات ميدا 1 في الجزائر:

الجدول رقم (5-07): مجالات تدخل Meda I في الجزائر.

مجالات التدخل	المبلغ المخصص (مليون أورو)
تسهيل التعديل الهيكلي.	30 مليون أورو.
ترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة.	57 مليون إيكو.
دعم إعادة الهيكلة الصناعية والخوصصة.	38 مليون أورو.
تحديث القطاع المالي	23 مليون أورو.

المصدر: علي لزعر،مرجع سابق الذكر، ص 44.

شروط الاستفادة من البرنامج:

فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب أن تتوفر على الشروط التالية:

- الممارسة في إحدى قطاعات النشاط التي أشار إليها البرنامج.
- أن يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل.

– عدد العمال ما بين 10-250 عامل حفظ على الأقل 60% من رأس مالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية، وأن يكون منظم على الصعيد الجبائي خلال الثلاث سنوات الأخيرة) حددت المساهمة الجبائية بـ 100000 د.ج.

– أن يكون منخرط في صندوق الضمان الاجتماعي خلال الثلاث سنوات الأخيرة-الالتزام بدفع مشاركة قدرها 20% من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة لأجل التأهيل التنافسي 80% الباقي يمول من طرف الاتحاد الأوروبي[1].

هذا وقد كان غالبية هذه الشركات هي شركات صغيرة جدا)٪(94، في حين أن الأعمال التجارية الصغيرة (10إلى 50) شخصا تمثل 4.99٪ من المجموع في عام 2002 [2]:

– الأشغال العمومية: 28.93٪.
– المطاعم والفنادق: 6.5٪.
– صناعة الأغذية: ٪6.5.
– الخدمات المقدمة للأسر: 7.14٪.
– النقل والاتصالات: 9.04٪.
– معارض: 16.29٪
– قطاعات أخرى: 25.55%.

أهداف البرنامج:

يتمثل الهدف العام للبرنامج في تأهيل وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتساهم بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي و الاجتماعي، وذلك من خلال[3]:

[1] نوري منير، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية .يومي 17 و 18 أفريل2006 ، ص 876.

[2] Lachab Youcef; op.cit; P: 18.

[3] طبابيية سليمة وعناني ساسية (2013)، آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، ص 24.

- تطوير كفاءة وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص؛
- المساهمة في الإشباع الجيد للاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛
- تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت والمنظمات المتعلقة مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال "PME II" (2009-2012).

بعد نهاية برنامج ميدا تم الشروع في تطبيق برنامج آخر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، والذي تضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إلى جانب إرساء نظام للجودة على مستوى تلك المؤسسات. هذا وقدر المبلغ المخصص له بـ 44 مليون يورو، حيث تساهم المفوضية الأوروبية بـ 40 مليون يورو، أما 04 ملايين أورو فتمثل حصة مساهمة الجزائر[1]. و هي مبالغ محتشمة واقل من البرنامج السابق والتي قدرت بـ 57 مليون أورو.

دوافع البرنامج:

إن الهدف الأساسي من التأهيل هو باستخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، فقد كشفت دراسة أجريت تحت إشراف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول تقدير استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والتي تمثل

[1] Programme d'Appui aux PME/PMI et à la Maîtrise des TIC (PME II) (2010) ; dossier de presse ; Atelier de visibilité ; Hôtel El Djazair, Algérie ; P 01.

الغالبية العظمى من المؤسسات الجزائرية (حيث بلغت عينة الدراسة 500 مؤسسة جزائرية) على النتائج التالية [1]:

- قدر المعدل العام لأجهزة الكمبيوتر في عينة الدراسة بـ 44,5%، أي أقل من النصف، كما اتضح أن 16% فقط من المؤسسات غير المجهزة بأجهزة الكمبيوتر تنوي شراء أجهزة كمبيوتر في المستقبل القريب، أما الباقي فليس لها أي رغبة في ذلك؛
- تبين من خلال الدراسة أن المؤسسات الجزائرية هي ضعيفة الاتصال بالانترنت، حيث بلغت معدلات الاتصال بالانترنت في المؤسسات المصغرة نسبة 19%، أما في المؤسسات الصغيرة فقد بلغ معدل 24% في حين بلغ هذا المعدل 34% في المؤسسات المتوسطة، كما تتميز أغلب المؤسسات الجزائرية بعدم توفرها على مواقع الكترونية؛
- كشفت الدراسة أن 1% من العمال في المؤسسات الجزائرية هم مهندسين في الإعلام الآلي، و5% هم تقنيين في نفس المجال، إضافة إلى أن 42% من المؤسسات قامت بتعزيز رأسمالها البشري في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال التدريب والتكوين؛
- بين التحليل حسب قطاع النشاط أن قطاعات البناء والصناعات الغذائية والصناعات التحويلية لديها أدنى مؤشرات استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أما قطاعات التجارة والتوزيع، النقل والاتصال والخدمات فقد عرفت أعلى لمؤشرات.

[1] سهام عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 147.

المطلب الثالث: تقييم البرامج الدولية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

كما ذكرنا سابقا فإن برامج التأهيل هي عبارة عن مجموعة الاجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة وتعزيز تنافسيتها، أي ان يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الوطني والدولي، وفيما يلي سوف نتطرق الى تقييم البرامج الدولية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية واهم المؤسسات التي استفادة منه.

1- تقييم برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2002-2007).

لقد أمضت الجزائر ممثلة بوزارة الشؤون الخارجية مع المفوضية الأوروبية على برنامج في شهر جويلية من سنة 1998 ضمن اتفاقية الإطار، إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ إلا في شهر سبتمبر من سنة 2000، حيث كان على اتصال بـ 20 مؤسسة ص و م صناعية خاصة جزائرية، وكلهم انسحبوا ولم يبقى سوى 09 منهم فقط وهذا إلى غاية جويلية 2002، بالإضافة إلى ذلك، تعاقب إدارتين لتسير البرنامج خلال هذه المدة وإذ قرب أن يحكم عليه بالفشل إلى أن أتت الإدارة الثالثة[1]. وقد أبدت 2000 مؤسسة رغبتها في الانخراط في البرنامج حتى سبتمبر 2002[2].

تعتبر الحصيلة على الصعيد الكمي جد ايجابية أكثر منها في البرنامج السابق، إذ بلغ عدد المؤسسات المستفيدة 1186 مؤسسة، وانه من الصعب في الواقع إعطاء فكرة دقيقة عن النتائج المحصل عليها، انجاز 691 عمل من مجموع 1186 (58%) شمل مراحل المقاربة والتشخيص[3].

[1] سليمة غدير أحمد، مرجع سابق الذكر، ص 137.

[2] Programme D'appui Aux Pme/Pmi (2002) ; Algériennes Euro Développement PME ; P 02.

[3] الكتاب الأبيض للحكومة، مرجع سابق الذكر، ص 230.

في نهاية البرنامج وحسب التقرير النهائي الصادر في ديسمبر 2007 فقد تقدمت 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للانضمام للبرنامج، ولقد تم الدخول الفعلي لـ 445 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل بما يمثل نسبة 65% من إجمالي المؤسسات الراغبة في الدخول للبرنامج، مع تخلي 179 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عن البرنامج بعد قيامها بعملية التشخيص الأولي بنسبة 26% من إجمالي المؤسسات المنخرطة، أما 65 مؤسسة الباقية التي تشكل نسبة 9% فقد قامت بعملية التشخيص بصفة نهائية واقتصرت على هذه المرحلة ثم انسحبت من البرنامج، وتعود الأسباب الرئيسية لتخلي المؤسسات عن المواصلة في إجراءات البرنامج في تردد مسئولي المؤسسات في متابعة الإجراءات، إضافة إلى الصعوبات المالية وكذا سوء تنظيم هذه المؤسسات وعدم شفافية التسيير[1].

الجدول رقم (5-08): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في برنامج ميدا خلال الفترة 2002-2007.

مرحلة الانخراط في برنامج التأهيل	عدد المؤسسات
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي	2150
المؤسسات التي تم دخولها الفعلي في البرنامج	445
المؤسسات التي تحصلت على التغطية المالية	61
المؤسسات التي اقتصرت على مرحلة التشخيص	205
المؤسسات التي تخلت عن البرنامج	179

المصدر: مريم والي (ديسمبر 2014)، إسهام المؤسسات المؤهلة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة العلوم اجتماعية، العدد 19، جامعة عنابة، ص 07.

من خلال الجدول نجد انه تقدمت 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بطلب الانضمام إلى برنامج التأهيل من مجموع مؤسسة 2150 مؤسسة في القطاع الصناعي أي ما نسبته 20,69% فقط، وقد تخلت 179 مؤسسة عن البرنامج بعد القيام بالتشخيص والباقي أتمت على الأقل برنامج التأهيل، أما

[1] طبابيية سليمة وعناني ساسية ، مرجع سبق ذكره، ص 25.

المؤسسات التي تحصلت على التغطية المالية فقد بلغ 61 مؤسسة فقط وهدا ما يفسر الفشل الذريع لهذا البرنامج والسبب الرئيسي لهذا الفشل يعود إلى الإجراءات المعقدة للاندماج والاستفادة من البرنامج واقتصاره فقط على القطاع الصناعي الذي كان في بداية تشكل خاصة بالنسبة للقطاع الخاص.

2- تقييم برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال"PME II" (2009-2012):

لقد كانت تدخلات مجموعة من الخبراء لتقديم المساعدات التقنية والفنية الخاصة بالبرنامج، حيث نجد انه يركز على الاستثمارات الغير مادية فقط، و أهم مجالات التأهيل تتمثل في[1]:

أ- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : حيث تم القيام بالعمليات التالية:

- تحديد معايير اختيار المؤسسات المعنية بالبرنامج.
- تحديد أكثر من 200 مؤسسة، تم اختيار منها 100 مؤسسة لتنفيذ البرنامج.
- دراسات تحديد احتياجات المؤسسات من أجل إعداد مشاريع المرافقة والدعم.
- إطلاق مناقصة ب 10,5 مليون يورو لإنشاء مركز للخبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب- الدعم المؤسساتي : من خلال إطلاق عمليات الخبرة في المجالات التالية:

- برنامج إنشاء المراكز التقنية الصناعية.
- إستراتيجية تطوير المناولة.
- برنامج إستراتيجية الجزائر الالكترونية.
- آليات التمويل وصناديق الضمان.
- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات، الاتحاد الوطني للمتعاملين في الصيدلة والاتحاد المهني لصناعة السيارات والميكانيك.

[1] Programme d'Appui aux PME/PMI et à la Maîtrise des TIC (PME II) ; OPCIT ; P 10.

ت- دعم الجودة : حيث تم في هذا المجال:

- إعداد مشاريع محددة وخاصة لدعم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الهيئة الجزائرية للاعتماد، المعهد الجزائري للتقييس، الديوان الوطني للقياسة القانونية.
- إعداد إجراءات اختيار هيئات تقييم المطابقة المستفيدة من دعم الاعتماد لكل من: ISO-17025 و ISO-17020.
- إعداد قائمة أولية تضم 112 هيئة لتقييم المطابقة بمساهمة هيئات الجودة لتحديد المستفيدين من البرنامج.

المبحث الثالث: البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2006-2014).

لقد تم اعتماد عدة برامج تأهيل لتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي كان خلال الفترة الممتدة بين (2006 و2010)، وبرنامج تأهيل 20000 مؤسسات صغيرة ومتوسطة في إطار المخطط الخماسي بين سنتي (2010 و2014). وهو ما سوف نتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2006-2010).

يندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بقيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات وكذا ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية، ولقد صادق عليه مجلس الوزراء في 08 مارس 2004 وانطلقت أولى مراحله منذ بداية سنة 2007 بعد استكمال آليات تنفيذه، في إطار تعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني من خلال تحسين ودعم تنافسية المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة واكتسابها لعناصر التسيير الراشد باعتماد التقييم والابتكار التكنولوجي، ويمتد على مدار06 سنوات ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له بـ 06 مليار دينار جزائري.

1- شروط تنفيذ البرنامج:

ينفذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME التي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165، المؤرخ في 03 ماي 2005، كما تم تحت فتح حساب خاص رقم 124-302 عنون "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" بموجب قانون المالية لسنة 2006 رقم 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005، و يهدف البرنامج إلى مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من تحسين تنافسيتها وفق المعايير الدولية للتنظيم والتسيير، كما يطمح البرنامج لجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على التحكم في التطور التكنولوجي والأسواق والتنافسية على مستوى النوعية والسعر والابتكار، ويجب أن تتوفر الشروط التالية في المستفيدين:

- مؤسسة جزائرية (تخضع للتشريع الجزائري) تمارس نشاطها منذ عامين (02 سنة) على الأقل.
- مؤسسة تنتمي إلى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت صيغتها القانونية.

2- مراحل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمر عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر عدة خطوات، ولكن كل مؤسسة لها طريقتها الخاصة في التطور، وفقا لخصوصيتها، و في هذا السياق تحدد أربع خطوات رئيسية[1]:

[1] Site officiel de l'agence nationale de développement des PME

- الخطوة الأولى: التشخيص القبلي.

الاستفاقة هي خطوة تمهيدية تهدف إلى رفع مستوى وعي صاحب المشروع للتعرف على نقائصه ونقائص مؤسسته، وتتحقق من خلال التشخيص القبلي والذي يعد عملية إعادة التأهيل أولية وسريعة يتم من خلالها التشخيص و المصادقة على مشاكل المؤسسة.

- الخطوة الثانية: اعتماد أفضل الممارسات الإدارية.

إن اعتماد أفضل الممارسات الإدارية وإنشاء تنظيم فعال، فمن خلال هذه المرحلة لإيجاد أو تحسين وظائف العمل إذا لم تكن موجودة أو أنها تفتقر إلى التنظيم .الشركة في طور التشكل.

- الخطوة الثالثة: التطوير الوظيفي للمؤسسة.

تطوير وظيفي على هذا المستوى تبدآ المؤسسة في تأهيل نفسها وترتيب إجراءات محددة استنادا إلى الإنجازات التي حققتها في الخطوات السابقة، من خلال:

- تعزيز الموارد البشرية على مختلف المستويات، يقوم رئيس المؤسسة بتحديد المسؤوليات، العمل في إطار جماعي و زرع الثقة حسب الكفاءات.
- فهم عميق للسوق و لتموقع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ أدوات التسيير وأساليب العمل في مجالات مختلفة حسب القطاع.
- الإجراءات في هذا المجال قد تؤثر على إدارة المشاريع في مؤسسة بناء ، إطلاق جدولة أو تسيير.
- الإنتاج في مؤسسة صناعية، وتسيير المخزون وحساب التكاليف.

http://www.andpme.org.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=80&Itemid=396&lang=ar . consulter le : .2016/04/14 .

– هذه القائمة ليست شاملة، والإجراءات مشخصة فقط للاحتياجات الحقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **الخطوة الرابعة: التوقع والمطابقة للمعايير الدولية.**

في هذه المرحلة، يضع رئيس المؤسسة نفسه في حالة ترقب حول مستقبل مؤسسته ويلتزم بالإجراءات الملائمة و هي:

– تطبيق أنظمة الجودة من أجل المصادقة حسب المعايير الدولية مثل الإيزو 9001، برنامج الرصد العالمي، آيزو 22000 ،.... الخ.
– تأشير اللجنة الأوربية، ومخططات نشاط التصدير.
– إعداد إستراتيجية للمؤسسة ، ومشاريع الشراكة .
– البحث والتطوير، واليقظة التكنولوجية.

المطلب الثاني: برنامج تأهيل 20000 مؤسسات صغيرة ومتوسطة في إطار المخطط الخماسي (2010-2014).

1. التعريف بالبرنامج:

إن الجهة المكلفة بتنفيذ البرنامج هي الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)، والتي تعمل تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار بتكلفة إجمالية للبرنامج، والتي تتحملها الدولة تصل إلى 385 736 000 000 د.ج، حيث تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة والمدعمة من طرف الدولة 19 287 000 د.ج، لصالح 20 ألف مؤسسة جزائرية، كما ترغب الوزارة في خلق 200000 خلال نفس الفترة، حسب ما جاء في بلاغ المجلس الوزاري المنفذ بتاريخ 11 جويلية 2010، وقد كانت الفئة المستهدفة من التأهيل هي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ومحيطها.

ومن أجل ضمان فعالية البرنامج الوطني للتأهيل من المؤسسات والتعريف به أكثر تم إنشاء خمسة فروع جهوية للوكالة على ربوع الوطن في كل من: العاصمة، عنابة، وهران، سطيف، غرداية.

أما عن مصادر تمويل هذا البرنامج فهي تمول من ميزانية الدولة، حساب التخصيص رقم 302-124 المسمى الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شروط الاستفادة من البرنامج:

- مؤسسة جزائرية (تخضع للتشريع الجزائري) تمارس نشاطها منذ عامين (02 سنة) على الأقل.
- مؤسسة تنتمي إلى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت صيغتها القانونية.
- تتوفر على تركيبة مالية متوازنة.
- مؤسسة لها القدرة على إنشاء مناصب عمل قارة.
- مؤسسة لها القدرة على النمو و مواكبة التطور التكنولوجي.

ومن أجل تجسيد هذا البرنامج هناك بعض الاستثمارات التي يغطيها صندوق ضمان القروض الذي يعمل على بذل الجهود في كل ما يتعلق بترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار ضمان الاستثمارات التي تحقق استثمارات تعلقت: بإنشاء مؤسسات جديدة، تجديد أجهزة الإنتاج، توسعة المؤسسات الموجودة، أو أخذ المساهمات.

أما عن كيفية التغطية فيتعلق الأمر بضمان تسديد جزاء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض:

- نسبة الضمان تتراوح ما بين 10% و80% من القرض البنكي.
- المبلغ الأدنى للضمان يساوي 04 ملايين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 50 مليون دينار.
- المدة القانونية للضمان مرتبطة بمدة القرض البنكي .

2. إجراءات التأهيل:

لا يقتصر التأهيل على المحيط الداخلي للمؤسسة فقط، بل يمتد إلى محيطها الخارجي لذا فان إجراءات التأهيل تتم عبر ثلاثة مراحل مختلفة تتمثل فيما يلي:

- المرحلة الأولى: التشخيص المخفف والتشخيص الشامل.

لقد أعطت الدول اهتمام كبير لعملية التشخيص بنوعيه الشامل والمخفف وهذا من اجل معرفة نقاط والقوة للمؤسسة، حيث حددت مبلغ إجمالي للتشخيص الشامل قدر بـ 2.500.000 دينار جزائري تساهم الدولة بمبلغ 2.000.000 د.ج، والباقي أي 500.000 د.ج على عاتق المؤسسة، أما التشخيص المخفف فخصص له مبلغ 400.000 د.ج تساهم الدولة بمبلغ 100.000 د.ج، والباقي على عاتق المؤسسة أي مساهمة المؤسسة يكون بنسبة 25% فقط، والباقي أي 75% مساهمة الدولة، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5– 09): التشخيص المخفف والتشخيص الشامل.

البيانات	التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة
التشخيص المخفف	500.000 د.ج	400.000 د.ج	100.000 د.ج
التشخيص الشامل	2.500.000 د.ج	2.000.000 د.ج	500.000 د.ج

المصدر: يحي علال حسين، مرجع سابق الذكر، ص 262.

- المرحلة الثانية:

يخص التأهيل دعم النشاطات المادي والغير مادي الهادف إلى دعم القدرة التنافسية، لذا فإن هذه المرحلة يتم تنفيذها من خلال أربعة إجراءات من برنامج التأهيل هي:

1. الاستثمارات اللامادية:

نفقات الاستثمار اللامادي التي تساهم في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لاسيما تلك المتعلقة بـ[1]:

أ- في إطار عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

وتتضمن كل من: التقييس؛ النوعية ومنح الشهادة للمنتجات؛ القياسة القانونية؛ الملكية الفكرية والصناعية؛ الابتكار والبحث والتطوير؛ تكوين الموارد البشرية والمساعدة الخاصة؛ الإدارة عبر وظائف المؤسسة (التسيير، التسويق، المحاسبة)؛ استعمال و إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

ب- في إطار عمليات التأهيل لصالح المحيط المباشر للمؤسسة:

تتمثل أساسا في: انجاز دراسات فروع الأنشطة، إعداد دراسة لتحديد المواقع الإستراتيجية لفروع الأنشطة، انجاز دراسات عامة لكل ولاية، تحسين الوساطة المالية بين المؤسسات المالية، هيئات الضمان، البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل الوصول إلى القروض البنكية، انجاز وتنفيذ مخططات اتصال وتحسيس حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشر المجلات المختصة في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ووسائل الاتصال الأخرى، عمليات المتابعة، التقييم والحرص على أهمية وتأثير البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جميع النفقات اللامادية ذات الصلة بتأهيل المؤسسات ومحيطها.

[1] للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على موقع الوكالة: http://www.andpme.org.dz
تاريخ الإطلاع: 2016/04/17.

الجدول رقم (5– 10): التكلفة القصوى لعمليات التأهيل لصالح المحيط المباشر للمؤسسة.

التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات الإقتراض
3.000.000 د.ج	– 80% للمؤسسات التي رقم أعمالها أقل من 100مليون د.ج. – 50% للمؤسسات التي رقم أعمالها (100–500) مليون د.ج.	1.5 مليون د.ج 2.4 مليون د.ج	– رع: 500 مليون د.ج 06% – رقم الأعمال المحصور (500–1000) د.ج 04 % – رقم الأعمال المحصور (1000–2000) د.ج 02 %

المصدر: يحي علال حسين، مرجع سابق الذكر، ص 262.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن التكلفة القصوى لعمليات التأهيل لصالح المحيط المباشر للمؤسسة حددت بـ 3.000.000 دينار جزائري حيث تقدر مساهمات الدولة بـ 50% للمؤسسات التي رقم أعمالها (100–500) مليون د.ج، و 80% للمؤسسات التي رقم أعمالها أقل من 100مليون د.ج. أما مساهمة المؤسسة فحدد بـ 1.5 مليون د.ج و 2.4 مليون د.ج على التوالي. مع تخفيضات خاصة بالاقتراض.

2 . الاستثمارات المادية . الإنتاج:

نجد ان هناك مبالغ كبيرة خصصت للاستثمارات المادية والمتعلقة اساسا بالإنتاج والذي يشكل الهدف الاساسي الذي انشئت من أجله المؤسسة، حيث ان مساهمة الدولة تشكل حوالي 10% للمؤسسات التي رقم أعمالها أقل من 100 مليون دينار جزائري اما مساهمة فيكون 13.5 مليون دينار جزائري، مع تخفيضات للحصول على قروض تكون حسب رقم اعمال المؤسسة وحذا حسب ما هو في الجدول التالي:

الجدول رقم (5– 11): المساهمات الخاصة بالاستثمارات المادية – الإنتاج.

التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات الإقتراض
15.000.000 د.ج	10% للمؤسسات التي رقم أعمالها أقل من 100 مليون د.ج	13.5 مليون د.ج	- رع: 100 مليون د.ج 3.5% - رقم الأعمال المحصور (100-500) د.ج 03% - رقم الأعمال المحصور(500-1000) د.ج 02% - رقم الأعمال المحصور (1000-2000) د.ج 01%

المصدر: يحي علال حسين، مرجع سابق الذكر، ص 263.

3 – الاستثمارات المادية ذات الأولوية:

إن هدف برامج تأهيل المؤسسة لا يتعلق فقط بجانب الادارة او تسيير الموارد بل أعطى أهمية كبرى ايضا للاستثنارات المادية وهذا حسب الاولوية الاقتصادية لنشاط المؤسسة، حيث خصص الدولة لهذا الجانب ما هو موضح بالجدول الموالي:

الجدول رقم (5– 12): المساهمات الخاصة بالاستثمارات المادية ذات الأولوية.

التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات الاقتراض
30.000.000 د.ج	-	على عاتق المؤسسة	%02.5

المصدر: يحي علال حسين، مرجع سابق الذكر، ص 263.

من خلال الجدول نجد أن المساهمات الخاصة بالاستثمارات المادية ذات الأولوية تكون على عاتق المؤسسة فقط دون حصولها على إعانة من طرف الدولة سوى تخفيضات الاقتراض في حدود 2.5%.

4 – الاستثمارات التكنولوجية ونظام المعلومات:

الاستثمارات التكنولوجية والأنظمة المعلوماتية، والاستثمارات المادية التي تخص الأجهزة التي تساهم في تحسين قدرات الإنتاج التقني والتكنولوجي للمؤسسات، خاصة ذات الصلة بـ[1]:

[1] للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على موقع الوكالة: http://www.andpme.org.dz
تاريخ الإطلاع : 2016/04/19.

- التجهيزات الخاصة بعملية التقييس.

- التجهيزات الخاصة بعملية الجودة ومنح الشهادة للمنتجات .

- التجهيزات الخاصة بعملية القياسات القانونية.

- التجهيزات الخاصة بعملية الاعتماد.

- التجهيزات الخاصة بعملية الابتكار و البحث والتطوير.

- التجهيزات الخاصة باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

- كل استثمار يخص تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و الجدول الموالي يوضح المساهمات الخاصة بالاستثمارات التكنولوجية، ونظام المعلومات، وكل الأجهزة التي من شأنها المساهمة في ترقية هذا الجانب:

الجدول رقم (5– 13): المساهمات الخاصة بالاستثمارات التكنولوجية ونظام المعلومات.

التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات الاقتراض
15.00.000 د.ج	6.000.000 د.ج	9.000.000 د.ج	%04

المصدر: يحي علال حسين، مرجع سابق الذكر، ص 263.

- المرحلة الثالثة: التكوين والمساعدات الخاصة:

وتتضمن هذه المرحلة كل ما له علاقة بالعنصر البشري بإعتباره العصر الاساسي في عملية التغيير كالتأطير، و المرافقة والمساعدة في ميدان تكنولوجيات الإعلام والاتصال، التصدير، الإبداع والخبرة المالية وكذا شهادة المطابقة، وهذا بالمخصصات التالية:

1. التأطير:

لقد أولت الدولة الاهتمام لقطاع التكوين والمساعدات الخاصة خاصة التأطير وهو ما يفسره حجم المساعدات المقدم من طرفها والمقدر بـ 400 ألف دينار جزائري، وإلزام المؤسسة بالمساهمة بـ 100 ألف دينار جزائري، أي بمبلغ إجمالي موجه فقط لجانب التأطير يبلغ 500 ألف دينار جزائري.

الجدول رقم (5– 14): المساهمات الخاصة بالتأطير.

التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات الاقتراض
500.000 د.ج	400.000 د.ج	100.000 د.ج	-

المصدر: يحي علال حسين، مرجع سابق الذكر، ص 263.

2. المرافقة والمساعدة في ميدان تكنولوجيات الإعلام والاتصال، التصدير، الإبداع والخبرة المالية:

لقد أكدت العديد من الدراسات والتجارب أن تكنولوجيا الاعلام والاتصال تؤثر تأثيرا مباشرا في نمو المؤسسات وتطورها، خاصة عندما يرافق إدخالها إحداث تغيرات تنظيمية وإدارية متطورة، فقد بنيت تلك الدراسات أن معدل الإنتاجية كان أعلى ما يمكن لدى المؤسسات التي استثمرت في تكنولوجيا المعلومات. إلا أن هذه الدراسة أظهرت أن الاستثمار في المعلوماتية دون أن يرافقه إعادة تهيئة لكل من النظام الإداري والتنظيمي القائم فيها لن يرافقه زيادة محسوسة في الإنتاج. فالاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات تحقق فقط عندما يرافقها استثمار في كل من الإستراتيجيات و الهيكلة.

الجدول رقم (5–15): المساهمات الخاصة بالمرافقة والمساعدة في ميدان تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات الاقتراض
1.000.000 د.ج	800.000 د.ج	200.000 د.ج	-

المصدر: يحي علال حسين، مرجع سابق الذكر، ص 264.

3. شهادة المطابقة:

تلتزم المؤسسة خلال كل مراحل إنجاز الإشهاد بالمطابقة، بإبلاغ الوزارة بكل المعلومات والوثائق التي تسمح بمتابعة الإنجازات و تقييم عملية الإشهاد بالمطابقة على المؤسسة، حيث يمكن للوزارة القيام

بزيارات ميدانية للمؤسسات بغية الإطلاع على مدى سير العملية، و في حالة عدم تطبيق أو احترام شروط هذه الاتفاقية، لا يتم تعويض المؤسسة إلا في حالة الظروف القاهرة المنصوص عليها في القوانين المعمول بها. والجدول يبين مساهمات الدولة في شهادة المطابقة بالنسبة للمؤسسة:

الجدول رقم (5– 16): شهادات المطابقة.

التكلفة القصوى	مساهمة الدولة	مساهمة المؤسسة	تخفيضات الاقتراض
5.000.000 د.ج	1.000.000 د.ج	4.000.000 د.ج	-

المصدر: يحي علال حسين، مرجع سابق الذكر، ص 264.

نجد أن مساهمة الدولة في شهادة المطابقة قليل جدا إذا ما قورن بالمساهمة في النشاطات الأخرى حيث تشارك فقط بنسبة 20%، أي بمبلغ مليون دينار جزائري، و الباقي بأربعة ملايين دينار جزائري خاص بمساهمة المؤسسة.

المطلب الثالث: تقييم البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. تقييم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2006–2010):

لقد أبدت أكثر من 1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل، وتقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج ومن بين هذه المؤسسات نجد 172 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، و203 مؤسسة صغيرة جدا تم قبول منها 168 مؤسسة، أما المؤسسة التي انطلقت في إجراءات التأهيل كانت 186 مؤسسة فقط، ومن بين 186 مؤسسة هذه هناك 154 مؤسسة استفادت من عمليات تشخيص قبلي أو تشخيص استراتيجي، بينما استفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل. و هذا ما يبنه الجدول أدناه:

الجدول رقم (5– 17): وضعية المؤسسات المنخرطة في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2005-2009.

طبيعة المؤسسات	المؤسسات المتقدمة	المؤسسات المقبولة	المؤسسات التي نفذت برنامج التأهيل
مؤسسات صغيرة ومتوسطة	172	137	116
مؤسسات صغيرة جدا	203	168	70
المجموع	**375**	**305**	**186**

المصدر: مريم والي (ديسمبر 2014)، مرجع سابق الذكر، ص 08.

هذا وتستند متابعة وتقييم عملية التأهيل إلى مجموعة من الدوائر الوزارية حسب ما هو موضح في المخطط التالي:

الشكل رقم (5– 05): مخطط يوضح كيفية متابعة وتقييم عملية التأهيل.

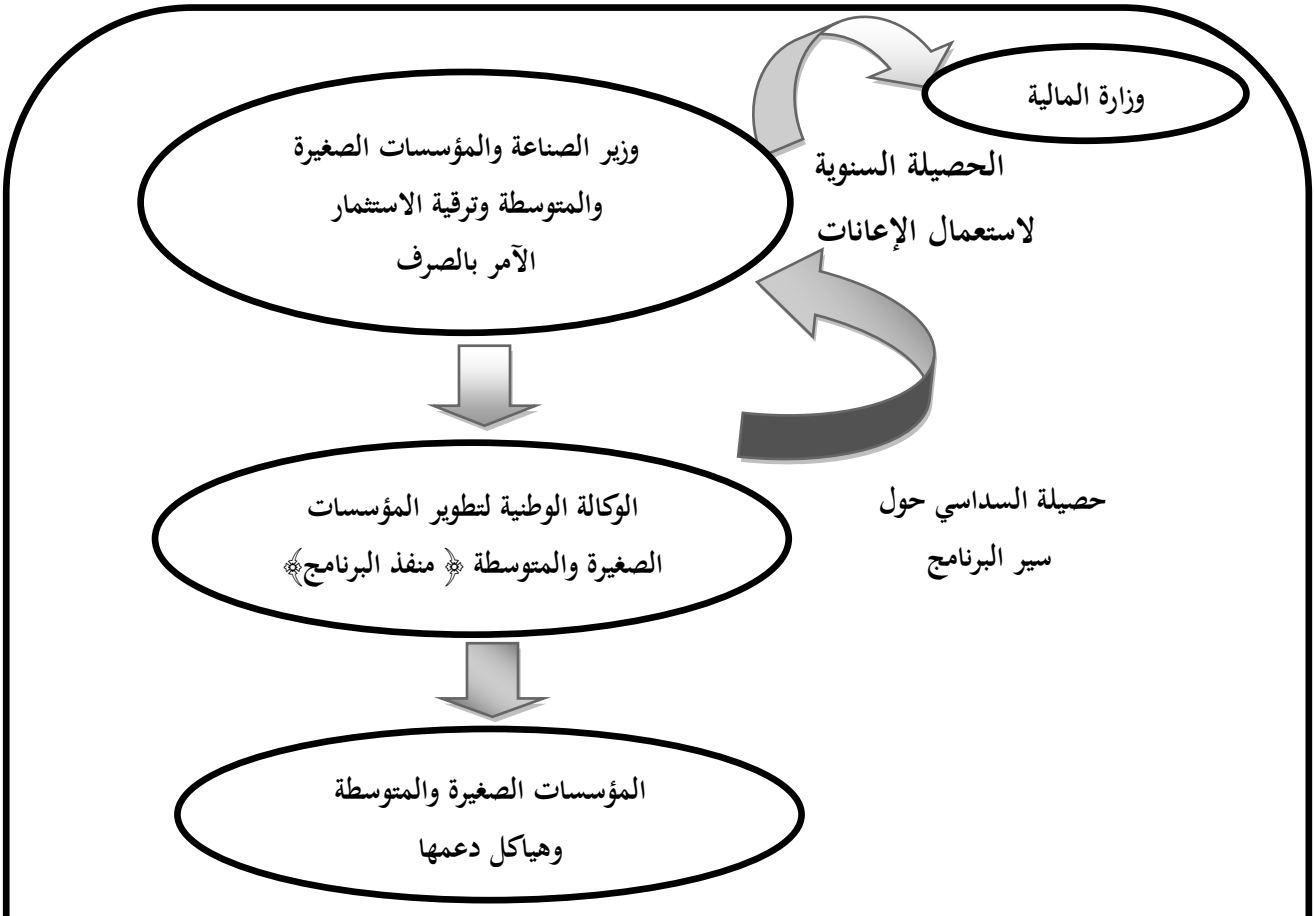

المصدر: القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 07 فبراير 2007، والذي يحدد كيفيات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 الذي عنوانه" الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة".

حيث أن النفقات المالي حول برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهياكل دعمها يكون فيها وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار هو الآمر بالصرف الحصيلة السنوية لاستعمال الإعانات بدعم من وزارة المالية، أما حصيلة السداسي حول سير البرنامج تكون تحت إشراف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (منفذ البرنامج).

الجدول رقم (5– 18): توزيع المؤسسات المقبولة في البرنامج الوطني للتأهيل حسب قطاع النشاط.

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة
الصناعات الغذائية	89	% 29,18
الميكانيك والمعادن	54	%17,70
مواد البناء/ الخشب والفلين	48	%15,73
الكيمياء/الصيدلة/الورق	30	%09,83
الصناعات البلاستيكية	39	%12,78
صناعة النسيج والجلود	20	%06,55
خدمات صناعية	15	%04,91
الكهرباء والإلكترونيك	10	%03,27
المجموع	**305**	**% 100**

Source: Agence National de Développement des Petites et Moyennes Entreprises, document interne, bilan des actions des programmes nationaux de mise à niveau, rapport complet, 2008, p:12.

من خلال الجدول السابق أن أكبر عدد من المؤسسات المقبولة في برنامج التأهيل يعود لقطاع الصناعة بنسبة 29,18%، يليها قطاع الميكانيك والمعادن بنسبة 17,70%، ثم قطاع البناء والخشب والفلين بنسبة 15,73%، أ ما القطاعات الأخرى فكانت نسبتها من برنامج التأهيل قليلة رغم أهمية هذه المؤسسات ودورها الاقتصادي خاصة قطاع الكهرباء والإلكترونيك.

و يهدف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تجنب سلبيات كل من البرنامجين السابقين (برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية وبرنامج ميدا)، حيث فتح مجالا أوسع للمؤسسات العامة والخاصة، على حد سواء، التي تشغل أقل من 20 عاملا.

وعلى الرغم من توفر الإمكانات إلا أن عدد المؤسسات التي انخرطت في البرنامج قليل مقارنة بعددها الإجمالي في الفترة التي تم فيها تجسيد البرنامج (376767 مؤسسة سنة 2006، و410959 مؤسسة سنة 2007 ، و 519526 مؤسسة سنة 2008، و587494 مؤسسة سنة 2009)[1].

2. تقييم برنامج تأهيل 20000 مؤسسات صغيرة ومتوسطة: (2010-2014).

يعتبر البرنامج الوطني الخاص بتأهيل 10000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من أهم البرامج المعتمدة لتنمية وتطوير القطاع، نظرا للإمكانيات المالية والبشرية الهائلة التي تم تسخيرها لإنجاحه و تحقيق الأهداف المسطرة له، و هو ما يفسر الإقبال الكبير عليه بالرغم من تأخر بداية تنفيذه حيث كانت المؤسسات التي أبدت اندماجها في برنامج بـ 4666 مؤسسة مع نهاية سنة 2015، و هو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (5- 19): الملفات المعالجة للتأهيل حتى نهاية 2015.

الملفات المؤهلة	2 531	%54
الملفات غير المؤهلة	1 537	%33
الملفات المؤجلة	598	%13
المجموع	4666	%100

Source: Ministère de petite et moyenne entreprise et de L'Artisanat, direction des systèmes d'information et des statistiques, bulletin d'information économique; DSIS; bulletins, 2015, p: 26.

[1] مريم والي (ديسمبر 2014)، مرجع سابق الذكر، ص 08.

من خلال الإحصائيات المقدمة نجد أن الملفات المعالج شكل نسبة مقبولة إذا ما قورن بالبرامج السابقة حيث تم قبول 2531 ملف أي بنسبة 54%، ورفض 1537 ملف بنسبة 33% أي أن نسبة التجاوب مع شروط التأهيل كانت مقبولة وفي متناول جميع المؤسسات، أما الملفات المؤجلة فقد بلغ 598 ملف بنسبة 13%، و هذا بسبب عدم اكتمال الملف الخاص بالاندماج في البرنامج.

هذا وقد شمل التأهيل مختلف أنواع المؤسسات حيث كان عدد المؤسسات الغيرة جدا اكبر الراغبين في الحصول على التأهيل بـ 1921 ملف يليها المؤسسات الصغيرة بـ 1860 ملف وأخيرا المؤسسات المتوسطة بـ 628 ملف. وكانت هناك مؤسسات غير مصنفة، والتي رفض أغلبها بـ257 ملف، حسب الجدول:

الجدول رقم (5– 20): عدد الملفات الخاص بالمؤسسات الراغبة في التأهيل إلى غاية 2015 حسب الطابع القانوني للمؤسسة.

نوع المؤسسة	عدد الملفات
المؤسسات الصغيرة جدا	1921
المؤسسات الصغيرة	1860
المؤسسات المتوسطة	628
غير مصنفة	257
المجموع	**4666**

Source: Ministère de petite et moyenne entreprise et de L'Artisanat, direction des systèmes d'information et des statistiques, bulletin d'information économique; DSIS; bulletins, 2015, p: 26.

و الشكل الموالي يوضح توزع المؤسسات الراغبة في الحصول على التأهيل حتى نهاية 2015:

الشكل رقم (5-06): عدد الملفات الخاص بالمؤسسات الراغبة في التأهيل إلى غاية 2015 حسب الطابع القانوني للمؤسسة.

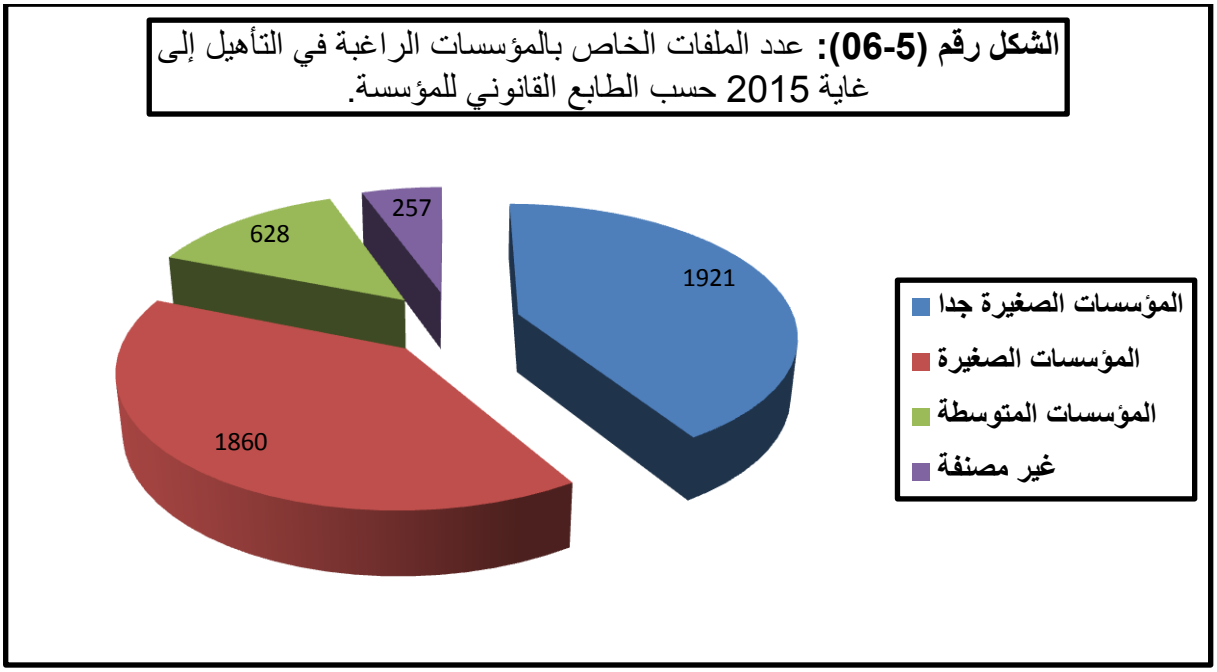

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من نتائج الجدول السابق.

و لم يشمل التأهيل فقط مختلف أنواع المؤسسات حسب طابعها القانوني بل شمل كذالك اغلب القطاعات الاقتصادية الناشطة والحساسة وعلى رأسها قطاع BTPH بأغلب المؤسسات 2894 ملف وهذا بنسبة 62% ثم يليه قطاع الصناعة بنسبة 16%، ثم باقي القطاعات الأخرى والتي تبقى مهمشة من جميع النواحي بالرغم من ضعف تنافسيتها والاستخدام البدائي والوسائل التقليدية بإقبال ضعيف جدا خاصة القطاع الزراعي وهو القطاع الحساس والمعول عليه في الاقتصاد الجزائر ليحل محل المحروقات بنسبة 5%. وصيد الأسماك بـ 2%، والسياحة الفندقية بـ 1%. أما الملفات المؤهلة والغير مؤهلة حسب كل قطاع وهذا منذ بداية البرنامج إلى غاية نهاية 2015 يوضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (5– 21): عدد الملفات الخاص بالمؤسسات الراغبة في التأهيل إلى غاية 2015 حسب طابع النشاط.

القطاع	الملفات المؤهلة	الملفات غير المؤهلة	الملفات المرفوضة	المجموع	النسبة
الزراعة	134	55	36	**225**	%5
BTPH	1677	910	307	**2 894**	%62
الصناعة	430	235	90	**755**	%16
صيد السمك	5	14	56	**75**	%2
الخدمات	180	206	74	**460**	%10
السياحة الفندقية	36	14	11	**61**	%1
النقل	63	33	17	**113**	%2
خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	5	4	0	**9**	%0
أخرى	1	66	7	**74**	%2
المجموع	**2531**	**1537**	**598**	**4 666**	**%100**

Source: Ministère de petite et moyenne entreprise et de L'Artisanat, direction des systèmes d'information et des statistiques, bulletin d'information économique; DSIS; bulletins, 2015, p: 26.

و أخيرا سنتطرق من خلال إحصائيات الجدول الموالي إلى عدد الملفات المؤهلة وغير المؤهلة حسب الوكالات المنشأة عبر مختلف مناطق الوطن، والتي الهدف منها التعريف بالبرنامج وتقريبه من المؤسسات حيث وكما ذكرنا سابقا تم إنشاء خمس وكالات هي: سطيف، عنابة، الجزائر، وهران وغرداية:

الجدول رقم (5– 22): عدد الملفات الخاص بالمؤسسات الراغبة في التأهيل إلى غاية 2015 حسب الوكالات.

القطاع	الملفات المؤهلة	الملفات غير المؤهلة	الملفات المرفوضة	المجموع	النسبة
سطيف	945	557	127	1629	%35
الجزائر	648	275	166	1 089	%23
عنابة	544	460	158	1 162	%25
وهران	302	187	95	584	%13
غرداية	92	58	52	202	%4
المجموع	**2 531**	**1 537**	**598**	**4 666**	**%100**

Source: Ministère de petite et moyenne entreprise et de L'Artisanat, direction des systèmes d'information et des statistiques, bulletin d'information économique; DSIS; bulletins, 2015, p: 27.

من خلال الإحصائيات المقدمة بين أيدينا نجد أن هناك تباين في نسب المؤسسات الراغبة في التأهيل أو حتى المؤهلة وهو ما يتناسب مع نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مناطق الوطن والتي تتمركز في المناطق الشمالية ثم الهضاب العليا ونسب قليلة في مناطق الجنون وأخيرا نسبة قليلة جدا في الجنوب الكبير، حيث كانت أعلى نسبة في منطقة الشرق وهي الولايات التابعة لوكالة سطيف بنسبة 35%، وجزء تابع لوكالة عنابة بنسبة 25%، أي أن منطقة الشرق تجاوبت وبشكل كبير مع هذا البرنامج بنسبة 60% تليها منطقة الوسط التابعة لوكالة الجزائر بـ 25%، أما المناطق التي لم تلقى إقبالا هي منطقة الغرب الجزائري لوكالة وهران بنسبة 13% فقط وهو ما يعادل 302 ملف فقط، وأخير منطقة الجنوب المنتمية لوكالة غرداية بـ 92 ملف فقط بنسبة 4%.

الشكل رقم (5– 07): عدد الملفات الخاص بالمؤسسات الراغبة في التأهيل إلى غاية 2015 حسب الوكالات.

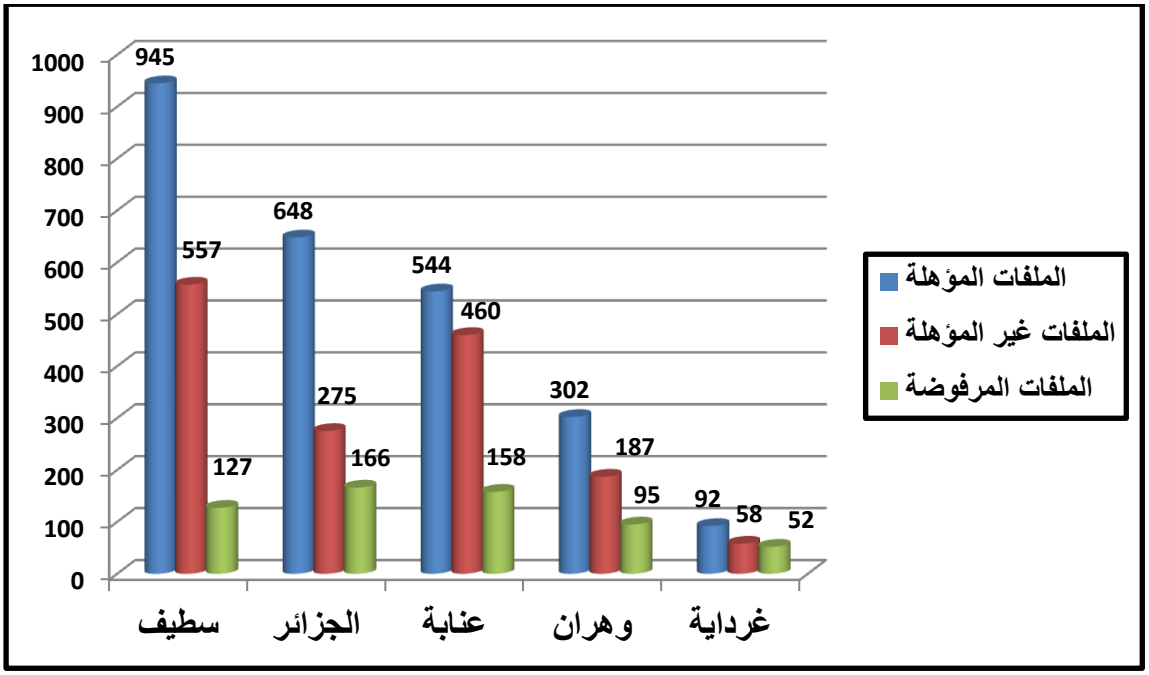

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من نتائج الجدول السابق.

من خلال الشكل نجد أن التباين واضح حول المؤسسات المؤهلة حيث تحتل منطقة الوسط الصدارة تليها كل من منطقة الشرق ثم الغرب، أما المرتبة الأخيرة نجد الجنوب الجزائري بالرغم من المساحة الشاسعة التي يحتلها، حيث نجد أن هذا التوزع يخذ للكثافة السكانية أكثر مما يخضع للمساحة الجغرافية.

المبحث الرابع: دراسة قياسية حول مدى تأثير برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لقد مرت برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل وهذا مع مطلع الألفية الثالثة، وقد تنوعت هذه البرامج بين الوطنية أو بالشراكة الأجنبية حيث شملت عدة إصلاحات في مختلف الجوانب سواء المالية أو التشريعية أو غيرها، وهذا ما أبرزه توجه الدولة نحو الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لما تتميز به من خصائص تجعلها تدفع عجلة التنمية الاقتصادية للأمام و في ترقية الاستثمار وتشجيع الصادرات.

وهذا ما يدفعنا إلى طرح التساؤل ما مدى مساهمة المؤسسات المؤهلة على أهم المؤشرات اقتصادية الكلي خاصة في الناتج المحلي الإجمالي، أو التشغيل وخفض مستويات البطالة، أو الصادرات خارج المحروقات وغيرها، ومن

أجل قياس هذا التأثير تم إجراء دراسة قياسية حول هذه المؤشرات وعلاقتها بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و2015، ولغرض هذه الدراسة تم تقسيم هذا الجانب إلى:

المطلب الأول: تقديم النموذج الإحصائي.

ساهم العلم الحديث و التقنية المصاحبة له إسهاما كبيرا في إحداث توازن مس جميع الميادين، بما فيها العلوم الاقتصادية، والتي إنتقلت فيها الدراسات من التحليل الوصفي نحو التحليل الرياضي والإحصائي، و ذلك بإنشاء قوانين وأساليب للخوض في دراسة العلاقات بين الحوادث و الظواهر الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى ذلك أصبح من الضروري إيجاد نظريات وطرائق مناسبة تساعد على تحليل العلاقات الاقتصادية من أجل التطور السريع للأوضاع الاقتصادية. ومن بين هذه النظريات نظريات الاقتصاد القياسي والتي تستعمل فيها الأساليب الرياضية والإحصائية بغية التقدير والتنبؤ للمتغيرات الاقتصادية المدروسة لتهدف في الأخير لوضع القرار المناسب على أساس علمي.

1- التعريف بالنموذج:

من خلال هذا الجانب سنقوم ببناء نموذج اقتصادي قياسي لأثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، حيث يمكننا معرفة الأثر أو العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير المعتمد من خلال تقدير هذه العلاقة بالشكل الأتي:

$$Y = f(X_1, X_2) \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

والمعادلة التقديرية حسب نموذج الانحدار الخطي المتعدد تكون وفق المعادلة التالية:

$$Y = a + bX_1 + cX_2 + u \quad \ldots\ldots (2)$$

حيث: a : تمثل معامل التقاطع او الحد الثابت.

b، c : تمثل معاملات دالة معادلة الانحدار الخطي المتعدد.

U ، تمثل الخطأ القياسي او الخطأ العشوائي للنموذج المقدر.

ولتقدير النموذج السابق نستخدم طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares)

و يمكن استخدام البرنامج الاحصائي الممتاز SPSS الاصدار 16.0 في الحصول على نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد عن طريق تحليل المؤشرات التالية:

1-1- القدرة التفسيرية للنموذج: يتم قياس القدرة التفسيرية للنموذج إعتادا على معامل التحديد (R^2) والذي من خلاله يتم شرح نسبة الانحرافات الكلية أو التغيرات التي تحدث في المتغير التابع y والمشروحة بواسطة تغيرات المتغير المستقل "X_i" ، فهو يعطينا نسبة تأثير المتغير التابع على المستقل وبهذا فهو يعبر عن جودة التوافق والارتباط، والذي يمكن حسابه بالعلاقة التالية[1]: $$R^2 = \frac{\sum(\overline{Y}_i - \overline{Y})^2}{\sum(Y_i - \overline{Y})^2}$$

1-2- القدرة التفسيرية الحقيقية للنموذج: يتم اللجوء لمعامل التحديد المعدل أو المصحح "$\overline{R}^2$ " كونه يقيس جودة التقدير أو التوفيق أفضل من معامل التحديد فعندما نضيف متغير جديد للنموذج تزداد قيمة "R^2 " كون المقام ثابت لذا يفضل استعمال معامل التحديد في النموذج الذي يحتوي على أكثر من متغير مستقل، ويتم حسابه بالعلاقة الرياضية التالية[2]: $$\overline{R}^2 = 1 - (1 - R^2)(\frac{N-1}{N-K-1})$$

حيث: K: عدد المتغيرات المستقلة في النموذج. N: عدد المشاهدات (عدد السنوات).

1-3- اختبار معنوية المعاملات (ستودنت "student"): يتم الاعتماد في هذا الاختبار على المقارنة بين احصائية ستودنت "student" المحسوبة بالقيمة المجدولة، فإذا كانت قيمة ستودنت المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة فهذا يعني أن هذا المعامل له احصائية معنوية في التفسير أي مقبول، ومرفض في حالة العكس وهذا بعد بناء مجال للثقة (مستوى معنوي 01%، 05%، 10%) ودرجات حرية تحدد وفقا لعدد المشاهدات وعدد المتغيرات المستقلة بالاعتماد على فرضيتين:

$H_0 : ß_1 = ß_2 = \ldots\ldots = ß_k$

$H_1 : ß_1 \neq ß_2 \neq \ldots\ldots \neq ß_k$

و تحسب قيمة ستودنت على النحو التالي[3]: $$t_c = \frac{ß_i}{\sqrt{(\sum(Y_i - \overline{y})/(N-K-1)}}$$

[1] شيخي محمد (2013)، طرق الاقتصاد القياسي ، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ص 39

[2] وليد اسماعيل السيفو وآخرون (2009)، الاقتصاد القياسي التحليلي، دار الأهلية، الأردن، الطبعة الأولى، ص 206.

[3] حسن علي بخيت وسحر فتح الله (2009)، الاقتصاد القياسي، دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ص 161.

حيث كذالك: K: عدد المتغيرات المستقلة في النموذج. N: عدد المشاهدات (عدد السنوات).

1-4- إختبار المعنوية الكلية للنموذج (فيشر "Fisher"):

هو اختبار لجودة النموذج الذي يحاول أن يجيب على السؤال هل أفلح النموذج في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ويختبر الفرضية، إن معاملات المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، وتقارن قيمته المحسوبة مع القيمة الجدولية بدرجة حرية بسيطة "k-1" ودرجة حرية المقام "n-k" أما القيمة الجدولية فعند مستوى معنوي (5%)، وتعطى صيغة فيشر المحسوبة بالعلاقة التالية[1]: $F = \frac{R^2/(K-1)}{(1-R^2)/(N-K)}$

2- تحديد متغيرات الدراسة ودراسة خصائصها:

تم اختيار المتغيرات الخاصة بالاقتصاد الجزائري والتي تتمثل في عدد المؤسسات المؤهلة ومعدل الاستثمار كمتغيرات مفسرة (مستقل) تم الرمز له بالرمز (PMEmn) و (IN) على التوالي أما المتغير التابع فتتمثل حسب كل نموذج في:

- الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات ونعبر عنه بـ PIB_{HH} الوحدة مليون دينار جزائري.
- القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونعبر عنها بـ VA الوحدة مليار دينار جزائري.
- الصادرات خارج الحروقات، ونعبر عنها بـ X_{HH} الوحدة مليون دينار جزائري.
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل، التي عبرنا عنه بـ Tpme الوحدة يد عاملة.

هذه المعطيات سنوية عن حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2015) والتي تعتبر فترة كافية لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، أما الحدود المكانية فتتمثل في الاقتصاد الجزائري، وقد تم الحصول عليها من المواقع الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات قيد الدراسة ومواقع أخرى رسمية كالبنك الدولي ، والديوان الوطني للإحصائيات.

تقييم المعادلات المقدرة يكون على أساس الاختبارات الأساسية المعروفة والمتمثلة في معامل التحديد "R^2" معامل التحديد المحدد "$\overline{R}^2$" ، والذي يمكننا من خلالهما معرفة القوة التفسيرية الحقيقة للنموذج، ومعيار ستودنت (t)

[1] عبد الحميد عبد المجيد البلداوي (2007)، الاحصاء التطبيقي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 104.

ومعيار فيشر (F) فكلما كانت قيمتا ستودنت وفيشر أكبر من القيمة المجدولة كلما كانت الدراسة أكثر معنوية وقبولا من الناحية الاقتصادية والعكس.

كما يجب التطابق بين الجانب النظري والجانب التطبيقي والذي يمكن إلتماسه من خلال إشارات المعاملات، حيث تدل الإشارة الموجبة على أن العلاقة بين المتغيرات طردية، أما الاشارة السالبة فتدل على أن العلاقة عكسية بين المتغيرات محل الدراسة.

المطلب الثاني: التحليل والتفسير الاحصائي للنتائج.

بعد المسح النظري و الذي تم التطرق فيه لأهم جوانب الدراسة والمتغيرات المستخدمة، وإبراز أهميتها ومساهمتها وتأثيرها على باقي المتغيرات وكون الدراسة تحليلية قياسية توجب علينا تقسيم المتغيرات إلى متغيرات مستقلة (مفسرة) تتمثل في كل من عدد المؤسسات المؤهلة، ومعدل الاستثمار الذي تم اختياره كمتغير مفسر لتضمنه جانب مهم من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبمختلف المجالات الاستثمارات الزراعية والسياحية والعقارية والصناعية فالمتغيرين هنا لهما علاقة تكاملية، أما المتغيرات التابعة فكانت حسب كل نموذج تتمثل في كل من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادرات خارج المحروقات، والتشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سنتناول أربعة نماذج احصائية لتقدير أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على متغيرات الاقتصاد الكلي والتي نعرضها فيما يلي:

- PIB_{HH}: الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات وكانت الوحدة بمليون دينار جزائري.
- VA: القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكانت الوحدة بمليار دينار جزائري.
- X_{HH}: الصادرات خارج المحروقات وكانت الوحدة بمليون دينار جزائري.
- Tpme: التشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ألف يد عاملة.
- PMEmn: عدد المؤسسات المؤهلة.
- IN: معدل الاستثمار وقد أخذت الاحصائيات بالنسبة المئوية (%).

1. تقديم النموذج الأول: أثره على الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات

لقد تم الاعتماد في تقدير النموذج أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر على متغيرين: نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ؛ وعدد المؤسسات المؤهلة، ومعدل الاستثمار ؛كمتغيرين مستقلين، و بالتالي يأخذ النموذج شكل الدالة التالية: $PIB_{HH}=F(PMEMN+IN)$

حيث: PIB_{HH}: الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.

PMEmn: عدد المؤسسات المؤهلة.

IN: معدل الاستثمار.

و بافتراض العلاقة خطية، يمكن صياغة النموذج على الشكل التالي:

$$PIB_{HH}=b_0 + b_1 * PMEMN + b_2 * IN + \varepsilon_i$$

والجدول الموالي يبين معامل الارتباط للمتغيرات المدروسة:

الجدول رقم (5– 23) : جدول قيم معامل الارتباط الثلاثة للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.

Récapitulatif des modèles				
Modèle	**R**	**R–deux**	**R–deux ajusté**	**Erreur standard de l'estimation**
1	**,918[a]**	**,842**	**,829**	**2177407,08148**
a. Valeurs prédites (constantes): معدل الاستثمار ، عدد المؤسسات المؤهلة				

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برنامج الاحصائي "SPSS".

التفسير الإحصائي:

تشير قيمة $R^2 = 0,842$ على وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، أي أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تفسر المتغير التابع بنسبة 84,2% ومنه فإن المتغير التابع مفسر تفسيرا قويا من قبل المتغيرات المستقلة، أما 15,8% فتفسرها متغيرات عشوائية لم تدرج في النموذج . ومعامل الارتباط المعدل

$\overline{R}^2 = 0,829$ مما يدل على ان القوة التفسيرية الحقيقية لهذا النموذج تقدر بـ 82,9% ، أي أن المتغيرة المفسرة تستطيع تفسير ما قيمته 82,9% من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.

الجدول رقم (5– 24) : جدول تحليل التباين للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.

ANOVA[a]						
Modèle		**Somme des carrés**	**ddl**	**Moyenne des carrés**	**D**	**Sig.**
1	**Régression**	582355562028087,600	2	291177781014043,800	61,416	,000[b]
	Résidu	109045336764691,700	23	4741101598464,856		
	Total	691400898792779,400	25			
a. Variable dépendante : BIP						
b. Valeurs prédites (constantes): عدد المؤسسات المؤهلة، معدل الاستثمار						

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برنامج الاحصائي "SPSS".

يمثل الجدول السابق جدول تحليل التباين والذي يمكن المعرفة من خلاله على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق احصائية "F =61,41 " وكما نشاهد من جدول تحليل التباين المعنوية لاختبار F (P<0.0001)، مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الاحصائية .أما الجدول الموالي فيوضح العلاقة التي تربط بين المتغيرات:

الجدول رقم (5– 25) : جدول قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الاحصائية.

Coefficients[a]									
Modèle		**Coefficients non standardisés**		**Coefficients standardisés**	**t**	**Sig**	**Information de fraction manquante.**	**Variance d'augmentation relative**	**Efficacité relative**
		A	**Erreur standard**	**Bêta**					
1	**Constante**	–3673105,247	3038483,843		–1,209	,239			
	معدل الاستثمار	186105,595	114690,599	,283	1,623	,118			
	عدد المؤسسات المؤهلة	3692,221	979,284	,658	3,770	,001			
a. Variable dépendante : BIP									

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برنامج الاحصائي "SPSS".

من خلال الجدول نستنتج أن:

- إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير *INV* والتي تساوي 0,118 أكبر من 0,05 وهذا يعني أن المتغير غير معنوي وغير مقبول من الناحية الإحصائية .
- إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير *PMEmn* والتي تساوي 0,01 أقل من 0,05 وهذا ما يعني أن المتغير معنوي و مقبول من الناحية الإحصائية.

و باستعمال طريقة المربعات الصغرى MCO تحصلنا على النتائج والتي يمكن تلخيصها بالمعادلة التالية:

$$\mathbf{PIB_{HH}= -3673105,247 + 3692,221\ PMEmn + 114690,599IN}$$

$$\mathbf{R^2=0,842 \qquad F=61,41 \qquad N=25}$$

2. النموذج الثاني: أثره على القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أثـر تأهيـل المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة علـى القيمـة المضـافة في الجزائـر و القيمـة المضـافة ل م ص م كمتغـير تـابع؛ وعـدد المؤسسـات المؤهلـة، و معـدل الاسـتثمار؛ كمتغـيرين مسـتقلين. و بالتـالي يأخـذ النمـوذج شكل الدالة التالية: $VA _F(PMEMN + IN)$

حيث: VA: القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

PMEmn: عدد المؤسسات المؤهلة.

IN: معدل الاستثمار.

و بافتراض العلاقة خطية، يمكن صياغة النموذج على الشكل التالي:

$$VA = b_0 + b_1 * PMEMN + b_2 * IN + \varepsilon_i$$

والجدول الموالي يبين معامل الارتباط للمتغيرات المدروسة:

الجدول رقم (5– 26) : جدول قيم معامل الارتباط الثلاثة للقيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Récapitulatif des modèles				
Modèle	**R**	**R-deux**	**R-deux ajusté**	**Erreur standard de l'estimation**
1	,952[a]	,907	,891	689,33263
a. Valeurs prédites (constantes): عدد المؤسسات المؤهلة، معدل الاستثمار				

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برنامج الاحصائي "SPSS".

التفسير الإحصائي:

تشير قيمة R^2 =0,907 أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تفسر المتغير التابع بنسبة 90,7% ومنه فإن المتغير التابع مفسر تفسيرا متوسطا من قبل المتغيرات المستقلة، أما 9,3% فتفسرها متغيرات عشوائية لم تدرج في النموذج .

الجدول رقم (5– 27) : جدول تحليل التباين للقيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ANOVA[a]						
Modèle		**Somme des carrés**	**ddl**	**Moyenne des carrés**	**D**	**Sig.**
1	**Régression**	**55540868,244**	**2**	**27770434,122**	**58,442**	**,000[b]**
	Résidu	**5702153,645**	**12**	**475179,470**		
	Total	**61243021,889**	**14**			
a. Variable dépendante : القيمة المضافة						
b. Valeurs prédites (constantes): معدل الاستثمار، عدد المؤسسات المؤهلة						

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برنامج الاحصائي "SPSS".

يمثل الجدول السابق جدول تحليل التباين والذي يمكن المعرفة من خلاله على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق احصائية F =58,442 وكما نشاهد من جدول تحليل التباين المعنوية العالية لاختبار F (P< 0.0001) ، مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الاحصائية .أما الجدول الموالي فيوضح العلاقة التي تربط بين المتغيرات:

الجدول رقم (5– 28) : جدول قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الاحصائية.

Coefficients[a]									
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Information de fraction manquante.	Variance d'augmentation relative	Efficacité relative
		A	Erreur standard	Bêta					
1	(Constante)	–2002,487	1354,804		–1,478	,165			
	معدل الاستثمار	123,700	45,684	,442	2,708	,019			
	عدد المؤسسات المؤهلة	1,140	,339	,550	3,366	,006			
a. Variable dépendante : القيمة المضافة									

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برنامج الاحصائي "SPSS".

من خلال الجدول نستنتج أن:

- إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير *INV* والتي تساوي 0,019 أقل من 0,05 وهذا ما يعني أن المتغير معنوي و مقبول من الناحية الإحصائية.
- إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير *PMEmn* والتي تساوي 0,006 أقل من 0,05 وهذا ما يعني أن المتغير معنوي و مقبول من الناحية الإحصائية.

و باستعمال طريقة المربعات الصغرى "MCO" تحصلنا على النتائج والتي يمكن تلخيصها بالمعادلة التالية:

$$\mathbf{VA_{HH}= -2002,487+ 1,140\ PMEmn+ 123,700\ IN}$$

$$\mathbf{R^2}=0,907 \qquad \mathbf{F}=\mathbf{58,442} \qquad \mathbf{N}=25$$

3. النموذج الثالث: أثره على الصادرات خارج المحروقات.

أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خ م في الجزائر حيث أن الصادرات خارج المحروقات كمتغير تابع؛ وعدد المؤسسات المؤهلة، و معدل الاستثمار كمتغيرين مستقلين. و بالتالي يأخذ النموذج شكل الدالة التالية: $X_{HH} = F(PMEMN + IN)$

حيث: X_{HH}: الصادرات خارج المحروقات.

PMEmn: عدد المؤسسات المؤهلة.

IN: معدل الاستثمار.

و بافتراض العلاقة خطية، يمكن صياغة النموذج على الشكل التالي:

$$X_{HH} = b_0 + b_1 * PMEMN + b_2 * IN + \varepsilon_i$$

والجدول الموالي يبين معامل الارتباط للمتغيرات المدروسة:

الجدول رقم (5– 29) : جدول قيم معامل الارتباط الثلاثة للصادرات خارج المحروقات.

Récapitulatif des modèles				
Modèle	**R**	**R–deux**	**R–deux ajusté**	**Erreur standard de l'estimation**
1	,717[a]	,515	,472	17686,75943
a. Valeurs prédites (constantes): عدد المؤسسات المؤهلة، معدل الاستثمار				

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برنامج الاحصائي "SPSS".

التفسير الإحصائي:

تشير قيمة R^2 =0,515 أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تفسر المتغير التابع بنسبة 51,5% ومنه فإن المتغير التابع مفسر تفسيرا متوسطا من قبل المتغيرات المستقلة، أما 48,5% فتفسرها متغيرات عشوائية لم تدرج في النموذج .

الجدول رقم (5– 30) : جدول تحليل التباين للصادرات خارج المحروقات.

ANOVA[a]						
Modèle		**Somme des carrés**	**ddl**	**Moyenne des carrés**	**D**	**Sig.**
1	**Régression**	7627268154,988	2	3813634077,494	12,191	,000[b]
	Résidu	7194893562,127	23	312821459,223		
	Total	14822161717,115	25			
a. Variable dépendante : الصادرات						
b. Valeurs prédites (constantes): معدل الاستثمار، عدد المؤسسات المؤهلة						

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برنامج الاحصائي "SPSS".

يمثل الجدول السابق جدول تحليل التباين والذي يمكن المعرفة من خلاله على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق احصائية "F =12,191 " وكما نشاهد من جدول تحليل التباين المعنوية العالية لاختبار F (P < 0.0001) . مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الاحصائية .أما الجدول الموالي فيوضح العلاقة التي تربط بين المتغيرات:

الجدول رقم (5– 31) : جدول قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الاحصائية.

Coefficients[a]									
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Information de fraction manquante.	Variance d'augmentation relative	Efficacité relative
		A	Erreur standard	Bêta					
1	(Constante)	–40658,383	24681,160		–1,647	,113			
	معدل الاستثمار	2288,793	931,615	,753	2,457	,022			
	عدد المؤسسات المؤهلة	–1,049	7,955	–,040	–,132	,896			
a. Variable dépendante : الصادرات									

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برنامج الاحصائي "SPSS".

من خلال الجدول نستنتج أن:

- إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير *INV* والتي تساوي 0,022 أقل من 0,05 وهذا ما يعني أن المتغير معنوي و مقبول من الناحية الإحصائية.
- إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير *PMEmn* والتي تساوي 0,896 أكبر من 0,05 وهذا يعني أن المتغير غير معنوي وغير مقبول من الناحية الإحصائية .

وباستعمال كذالك طريقة المربعات الصغرى MCO تحصلنا على النتائج والتي يمكن تلخيصها بالمعادلة التالية:

$$X_{HH} = -40658,383 - 1,049\ PMEmn + 2288,793\ IN$$

$$F = 12,191 \qquad R^2 = 0,515 \qquad N = 25$$

4. النموذج الرابع: أثره على التشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أثـر بـرامج تأهيـل المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة علـى الشـغل في الجزائـر: التشـغيل م ص م كمتغـير تـابع؛ وعـدد المؤسسـات المؤهلـة، و معـدل الاسـتثمار؛ كمتغـيرين مسـتقلين، و بالتـالي يأخـذ النمـوذج شـكل الدالة التالية: $Tpme_F(PMEMN + IN)$

حيث: Tpme: التشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

PMEmn: عدد المؤسسات المؤهلة.

IN: معدل الاستثمار.

و بافتراض العلاقة خطية، يمكن صياغة النموذج على الشكل التالي:

$$Tpme = b_0 + b_1 * PMEMN + b_2 * IN + \varepsilon_i$$

والجدول الموالي يبين معامل الارتباط للمتغيرات المدروسة:

الجدول رقم (5– 32) : جدول قيم معامل الارتباط الثلاثة للتشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Récapitulatif des modèles				
Modèle	**R**	**R–deux**	**R–deux ajusté**	**Erreur standard de l'estimation**
1	,872[a]	,760	,721	375755,666271
a. Valeurs prédites (constantes) : عدد المؤسسات المؤهلة، معدل الاستثمار				

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برنامج الاحصائي "SPSS".

التفسير الإحصائي:

تشير قيمة R^2 =0,76 أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تفسر المتغير التابع بنسبة 76% ومنه فإن المتغير التابع مفسر تفسيرا قويا من قبل المتغيرات المستقلة، أما 34% فتفسرها متغيرات عشوائية لم تدرج في النموذج.

الجدول رقم (5– 33) : جدول تحليل التباين للتشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	5380032734114,130	2	2690016367057,065	19,052	,000[b]
	Résidu	1694307848813,923	12	141192320734,494		
	Total	7074340582928,053	14			
a. Variable dépendante : التشغيل						
b. Valeurs prédites (constantes): عدد المؤسسات المؤهلة، معدل الاستثمار						

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برنامج الاحصائي "SPSS".

يمثل الجدول السابق جدول تحليل التباين والذي يمكن المعرفة من خلاله على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق احصائية "F =19,052 " وكما نشاهد من جدول تحليل التباين المعنوية العالية لاختبار F (P<0.0001) . مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الاحصائية .أما الجدول الموالي فيوضح العلاقة التي تربط بين المتغيرات:

الجدول رقم (5– 34) : جدول قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الاحصائية.

Coefficients[a]									
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Information de fraction manquante.	Variance d'augmentation relative	Efficacité relative
		A	Erreur standard	Bêta					
1	(Constante)	-1348013,355	738504,432		-1,825	,093			
	معدل الاستثمار	66277,698	24902,546	,697	2,661	,021			
	عدد المؤسسات المؤهلة	140,904	184,589	,200	,763	,460			
a. Variable dépendante :التشغيل									

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برنامج الاحصائي "SPSS".

من خلال الجدول نستنتج أن:

- إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير *INV* والتي تساوي 0,021 أصغر من 0,05 وهذا يعني أن المتغير معنوي وهو مقبول من الناحية الإحصائية .
- إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير *PMEmn* والتي تساوي 0,460 أكبر من 0,05 وهذا يعني أن المتغير غير معنوي وغير مقبول من الناحية الإحصائية .

و باستعمال طريقة المربعات الصغرى "MCO" تحصلنا على النتائج والتي يمكن تلخيصها بالمعادلة التالية:

Tpme = –1348013,355+140,904 PMEmn+ 66277,698IN

F =19,052 R^2=0,76 N=25

المطلب الثالث: التحليل والتفسير الاقتصادي للنتائج.

حسب منطق النظرية الاقتصادية، فإن جميع المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية السابقة تربطها علاقة طردية أي أن جميع المعاملات تكون موجبة بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل، لذا من خلال الدراسة القياسية للنموذج لأثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أهم المؤشرات الاقتصادية تحصلنا على النتائج التالية:

1– بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي كانت الصيغة الدالية للنموذج موفقة، وهذا بالرغم من عدم معنوية معامل الاستثمار حسب نتائج اختبار ستودنت ومعنوية معامل المؤسسات المؤهلة ودعم هذا التوجه راجع إلى:

– إشارة المعامل الثابت كانت سالبة (3673105,247-)، وهذا ما يفسر أن هناك معدل نسبي عندما تنعدم جميع المتغيرات المفسرة وهذه القيمة الكبيرة تفسير منطقي لأغلب المؤسسات الغير مؤهلة والتي تساهم بشكل أكبر في معدل الاستثمار لكنها لم تخضع لبرامج التأهيل.

– وتشير إشارة معامل المؤسسات المؤهلة بموجبة والتي تتلائم مع النظرية الاقتصادية التي تقول بأن هناك علاقة طردية بين المتغيرين لكن هذه المساهمة ضعيفة جدا حيث أن زيادة المؤسسات المؤهلة بـ 01% يؤدي الى زيادة 0,036% من الناتج المحلي الإجمالي فقط، أما معامل الاستثمار فهو موجب كذالك فكل زيادة بـ 01% تؤدي الى الى زيادة ما نسبته 1,146% من الناتج المحلي الإجمالي.

– وتشير العلاقة بين المتغيرات أنها قوية "$\overline{R}^2 = 0,845$" بالرغم من أن مؤشر ستودنت عدم معنوية متغير الاستثمار، غير أن مؤشر فيشر هذا النموذج أشارت إلى معنوية النموذج إذا زادة القيمة المحسوبة عن القيمة الجدولية.

2- بالنسبة للقيمة المضافة فقد كانت جميع المؤشرات معنوية سواءا ستودنت أو فيشر، مع معامل إرتباط قوي جدا بلغ "$\overline{R}^2 = 0,907$"، وقد كان تفسير النتائج بـ:

يشر معامل الثابت الذي كان سالبا هو الأخر (2002,487-) وهذا مؤشر إيجابي على منطقية النموذج محل الدراسة حيث أن هناك أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لم تخضع لبرنامج التأهيل والتي تساهم في القيمة المضافة كما ذكرنا سابقا، وتشير معامل تأهيل المؤسسات والذي كان موجبا أنه كلما زادت وحدة واحدة من تأهيل المؤسسات يقابله زيادة بـ 1.14 فقط من القيمة المضافة، وهي نسبة ضئيلة جدا تكاد أن تكون معدومة لو قدرت بالدينار الجزائري. وكذالك بالنسبة لمعامل الاستثمار الذي كان موجبا مما يدل على علاقة طردية بين المتغيرين إذ نجد أن زيادة وحدة واحدة من معدل الاستثمار يؤدي الى زيادة حوالي 123.7 وحدة.

3- بالنسبة للصادرات خارج المحروقات نجد أن مؤشر ستودنت لتأهيل المؤسسات كان غير معنوي بالرغم من إيجابية المؤشرات الأخرى كمؤشر فيشر الذي كان معنوي ومعامل الارتباط "$\overline{R}^2 = 0,515$" الذي كان متوسطا، وكذا معامل الاستثمار الذي كان معنويا بالنسبة لمؤشر ستودنت وهذا ما يجعلنا قبول النموذج للدراسة من الناحية الاحصائية والاقتصادية، وقد كانت تفسير النتائج على النحو التالي:

تأثير تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على على الصادرات خارج المحروقات تأثير معدوم تقريبا، حيث أن ومن خلال النتائج وجدنا أن العلاقة عكسية (1,049-) مع علاقة ارتباط متوسطة بين المتغيرين، وهذا نظرا لانخفاض حجم الصادرات غير النفطية التي مازالت لم تتعدى 2%، والسبب الرئيسي يرجع إلى أن أغلب هذه المؤسسات ترتكز على قطاعات معينة دون سواها خاصة قطاع البناء والخدمات مع ضعف كبير في قطاعات الصناعات التحويلية والفلاحة لما يشكله هذين القطاعين من عبئ كبير على الواردات من جهة وضعف التصدير من جهة أخرى.

4. بالنسبة الى تشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد كان مؤشر ستودنت غير معنوي، أما بقية المؤشرات الأخرى فكانت معنوية بما فيها معامل الإرتباط بين المتغيرات محل الدراسة فكان قويا "$\overline{R}^2 = 0,76$"، حيث كانت نتائج النموذج فيما يلي:

يشير معامل تأهيل المؤسسة الى قيمة موجبة بما يعني علاقة طردية نوعا ما، حيث أنه كلما زادت نسبة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 01% يؤدي إلى زيادة 0.14% فقط، وهذا راجع أساسا إلى أن برامج التأهيل

المعتمدة في الجزائر تهدف إلى تقوية تنافسيتها في السوق والوقوف على نقاط ضعف المؤسسة وتصحيح الخلل وقلما نجد أن هناك مؤسسة قامت بالتوسع في النشاط.

أما معامل الاستثمار فقد كان بدوره موجب، ومن خلال النموذج نجد أن زيادة وحدة واحدة من معدل الاستثمار يؤدي إلى زيادة 66.277 منصب شغل وهو قيمة ايجابية بالنسبة للاقتصاد الوطني مقابل الدعم الذي يلقاه الاستثمار المحلي والأجنبي من طرف الدولة الجزائرية والذي من خلاله رفع معدلات النمو وتقليص البطالة والتنويع في المنتوجات التي من شئنها تقليص فاتورة الواردات والرفع من الصادرات خارج المحروقات التي هي شبه معدومة.

و تجدر الإشارة إلى أن جميع المعاملات الخاصة بمعدل الاستثمار كانت موجبة وهذا أمر طبيعي ومنطقي من الناحية العملية حيث يعتبر الاستثمار المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في الدولة فهو يساهم بفعالية في رفع جميع معدلات مؤشرات الاقتصاد الكلي.

خلاصة:

إن برنامج التأهيل لا تتعلق فقط بالجانب الخاص بالمؤسسة من إدارة أو تسيير للموارد بل يتعداه إلى مجموعة الهيئات المؤسساتية المحيطة والمتعاملة مع المؤسسة، وتأهيل المحيط يشمل عدة جوانب قانونية وتنظيمية، إصلاح المنظومة المصرفية، تطوير شبكة الاتصالات وغيرها، حيث ان البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من عشرون عاملا، والذي تشرف عليه وزارة الصناعة يهدف إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية منها والخاصة، وهو يمول من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية (FPCI) المزود بـ 1,5 مليار دينار والذي أسس بمقتضى قانون المالية لسنة 2000، وقد كان الهدف منها ترقية التنافسية الصناعية، وذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية، وقد اعتبرت الحصيلة التي تغطي الفترة الممتدة من يناير 2002 إلى أكتوبر 2004 حصيلة ضعيفة مقارنة بهدف الانطلاق الذي يكمن في تأهيل ألف مؤسسة صناعية عمومية وخاصة.

أما البرامج الأجنبية فتعد الاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي من أهم برامج وعمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك عن طريق برنامج "ميدا"، الأول لتأهيل م ص م في الجزائر (2002 و2007)، وهو يهدف الى رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل هذا الاتفاق في برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات التي تشغل أكثر من عشرون عامل، والتي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية للتمكن من الصمود أمام المؤسسات الأجنبية، أما الثاني الخاص ببرنامج دعم م ص م والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال"PMEII" بين سنتي (2009 و2012)، وقد كانت تدخلات مجموعة من الخبراء لتقديم المساعدات التقنية والفنية الخاصة بالبرنامج، حيث نجد انه يركز على الاستثمارات الغير مادية فقط.

هذا وقد تبنت الحكومة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2006-2010) فيندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية م ص م، وذلك بقيام وزارة م ص م في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات وكذا ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية، وجاء بعده برنامج تأهيل 20000 م ص م في إطار المخطط الخماسي (2010 و2014) فكانت الجهة المكلفة بتنفيذ البرنامج هي الوكالة الوطنية لتطوير م ص م (ANDPME)، والتي تعمل تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار.

خاتمة

تبنت الدولة الجزائرية العديد من البرامج التقويمية بهدف تقوية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تضمنت هذه الأخيرة إصلاحات مؤسساتية وتنظيمية تقوم على المبدأ العالمي تحرير الاقتصاد وخصخصته، إلا أن الاقتصاد الجزائري استمر في تسجيل مستويات ضعيفة في أغلب المؤشرات الاقتصادية. فإن اعتمدت على العديد من البرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جاء في إطار فتح الشراكة مع العديد من الدول الأجنبية، بهدف الرفع من قيمة الناتج المحلي الاجمالي وتوفير فرص كبيرة للشغل والخفض من معدلات البطالة وترقية قطاع الصادرات خارج المحروقات. لكن بالرغم من كل هذا لم تتمكن هذه السياسات والإجراءات من تحقيق الأهداف المرجوة حيث لم تصل للمستوى المطلوب والمسطر له من طرف الحكومة على كل مؤشرات الاقتصاد الكلي تقريبا، وبقي الاقتصاد الجزائري رهينة للإيرادات النفطية بالرغم من توفره على العديد من الفرص المتاحة أمام هذه المؤسسات.

إن الهدف الاساسي من إعادة تأهيل المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة جاء لتفعيل وترقية تنافسيتها، خاصة وأن الدولة الجزائرية تمهد لدخولها حيز تحرير التجارة بموجب الاتفاقية المبرمة مع الاتحاد الاوربي سنة 2005، والتي كانت من المفترض أن تدخل حيز التنفيذ مع بداية 2017، وكذا السعي المستمر للجزائر في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

بعد الدراسة النظرية والإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وجميع برامج التأهيل المعتمدة الوطنية أو بالشراكة الأجنبية ، ومدى فعاليتها، وانطلاقا من الفرضيات المقترحة بداية الموضوع، تجلت نتائجها على النحو التالي:

أولا: نتائج إختبار الفرضيات:

1. بالنسبة للفرضية الأولى والتي نصها كالتالي: **"يرتبط برنامج التأهيل بدرجة كبيرة بمتابعة وتعميق الإصلاحات الاقتصادية من طرف الدولة، ولهذا فإن من واجب الدولة أن تواصل مسار مرافقتها للمؤسسات الاقتصادية عن طريق تحديد سياسة إنتاجية قومية قادرة على متابعة التوجهات الكبرى للاقتصاد العالمي، وضمان الشروط الضرورية لتطور هذه المؤسسات"** أظهرت نتائج الموضوع خاصة بعد استعراض العديد من التجارب العربية والأجنبية على صحة الفرضية، حيث نجد أن كل من الصين واليابان وسنغافورة والهند وتركيا، هي دول آسيوية نموذجا للتجارب الدولية الناجحة، حيث كانت انطلاقة اقتصادية قوية في أوقات زمنية قصيرة، إعتمادا علي المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، حيث تبنت إصلاحات الاقتصادية عميقة أضحت نماذج وتجارب عالمية يحتذى بها في التغلب على مشاكل الفقر والبطالة، وتحقيق معدلات كبيرة في التنمية الاقتصادية.

2. فيما يخص الفرضية الثانية: **"من خلال إجراءات التأهيل التي تبناها الاقتصاد الجزائري فإنه استطاع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن يجد له مكانا كمحور لقاطرة التنمية الاقتصادية و يشكل أهم معالمها، خاصة مساهمته الفعالة في الناتج الاجمالي الخام خارج قطاع المحروقات"**، حقيقتا قدرت نسبة مساهمتها بحوالي 75% من الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات وهي نسبة مهمة لكن برامج التأهيل لم تأتي أكلها فحسب نتائج الدراسة التطبيقية فمساهمة المؤسسات التي تطرقت لبرامج التأهيل لم تسجل سوى مساهمة قليلة جدا لا تخدم التطلعات المتوقعة نظرا للمبالغ المالية الكبيرة التي صرفت على هذه البرامج.

3. بالنسبة للفرضية الثالثة: **"تساهم برمج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة القدرة الانتاجية والرفع من القيمة المضافة، وزيادة في الدخل الوطني ويتحسن ميزان المدفوعات من خلال تقليص فاتورة الواردات والرفع من قيمة الصادرات"**، وجدنا من خلال الجانب النظري أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتكز

على قطاعات معينة دون سواها كقطاع الخدمات والبناء، وضعف الاقبال على قطاع الزراعة وقطاع الصناعات التحويلية لما لهما من أهمية كبرى في مجال التصدير وهذا ما أعطت نتائجه الدراسة التطبيقية على أنه وبالرغم من تأهيل العديد من المؤسسات في الجانب الزراعي او الصناعي إلا أن مساهمتها تبقى معدومة تقريبا، أما مساهمتها في القيمة المضافة بحوالي 35% بالنسبة للمؤسسات ككل أما المؤهل منها فقد فكان ضعيفا جدا .

4. بالنسبة للفرضية الرابعة التي تنص على: "**إن خلق مناخ ملائم لتطبيق برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، ويعطي معدلات أعلى في التشغيل ومساهمات أكبر للاقتصاد الوطني**"، من خلال الدراسة التطبيقبة نجد إضافة محدودة جدا في نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي دخلت في إطار برامج التأهيل وهذا يرجع أساسا إلى أن برامج التأهيل عالجت ملفات المؤسسات المتعثرة ماليا أو البحث عن نقاط الضعف بالمؤسسة ومعالجتها، لذا لم نشهد مؤسسات جديدة من خلال هذه البرامج والقليل منها ما قامت بتوسيع نشاطها ما يعني زيادة هامش قليل من اليد العاملة.

ثانيا: نتائج الدراسة:

هذا وقد تم استخلاص جملة من النتائج، والتي نلخصها في النقاط التالية:

– إن سياسة الانفتاح التي تبنتها الجزائر تستوجب تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا يمكنها الصمود في وجه المنافسة الأجنبية، إلا بالعمل على إخراجها من دائرة التقييد إلى آفاق الاحتراف وتحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي، ورفع أدائها الاقتصادي وذلك من خلال الاحتكاك بالمؤسسات الأجنبية واكتساب التجارب والخبرات التي تحوزها والاستفادة منها؛

– أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تحتل أهمية كبرى في نسيج الاقتصاد الجزائر، إذ تساهم في توظيف الاستثمار ورفع معدلات التنمية الاقتصادية،

فقد قدرت نسبة مساهمتها 75% من الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات، وتمثل ما يقارب 94% من النسيج المؤسساتي الوطني، و52 % من مجموع إنتاج القطاع الخاص خارج المحروقات، وحوالي 35% من القيمة المضافة في الجزائر.

– إن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كان بشكل متسارع مع بداية الالفية خاصة القطاع الخاص، لكن هذا التزايد لا يتماشى مع عدد المؤسسات المؤهلة حيث لم يتعدى نسبة 20% في أغلب البرامج المنتهجة.

– إن النتائج المحققة من برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنتهجة كانت جد ضئيلة مقارنة بأهمية هذه البرامج في تحسين تنافسية المؤسسات والمبالغ المالية الضخمة التي صرفت من أجل انجاح هذه البرامج.

– إن نجاح برامج التأهيل لا تتأتى إلا عن طريق تطوير العامل البشري واكتساب الخبرات الأجنبية عن طريق الشراكة مع المؤسسات الأجنبية ذات الخبرة العالمية العالية.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات:

وعلى ضوء هذه النتائج نقدم جملة من الاقتراحات أهمها:

– ضرورة الاهتمام الجدي ببرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومتابعتها، ومعرفة مدى ضعف أو قوة هذه البرامج؛

– الاهتمام بتأهيل العنصر البشري وتنمية قدراته وبث روح التفكير الإبداعي لديه، خاصة أصحاب المشاريع المصغرة؛

- تفعيل البرامج التحسيسية المصممة ضمن برامج التأهيل، وضرورة اعلام المؤسسات بالاندماج في مثل هذه البرامج مع تقريب الوكالات للمسيرين حيث نجد ان وعلى المستوى الوطني يوجد خمس وكالات للتأهيل جهوية فقط؛
- يجب ادراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن الخطط الهادفة إلى الوصول بالمنتوج المحلي لأسواق الخارجية، وذالك بتكثيف المشاركات في العارض الاقليمية والدولية، وكذا إجراء دراسة السوق لحماية المؤسسة من المنافسة وإكتشاف أسواق جديدة.
- إعطاء أهمية اكبر للقطاع الانتاجي باعتباره الجانب المهم سواء في تلبية الطلب المحلي وبالتالي تقليص فاتورة الواردات، أو الرفع من قيمة الصادرات حيث نجد أن أغلب المؤسسات ذات طابع خدماتي وهذا لا يخدم كثيرا التنمية الاقتصادية في الدولة ما عدا ما كان موجه منه للقطاع السياحي.
- إبراز تجارب العديد من الدول النامية والمتقدمة مع تطبيقها الفعلي على أرض الواقع والذي من شئنه تعزيز تنافسية المؤسسات الجزائرية، وهذا ما سوف يساهم في توفير مناصب الشغل وخلق قيمة مضافة، وتحقيق ناتج محلي خام.

قائمة المراجع

I. باللغة العربية:

1- الكتب:

1. أحمد عارف العساف وآخرون (2012)، الأصول العلمية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
2. إلهام فخري طمليه (2009)، التسويق في المنشاة الصغيرة،دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
3. العربي بلقاسم فرحاتي (2012)، تأهيل الموارد البشرية "قديما وحديثا"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
4. الكتاب الأبيض للحكومة (2007)، إستراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة، وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، دار الحقائق للنشر والتوزيع والإشهار، الجزائر.
5. بوراس أحمد (2008)، تمويل المنشأة الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة.
6. خبابة عبد الله (2013)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الجزائر.
7. هايل عبد المولى طشطوش (2012) ، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية،دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ، الأردن.
8. وليد اسماعيل السيفو وآخرون (2009)، الاقتصاد القياسي التحليلي، دار الأهلية، الأردن، الطبعة الأولى.
9. حسن عبد المطلب الاسرج (24 افريل 2010)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، وزارة التجارة والصناعة المصرية، القاهرة.
10. حسن علي بخيت وسحر فتح الله (2009)، الاقتصاد القياسي، دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن.
11. يحي علال حسين (2016)، برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
12. ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي (2012)، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الأردن.
13. محمد الصيرفى (2010)، البرنامج التأهيلي لإعداد أصحاب المشروعات الصغيرة، مؤسسة حورس الدولية للنشر، الطبعة الثانية، الإسكندرية.

14. ميساء حبيب سليمان وسمير العبادي (2015)، المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان.

15. ماجدة العطية (2012)، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الرابعة، عمان.

16. ماجدة عطية (2014)، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبقة الخامسة، عمان.

17. سيد سالم عرفة (2010)، الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة، دار الراية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

18. سعد عبد الرسول محمد (1998)، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

19. عبد الرحمان يسري أحمد (2000)، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تنميتها ومشاكل تمويلها في أطر وضعية وإسلامية، سلسلة البحوث العلماء الزائرين، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الثانية، السعودية.

20. عدنان حسين يونس و رائد خضير عبيس (2014)، دور حاضنات الأعمال في تطوير المشاريع الصغيرة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان.

21. عبد العزيز مخيمر و أحمد عبد الفتاح عبد الحليم (2000)، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى، القاهرة.

22. عبد الفتاح محمود احمد (2013/2012)، دراسة الجدوى في المنشات الصغيرة والمتوسطة، خبراء المجموعة العربية للتدريب والنشر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة –مصر.

23. عبد الحميد عبد المجيد البلداوي (2007)، الاحصاء التطبيقي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر.

24. رابح خوني ورقية حساني (2008، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

25. رابح خوني ورقية حساني(2008)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

26. شيخي محمد (2013)، طرق الاقتصاد القياسي ، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

27. خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، ب ت ن.

28. فتحي السيد عبده (2005)، الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

2- التقارير والملتقيات العلمية:

29. الصناعات الجزائرية رهانات وأفاق (مارس 2001)، المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام، وزارة الاتصال، الجزائر.

30. أبو بكر الجندي (نوفمبر 2010)، دراسة المؤسسات المصرفية الحكومية ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر، مطابع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر.

31. السعيد بريبش (نوفمبر 2007)، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (حالة الجزائر)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد الثاني، عشر بسكرة.

32. أيت عيسى عيسى (2009)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة شلف، الجزائر.

33. الملتقى الاقتصادي (ماي 2007)، نشرة شهرية تصدر عن قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، العدد الثاني والعشرون، القاهرة.

34. أجندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة (2011)، (SMBA, Small and Medium Business Agenda)، جمعية الرواد الشباب (YEA)، الأردن.

35. الدليل الإحصائي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية

36. بوزيان عثمان (يومي 17 و 18 أفريل 2006)، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر متطلبات التكيف وآليات التأهيل، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

37. بن طلحة صليحة و معوشي بوعلام (يومي 17 و 18 أفريل 2006)، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، إشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

38. وزارة التجارة الخارجية (أكتوبر 2003)، دراسة عن تعرف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، منتدى البحوث الاقتصادية لمشروع تنمية سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزارة التجارة الخارجية ومركز بحوث التنمية الدولية الكندى، مصر.

39. وديع محمد عدنان (19-21 جوان 2001)،"محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، بحوث ومناقشات"، تونس.

40. حسين عبد المطلب الأسرج (2010)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 08.

41. طيب لحيلح (يومي 17 . 18 أفريل 2006)، دور المؤسسات الصغرى و الصغيرة و المتوسطة في تنمية أقطار المغرب العربي (الجزائر-تونس-المغرب)، لملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

42. يوسف قريشي و إلياس بن ساسي (يومي 17 و 18 أفريل 2006)، خصائص ومحددات الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

43. كتوش عاشور وطرشي محمد (يومي 17 و 18 أفريل 2006)، تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

44. مؤسسة التمويل الدولية (2009)، دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية القدرة للحصول على التمويل، مجموعة البنك الدولي.

45. مداني بن بلغيث و محمد الطيب دويس (18-19 أفريل 2012)، دور وأهمية المراكز التقنية الصناعية في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول: "إستراتيجية تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة.

46. منظمة العمل العربية (11 أفريل 1994)، مكتب العمل العربي : الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي أداة للتنمية، القاهرة.

47. معطى الله خير الدين وكواحلة يمينة (يومي 17 و18 افريل 2006)، إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي، جامعة قالمة.

48. محمد راتول و بن داودية وهيبة (يومي 17 و 18 أفريل 2006)، بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستفادة، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، إشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،الجزائر.

49. محمد لبيب عنبه (2006)، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء في بمشروع صغير و إدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، جمهورية مصر العربية.

50. محمد يعقوبي (يومي 17 و 18 أفريل 2006)، مكانة و واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية "عرض بعض التجارب"، الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

51. مريم والي (ديسمبر 2014)، إسهام المؤسسات المؤهلة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة العلوم اجتماعية، العدد 19، جامعة عنابة.

52. نعرورة بوبكر وآخرون (يومي: 06/05 ماي 2013)، المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي.

53. نوري منير (يومي 17 و 18 أفريل 2006)، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، إشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

54. سليمة غدير أحمد (العدد 2011/09)، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج ميدا" ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة.

55. سيد كاسب وجمال الدين (2007)، إنشاء المشروعات الصغيرة، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، القاهرة.

56. سمير زهير الصوص (2010)، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة –نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطيني، السياسات والتحليل والإحصاء، مكتب محافظة قلقيلية، فلسطين.

57. سامية عزيز (جوان 2011)، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة –الجزائر.

58. سليمان ناصر وعواطف محسن (يومي 28 – 29 أكتوبر 2011)، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول، الملتقى الدولي الأول حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة

بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة بالتعاون مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية، الجزائر.

59. سليمان ناصر وعواطف محسن (يومي 28 و 29 أكتوبر2014)، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول،الملتقى الدولي الأول حول:تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة.

60. علي عبد الله العرادي (26 يناير 2012)، ملف بشان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم البحوث والدراسات – إدارة شؤون اللجان و البحوث.

61. عزيز سامية (جوان 2011)، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.

62. عبد الوهاب دادن (2009-2010)، الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الباحث، العدد 07، بسكرة.

63. عبد الرحمان بن عنتر (جوان 2009)، المقومات الأساسية لتطوير القدرة التنافسية في المؤسسات الصناعية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 20، جامعة باتنة.

64. علي لزعر وبوعزيز ناصر (جوان 2009)، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، الجزائر.

65. فرحي محمد وصالحي سلمى (يومي 17 و 18 أفريل 2006)، المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

66. قوريش نصيرة (يومي 17 و18 أفريل 2006)، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

67. قدي عبد المجيد وكساب أمينة (يومي 18 و 19 أفريل 2012)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر ، الملتقى الدولي حول: "استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة ورقلة.

68. قاشي خالد (جوان 2015)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005-2013، مجلة "الأبحاث الاقتصادية "، العدد الثاني، عشر جامعة البليدة 2.

69. قدي عبد المجيد و كساب أمينة (يومي 18 و 19 أفريل، 2012)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، الملتقى الدولي حول: "استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ورقلة.

70. رزيق كمال (جوان 2006)، تأهيل المؤسسة الجزائرية، مجلة العلوم إنسانية، العدد السادس، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

71. شبوطي حكيم (جوان 2018)، الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

72. شبايكي سعدان (8-9 أفريل 2002) ، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول: حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية، جامعة عمار ثليجى، الأغواط.

73. طبايبية سليمة وعناني ساسية (11-12 مارس 2013)، آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1.

74. غالم عبد الله وسبع حنان (يومي 05 و2013/05/06)، مداخلة بعنوان: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي.

3- الرسائل والمذكرات:

75. إبتسام بوشويط (2009-2010)، آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة.

76. أوبختي نصيرة (2014/2013)، تقييم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحول إلى اقتصاد السوق، رسالة دكتوراه في إدارة الأفراد وحوكمت الشركات، جامعة تلمسان.

77. العايب ياسين (السنة الجامعية 2011/210)، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

78. بن حراث حياة (السنة الجامعية 2013/2012)، سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية، جامعة تلمسان.

79. حسين يحي (السنة الجامعية 2012-2013)، قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم اقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

80. يوسف قريشي (جانفي 2005)، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة ميدانية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

81. لزهر العابد (2013/2012)، إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قسنطينة.

82. لخلف عثمان(السنة الجامعية 2003 -2004)، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

83. محمد الناصر مشري، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المستدامة المحلية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

84. عبد اللاوي محمد إبراهيم (السنة الجامعية 2014/2013)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الاقتصاد المحمي إلى اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية، جامعة تلمسان.

85. غازي عبد الله الشاهري (2012)، برنامج ضمان المخاطر الائتمانية كأداة تشيع القطاع المصرفي اليمني لتوسيع قاعدته الائتمانية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة الماجستير في الإدارة المالية، كلية العلوم المالية والمصرفية، صنعاء، اليمن.

4- القوانين والمراسيم التشريعية:

86. القانون رقم 18/01، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " الجريدة الرسمية رقم 77 المؤرخة رقم في 15 ديسمبر 2001".

87. القانون رقم 17/01 ، يتضمن المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصصتها، " الجريدة الرسمية رقم 62 المؤرخة في 24 أكتوبر 2001".

88. القانون رقم 16/01 يتضمن الموافقة على الأمر رقم 03.01 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار " الجريدة الرسمية رقم 62 المؤرخة في 24 أكتوبر 2001.

89. المرسوم التنفيذي رقم 281.01 ، يتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره "الجريدة الرسمية رقم 55المؤرخة في 26سبتمبر 2001 ."

90. المرسوم التنفيذي رقم 373/02، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي." الجريدة الرسمية رقم 74 المؤرخة في 13 نوفمبر 2002."

91. المرسوم التنفيذي رقم 79/03، يحدد الطبيعة القانونية لمركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها " الجريدة الرسمية رقم 13 المؤرخة في 26 فبراير 2003."

92. المرسوم التنفيذي رقم 233/04، الذي يحدد كيفيات تسير حساب التخصص الخاص رقم 302.107 الذي عنوانه "صندوق الاستثمارات"، الجريد الرسمية رقم 49 المؤرخة في 8 أوت 2004"

93. المرسوم الرئاسي رقم 134/04، يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " الجريدة الرسمية رقم 27 المؤرخة في 28أفريل 2004".

94. المرسوم التنفيذي رقم 356/06، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها " الجريدة الرسمية رقم 64 المؤرخة في 11 أكتوبر 2006.

95. نشرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2006-2015).

5- المواقع الالكترونية:

96. المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO:

http://www.wipo.int/sme/ar/best_practices/germany.htm

97. Site officiel de l'agence nationale de développement des PME

http://www.andpme.org.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=80&Itemid=396&lang=ar.

98. http://www.andpme.org.dz

99. www.ANSEJ.DZ.ORG

100. www.ANGEM.DZ.ORG

101. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: www.cnac.dz

102. مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، تجارب التنمية "سنغافورة نموذجا":

http://pss.elbadil.com

103. المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، خرائط القوي الاقتصادية التركية، الجزء الثاني:

www.eipss-eg.org

104. غرفة تجارة وصناعة الكويت: www.kuwaitchamber.org.kw/echamber/website

105. الإدارة الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي:

www.abahe.co.uk/small-project-management

106. Site officiel de l'agence nationale de développement des PME http://www.andpme.org.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=80&Itemid=396&lang=ar

II. المراجع باللغة الأجنبية:

107. Analyse de la population active en Algérie (main d œuvre -juin 1989) ; N 30 ; quelques résultats issus de l'enquête Ed; ONS; 1993.

108. Badri Abdelmadjid (2014/2015); pme territoriaux et développement régionale en Algérie «étude territoire– ouest Algérie»; thèse de doctorat en sciences économiques, université Tlemcen.

109. Ce qu' il Faut Savoir Sur La mise à niveau (2006), Ministère de La PME et de L'Artisanat, Euro Développement- PME.

110. Debonneuil Michèle et Fontagné Lionel (2003),"Compétitivité", conseil d'analyse économique, Paris.

111. Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle (2000), Projet: Dispositif de Mise à Niveau, Ministère de l'industrie et de la restructuration, Alger.

112. Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle, Questionnaire d'information préalable pour l'adhésion au Programme de mise à niveau, Ministère de l'Industrie.

113. Global Urban Development Singapore Metropolitan Economic Strategy Report (Joan 2004); Singapore's Economic Transformation; Global Urban Development Prague, Czech Republic.

114. Jean-François Huchet (juillet-septembre 2006); Quelle restructuration des PME d'État en Chine ? ; La restructuration des PME d'État en Chine ; Critique internationale n° 32 ; Paris.

115. Lamiri Abdelhak (2003), Management de l'information redressement et mise a niveau des entreprises Alger, OPU.

116. Lachab Youcef (25-28 mai 2003); LES MESURES D'APPUI POUR LA PROMOTION DE LA PME; Cours international de formation sur: Le financement des petites et moyennes entreprises dans les économies du Maghreb et développées ; Faculté des sciences économiques et de gestion; Institut Islamique pour la Recherche et la formation.

117. Ministère de l'industrie (Janvier 2003), Guide méthodologique.

118. Ministère de petite et moyenne entreprise et de L'Artisanat (bulletins 2011-2015), direction des système d'information et des statistiques, bulletin d'information économique; DSIS;

119. Ministère de l'industrie (Janvier 2003), Guide méthodologique, Algérie .

120. Mohamed Lamine Dhaoui (2002)**;** Restructuration mise à niveau et compétitivité industrielle; Organisation Des Nations Unies Pour Le Développement Industriel; économie environnement emploi.

121. Ministère Du Développement Industriel Et De La Promotion De l'Investissement (2013) ; Le *Diagnostic* Et Le Plan De *Mise À Niveau ;* Programme National De Mise A Niveau Des PME ; ANDPME ; Algérie.

122. Mimoune Lynda et Kheladi Mokhtar (26 et 27 mai 2006); Partenariat Algérie-Union européenne et mise à niveau des entreprises algériennes; Colloque «Economie Méditerranée Monde Arabe»; Université Galatasaray; Turquie.

123. NATIONS UNIES (2005), Evaluation des capacités de promotion des investissements de l'Agence nationale de développement de l'investissement, Genève.

124. OCDE (2000), Perspectives de l'OCDE sur les PME ; Paris .

125. Programme d'Appui aux PME/PMI et à la Maîtrise des TIC (PME II) (24 février 2010), dossier de presse, Atelier de visibilité, Hôtel El Djazair, Algérie.

126. Programme D'appui Aux Pme/Pmi (2002) ; Algériennes Euro Développement PME.

127. Youcefi Rachide Et Hadjar Assia (11-12 Mars 2013), L'évaluation De La Mise A Niveau Des Pme En Algérie, Evaluation Des Programmes D' Investissement Publics 2001-2014 Et Leurs Retombées Sur L'emploi «L' Investissement Et La Croissance Economique », Univ Sétif 1.

الملاحق.

الملحق رقم 01: جدول الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

السنوات	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات		BIP تريليون دولار	BIP مليون دينار
	العام	الخاص		
1997	1010.2	1201.5	31.41	2243462.9
1998	1176	1020.2	31.32	2444370.2
1999	420	1288	32.49	2825227.6
2000	457.8	1356.8	33.55	3698683.7
2001	481.5	1560.2	33.35	3754870.8
2002	505.0	1679.1	34.62	4023413.8
2003	550.6	1884.2	38.88	4700040.4
2004	598.65	2146.75	43.78	5545851.5
2005	651.0	2364.5	47.39	6930153.3
2006	704.05	2740.06	51.31	7837002.1
2007	749.86	3153.77	57.76	8567945.6
2008	760.92	3574.07	63.35	1002344.7
2009	816.80	4162.02	60.05	8809620.8
2010	827.53	4681.68	65.85	10447305.9
2011	923.34	5 137.46	73.17	12109503.6
2012	793.38	5813.02	74.69	13560558
2013	893.24	6741.19	76.77	14 092638
2014	955,6	6920,70	78.66	17205100
2015	990,7	7310,80	74.29	17230000

الملحق رقم 02: جدول معدل الاستثمار و القيمة المضافة م.ص.م.

السنوات	تطور عدد م.ص.م	عدد المؤسسات المؤهلة	معدل الاستثمار %	القيمة المضافة م.ص.م مليار د.ج. إجمالي
2001	245348	310	26.754	1745.50
2002	261853	755	30.804	1872.09
2003	288587	755	30.337	2096.96
2004	312959	755	33.305	2383.71
2005	342788	755	31.334	2668.93
2006	376767	755	29.837	3011.29
2007	410959	1060	34.294	3406.94
2008	519526	1060	37.349	3790.42
2009	570838	1160	46.959	4386.55
2010	607297	1160	42.328	4791.32
2011	659309	1160	38.309	5424.15
2012	711832	2051	40.723	6141.75
2013	775502	2438	44.716	7138.24
2014	852053	3355	47.824	7327.22
2015	934569	3691	50.314	7878.72

الملحق رقم 03: جدول معدل الاستثمار و الصادرات.

السنوات	تطور عدد م.ص.م	عدد المؤسسات المؤهلة	معدل الاستثمار %	الصادرات	
				م,ص,م	إجمالي
1990	9100	310	24.097	369	11303
1991	22382	310	29.412	250	12100
1992	20207	310	27.60	321	10837
1993	23207	310	24.06	718	10092
1994	26212	310	29.485	196	8340
1995	177365	310	30.17	355	9363
1996	127000	310	26.473	881	13375
1997	127332	310	22.44	491	13889
1998	137846	310	27.146	358	10213
1999	159507	310	28.717	438	12522
2000	179893	310	25.014	612	22031
2001	245348	310	26.754	648	19132
2002	261853	755	30.804	734	19554
2003	288587	755	30.337	673	24612
2004	312959	755	33.305	781	32083
2005	342788	755	31.334	907	46001
2006	376767	755	29.837	1184	54613
2007	410959	1060	34.294	1332	60163
2008	519526	1060	37.349	1937	79298
2009	570838	1160	46.959	1066	45194
2010	607297	1160	42.328	1526	57053
2011	659309	1160	38.309	2062	73489
2012	711832	2051	40.723	2187	73981
2013	775502	2438	44.716	2014	64974
2014	852053	3355	47.824	2582	62956
2015	934569	3691	50.314	2063	37787

الملحق رقم 04: جدول تشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

السنوات	الخاصة	العامة	الصناعة التقليدية	المجموع
2001	523541	24263	152252	737.062
2002	538055	74764	71523	731.082
2003	550386	74764	79850	705000
2004	592758	71826	173920	838504
2005	888829	76283	192744	1157856
2006	977942	61661	213104	1252707
2007	771037	57146	233270	1355399
2008	841060	52786	254350	1540209
2009	1274465	51149	324170	1649784
2010	958515	48656	618515	1625686
2011	1017374	48086	658737	1724197
2012	1089647	47375	711275	1848117
2013	1176377	48256	777259	2001892
2014	1259154	46567	851511	2 157 232
2015	1393256	43727	934037	2 371 020

الملحق رقم 05:النموذج الأول: أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,918[a]	,842	,829	2177407,08148
a. Valeurs prédites : (constantes), الاستثمار معدل ,المؤهلة المؤسسات عدد				

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	582355562028087,600	2	291177781014043,800	61,416	,000[b]
	Résidu	109045336764691,700	23	4741101598464,856		
	Total	691400898792779,400	25			
a. Variable dépendante : BIP						
b. Valeurs prédites : (constantes), الاستثمار معدل ,المؤهلة المؤسسات عدد						

Coefficients[a]									
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Information de fraction manquante.	Variance d'augmentation relative	Efficacité relative
		A	Erreur standard	Bêta					
1	(Constante)	-3673105,247	3038483,843		-1,209	,239			
	معدل الاستثمار	186105,595	114690,599	,283	1,623	,118			
	عدد المؤسسات المؤهلة	3692,221	979,284	,658	3,770	,001			
a. Variable dépendante : BIP									

الملحق رقم 06: النموذج الثاني: أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القيمة المضافة في الجزائر.

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,952[a]	,907	,891	689,33263
a. Valeurs prédites : (constantes), الاستثمار معدل ,المؤهلة المؤسسات عدد				

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	55540868,244	2	27770434,122	58,442	,000[b]
	Résidu	5702153,645	12	475179,470		
	Total	61243021,889	14			
a. Variable dépendante : م,ص,م المضافة القيمة						
b. Valeurs prédites : (constantes), الاستثمار معدل ,المؤهلة المؤسسات عدد						

Coefficients[a]									
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Information de fraction manquante.	Variance d'augmentation relative	Efficacité relative
		A	Erreur standard	Bêta					
1	(Constante)	-2002,487	1354,804		-1,478	,165			
	معدل الاستثمار	123,700	45,684	,442	2,708	,019			
	عدد المؤسسات المؤهلة	1,140	,339	,550	3,366	,006			
a. Variable dépendante : م,ص,م المضافة القيمة									

الملحق رقم 07: النموذج الثالث: أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,717[a]	,515	,472	17686,75943

a. Valeurs prédites : (constantes), الاستثمار معدل ,المؤهلة المؤسسات عدد

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	7627268154,988	2	3813634077,494	12,191	,000[b]
	Résidu	7194893562,127	23	312821459,223		
	Total	14822161717,115	25			

a. Variable dépendante : الصادرات

b. Valeurs prédites : (constantes), الاستثمار معدل ,المؤهلة المؤسسات عدد

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Information de fraction manquante.	Variance d'augmentation relative	Efficacité relative
		A	Erreur standard	Bêta					
1	(Constante)	-40658,383	24681,160		-1,647	,113			
	معدل الاستثمار	2288,793	931,615	,753	2,457	,022			
	عدد المؤسسات المؤهلة	-1,049	7,955	-,040	-,132	,896			

a. Variable dépendante : الصادرات

الملحق رقم 08: النموذج الرابع أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الشغل في الجزائر.

Récapitulatif des modèles				
Modèle	**R**	**R-deux**	**R-deux ajusté**	**Erreur standard de l'estimation**
1	**,872[a]**	**,760**	**,721**	**375755,666271**

a. Valeurs prédites : (constantes), الاستثمار معدل ,المؤهلة المؤسسات عدد

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	**5380032734114,130**	**2**	**2690016367057,065**	**19,052**	**,000[b]**
	Résidu	**1694307848813,923**	**12**	**141192320734,494**		
	Total	**7074340582928,053**	**14**			

a. Variable dépendante : التشغيل في م,ص,م مساهمة

b. Valeurs prédites : (constantes), الاستثمار معدل ,المؤهلة المؤسسات عدد

Coefficients[a]									
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Information de fraction manquante.	Variance d'augmentation relative	Efficacité relative
		A	Erreur standard	Bêta					
1	(Constante)	**-1348013,355**	**738504,432**		**-1,825**	**,093**			
	معدل الاستثمار	**66277,698**	**24902,546**	**,697**	**2,661**	**,021**			
	عدد المؤسسات المؤهلة	**140,904**	**184,589**	**,200**	**,763**	**,460**			

a. Variable dépendante : التشغيل في م,ص,م مساهمة

الملحق رقم 09: القانون رقم 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إنّ رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لا سيما المواد 43 و136 و138 و140 و 143 و144 منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 76-105 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون التسجيل، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 83-11 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدّل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90-11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990 والمتعلق بعلاقات العمل، المعدّل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90-22 المؤرخ في 27 محرم عام 1411 الموافق 18 غشت سنة 1990 والمتعلق بالسجل التجاري، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 90-30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أوّل ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94-01 المؤرخ في 3 شعبان عام 1414 الموافق 15 يناير سنة 1994 والمتعلق بالمنظومة الإحصائية،

– وبمقتضى الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995 والمتعلق بالتأمينات، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق 10 يناير سنة 1996 الذي يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف،

– وبمقتضى الأمر رقم 01-04 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، المتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

– وبمقتضى القانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،

– وبمقتضى الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بالمنافسة، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 04-08 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 والمتعلق بشروط ممارسة النشاطات التجارية، المعدّل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 06-11 المؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1427 الموافق 24 يونيو سنة 2006 والمتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري،

– وبمقتضى القانون رقم 11 -10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 والمتعلق بالبلدية،

– وبمقتضى القانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 والمتعلق بالجمعيات،

– وبمقتضى القانون رقم 12–07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012 والمتعلق بالولاية،

– وبمقتضى القانون رقم 14–10 المؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1436 الموافق 30 ديسمبر سنة 2014 والمتضمن قانون المالية لسنة 2015، لا سيما المادة 118 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 16–09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار،

– وبعد رأي مجلس الدولة،

– وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

المادّة الأولى : يهدف هذا القانون إلى تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة.

الباب الأول

أحكام عامة

الفصل الأول

مبادئ عامة

المادّة 2 : يحدد هذا القانون الأهداف العامة الآتية:

– بعث النمو الاقتصادي،

– تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

– تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما المبتكرة منها، والحفاظ على ديمومتها،

– تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدراتها في مجال التصدير،

– ترقية ثقافة المقاولة،

– تحسين معدل الاندماج الوطني وترقية المناولة.

المادّة 3 : تستند سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التشاور والتنسيق مع الفاعلين العموميين والخواص المعنيين، وكذا الدراسات الملائمة، مما تترتب عليه برامج وتدابير وهياكل دعم ومرافقة.

تسخّر الدولة الوسائل الضرورية لذلك.

المادّة 4 : تبادر الجماعات المحلية باتخاذ التدابير اللازمة من أجل مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما من خلال تسهيل الحصول على العقار الملائم لنشاطاتها، وتخصيص جزء من مناطق النشاطات والمناطق الصناعية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة، عند الحاجة، عن طريق التنظيم.

الفصل الثاني

تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

المادّة 5 : تعرّف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات :

– تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا،

– لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري،

– تستوفي معيار الاستقلالية كما هو محدد في النقطة 3 أدناه.

يقصد، في مفهوم هذا القانون، بما يأتي :

1 – الأشخاص المستخدمون : عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي.

السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط، هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل.

2 – الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة : هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر (12) شهرا.

3 – **المؤسسة المستقلة** : كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المادّة 6 : تستفيد من أحكام هذا القانون، المؤسسة المنشأة أو المزمع إنشاؤها، التي تحترم الحدود السابقة الذكر على أساس تصريح يحدد نموذجه بموجب قرار من الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المادّة 7 : تستفيد من تدابير الدعم المنصوص عليها في هذا القانون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمتلك رأسمالها الاجتماعي في حدود 49 % من قبل شركة أو مجموعة شركات الرأسمال الاستثماري.

المادّة 8 : تعرّف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري.

المادّة 9 : تعرّف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري.

المادّة 10 : تعرّف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل من شخص (1) واحد إلى تسعة (9) أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري.

المادّة 11 : إذا صنفت مؤسسة في فئة معينة وفق عدد عمالها، وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها، تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها.

المادّة 12 : عندما تسجل مؤسسة، عند تاريخ إقفال حصيلتها المحاسبية فارقا أو فوارق بالنسبة للحد أو الحدود المذكورة أعلاه، فإن هذا لا يكسبها أو يفقدها صفة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة طبقا للمواد 8 و9 و10 أعلاه، إلا إذا استمرت هذه الوضعية لمدة سنتين (2) ماليتين متتاليتين.

المادّة 13 : يمكن مراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال ومجموع الحصيلة السنوية، عند الحاجة، عن طريق التنظيم.

المادّة 14 : يشكل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو منصوص عليه في هذا القانون مرجعا :

– لمنح كل أشكال الدعم والمساعدة المنصوص عليها في هذا القانون لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومرافقتها،

– لجمع البيانات ومعالجة الإحصائيات.

يجب على المنظومة الإحصائية الوطنية إعداد تقارير دورية وظرفية تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هي معرفة أعلاه.

الباب الثاني

تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المادّة 15 : تهدف تدابير مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، موضوع هذا القانون، إلى :

– نشر وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري، والقانوني والاقتصادي والمالي، والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

– تشجيع كل مبادرة تسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على العقار،

– العمل على وضع أنظمة جبائية مكيّفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

– تشجيع وتعزيز ثقافة المقاولة، وكذا التكنولوجيات الحديثة والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

– تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها،

– تشجيع الجمعيات المهنية، وبورصات المناولة والتجمعات،

– تعزيز التنسيق بين أجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين المركزي والمحلي.

المادّة 16 : تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تدابير المساعدة والدعم المنصوص عليها في هذا القانون، وفق حجمها، وكذا الأولويات المحددة حسب شعب النشاط والأقاليم.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الأول

إنشاء وإنماء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المادّة 17 : تنشأ هيئة عمومية ذات طابع خاص تدعى في صلب النص "الوكالة"، تكلف بتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المادّة 18 : تضمن الوكالة تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الإنشاء والإنماء والديمومة، بما في ذلك تحسين النوعية والجودة، وترقية الابتكار وتدعيم المهارات والقدرات التسييرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحدد مهام الوكالة وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم.

المادّة 19 : يتم تمويل عمليات دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنصوص عليها في هذا القانون، وكذا نفقات تسيير الوكالة، عن طريق حساب التخصيص الخاص رقم 124 – 302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية".

المادّة 20 : تنشأ هياكل محلية تابعة للوكالة تتكون من :

– مراكز دعم واستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهمتها الأساسية دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنمائها وديمومتها ومرافقتها،

– مشاتل المؤسسات المكلفة بدعم المؤسسات الناشئة واحتضانها.

تحدد مهام مراكز الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاتل المؤسسات وتنظيمها وسيرها، عن طريق التنظيم.

المادّة 21 : تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناديق ضمان القروض وصناديق الإطلاق وفقا للتنظيم الساري المفعول، بهدف ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 22 : تتخذ الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالتشاور مع الوزارات والسلطات المعنية الأخرى، كل مبادرة تهدف إلى تحديد احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل، وتشجيع استحداث الوسائل المالية الملائمة لها.

المادّة 23 : تسهر الدولة على تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعمل على توسيع مجال منح الامتياز في مجال الخدمات العمومية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المادّة 24 : تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هيئة استشارية تسمّى "المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

يشكل هذا المجلس فضاء للتشاور، ويتكون من المنظمات والجمعيات المهنية المتخصصة الممثلة للمؤسسات، وممثلي القطاعات والهيئات المعنية بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 25 : بعنوان إبرام الصفقات العمومية، تسهر المصالح المعنية للدولة ولواحقها على تخصيص جزء من هذه الصفقات للمنافسة فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حسب الشروط والكيفيات المحددة بموجب التنظيم المعمول به.

المادّة 26 : يتم إعداد وتنفيذ برامج عصرنة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في إطار تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المنتوج الوطني.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 27 : تشجع الدولة وتدعم عن طريق الإعانة أو المساعدة المالية :

– الجمعيات الممثلة للمؤسسات الصغيرة جدا، والمانحة لخدمات خاصة تلبي احتياجات هذه المؤسسات،

– الجمعيات و/أو تجمعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تهدف إلى تحسين تنافسية شعب النشاط، لا سيما تلك المتعلقة بالمناولة، من خلال مشاركة مختلف الفاعلين المتدخلين في نظام تصنيع منتوج مادي أو غير مادي، أو خدمة انطلاقا من البحث والتطوير إلى غاية الاستهلاك النهائي.

ترتبط الاستفادة من الإعانة أو المساعدة المالية بالشروط المنصوص عليها في دفتر الشروط، ويخضع منحها إلى اتفاقية سنوية تبرم بين الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتجمع أو الجمعية، وتحدد النشاطات السنوية المتماشية مع الأهداف المقررة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 28 : يمكن الجمعيات المهنية والتجمعات التي تنشئ هياكل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاستفادة من الدعم المالي أو المادي للدولة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 29 : تتوقف الاستفادة من أحكام هذا القانون على تقديم تصريح تشخيصي دوري من طرف المؤسسات المعنية لدى الوكالة أو فروعها، يحدد نموذجه بموجب قرار من الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني

ترقية المناولة

المادّة 30 : تعتبر المناولة الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحظى المناولة بسياسة ترقية وتطوير بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

المادّة 31 : تتكفل الوكالة المذكورة في المادة 17 أعلاه، بتنفيذ سياسة الدولة في مجال تطوير المناولة، لا سيما :

– ضمان الوساطة بين الآمرين والمتلقين للأوامر،

– جمع وتحليل العرض والطلب الوطني في مجال قدرات المناولة،

– تثمين إمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المناولة من خلال برامج متخصصة تهدف إلى تحسين أدائها،

– ترقية نشاطات المناولة والشراكة من خلال دعم بورصات المناولة،

– ضمان مهمة مركز التنسيق في إطار نظام إعلامي موحد لبورصات المناولة،

– إعداد عقود نموذجية حسب مقاربة الشعبة تتعلق بحقوق والتزامات الآمرين والمتلقين للأوامر،

– إعداد وتحيين دليل قانوني للمناولة،

– ضمان الوساطة بين الآمرين والمتلقين للأوامر في حالة النزاعات.

المادّة 32 : تشجع الدولة، بعنوان تقوية تكامل القدرات الوطنية للمناولة، ما يأتي :

– استبدال الواردات من السلع والخدمات بالإنتاج الوطني،

– إدراج المصالح العمومية المتعاقدة لبند يلزم الشركاء المتعاقدين الأجانب باللجوء إلى المناولة الوطنية، ضمن عقود توفير الخدمات والدراسات ومتابعة وإنشاء التجهيزات العمومية،

– إدراج بند تفضيلي ضمن دفاتر شروط المناقصات والاستشارات المتعلقة بالصفقات العمومية الوطنية، لفائدة المتعهدين الذين يلجؤون للمناولة المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المادّة 33 : تقدم الوكالة دعما تقنيا وماديا لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة لمطابقة منتوجاتها، وذلك في إطار سياسة تطوير المناولة الوطنية.

الفصل الثالث

تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المادّة 34 : تضع الوكالة نظاما معلوماتيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يشكل على وجه الخصوص أداة للاستشراف والمساعدة على اتخاذ القرار.

المادّة 35 : يجب على الهيئات والإدارات المذكورة أدناه، تزويد منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف المعلومات المبينة المتضمنة في البطاقيات التي تحوزها.

ويتعلق الأمر على وجه الخصوص، ببطاقيات :

- الديوان الوطني للإحصاء،
- المركز الوطني للسجل التجاري،
- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء،
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء،
- الإدارة الجبائية،
- إدارة الجمارك،
- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة،
- جمعية البنوك والمؤسسات المالية.

المادّة 36 : تتعلق المعلومات المذكورة في المادة 35 أعلاه على وجه الخصوص، بما يأتي :

- تعريف المؤسسات وتحديد موقعها وحجمها وفق المعايير المحددة في المادة 5 أعلاه،
- قطاعات النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسات وفق القائمة المعمول بها،
- ديموغرافية المؤسسات بمفهوم التأسيس وانتهاء النشاط وتغييره،
- مختلف المؤشرات الاقتصادية التي تميز المؤسسات.

تحدد كيفيات الحصول على المعلومات الواردة في هذه البطاقيات ووضعها تحت التصرف بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوزراء المكلفين بالقطاعات المعنية.

الباب الثالث

أحكام انتقالية وختامية

المادّة 37 : تستثنى من مجال تطبيق هذا القانون:

- البنوك والمؤسسات المالية،
- شركات التأمين،
- الوكالات العقارية،
- شركات الاستيراد.

المادّة 38 : تلغى أحكام القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المادّة 39 : تبقى النصوص التنظيمية للقانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سارية المفعول إلى غاية نشر النصوص التنظيمية المتخذة لتطبيق هذا القانون.

المادّة 40 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017.

عبد العزيز بوتفليقة

★

قانون رقم 17-03 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017، يعدّل ويتمّم الأمر رقم 70 - 20 المؤرّخ في 13 ذي الحجة عام 1389 الموافق 19 فبراير سنة 1970 والمتعلق بالحالة المدنية.

إنّ رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لا سيما المواد 136 و140 و143 (الفقرة 2) و144 منه،
- وبمقتضى الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى الأمر رقم 70 - 20 المؤرّخ في 13 ذي الحجة عام 1389 الموافق 19 فبراير سنة 1970 والمتعلق بالحالة المدنية، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

الملخص:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة بالغة الأهمية في الاقتصاد الوطني، حيث أثبتت نجاعتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما تحتل من أهمية كبرى في النسيج الاقتصادي الجزائري، إذ تساهم في توظيف الاستثمار ورفع معدلات التشغيل والتنمية الاقتصادية، فهي تمثل ما يقارب 94 بالمائة من النسيج المؤسساتي الوطني، وقدرت نسبة مساهمتها 75 بالمائة من الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات، و52 بالمائة من مجموع إنتاج القطاع الخاص خارج المحروقات، وحوالي 35 بالمائة من القيمة المضافة. ولهذا سعت الجزائر إلى تبني العديد من برامج التأهيل أهمها برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية وبرنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها. مما دفعنا في بحثنا هذا لدراسة مدى تأثير برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر.

كلمات مفتاحية : المؤسسات الصغيرة المتوسطة ، التأهيل، التنافسية، الشراكة الاورو- جزائرية.

Résumé :

Les petites et moyennes entreprises ont un rôle très important pour l'économie nationale Algérien, elle s'est avère une efficacité pour le développement économique algérien ,elle représente 94% de tissu institutionnel nationale ,et sa contribution est estimée a 75% du produit intérieur brut (PIB) en dehors de secteur des hydrocarbures ,52% du taux de production du secteur privé , et près de 35% de valeur ajoutée , adonc l'Algérie a adopté plusieurs programmes comme le programme nationale de mise a niveau et programme Meda, ce qui a conduit dans notre recherche pour étudier impact des programmes de mise a niveau sur les indicateurs économiques.

Mots clés *:* Les Petites et Moyennes Entreprises (PME), mise a niveau, Compétitivité, Partenariat Euro– Algérien.

Abstract:

Small and medium enterprises have an important place in national economy, since this kind of enterprises proved to be effective in achieving economic and social development , it represent 94% of national industrial tissue , and its share gross domestic product (GDP) is esteemed about 75% out side hydrocarbons ,and 52% of the total private sector production out side hydrocarbons, 35% from value added, for Algeria has adopted many programs as national upgrade program and Meda progams. In our research we try to examine the impact of upgrade program of small and medium enterprises on the some economic indicators in Algeria.

Key words: Small and Medium Enterprises, upgrade, Competitiveness, Euro–Algerian partnership.